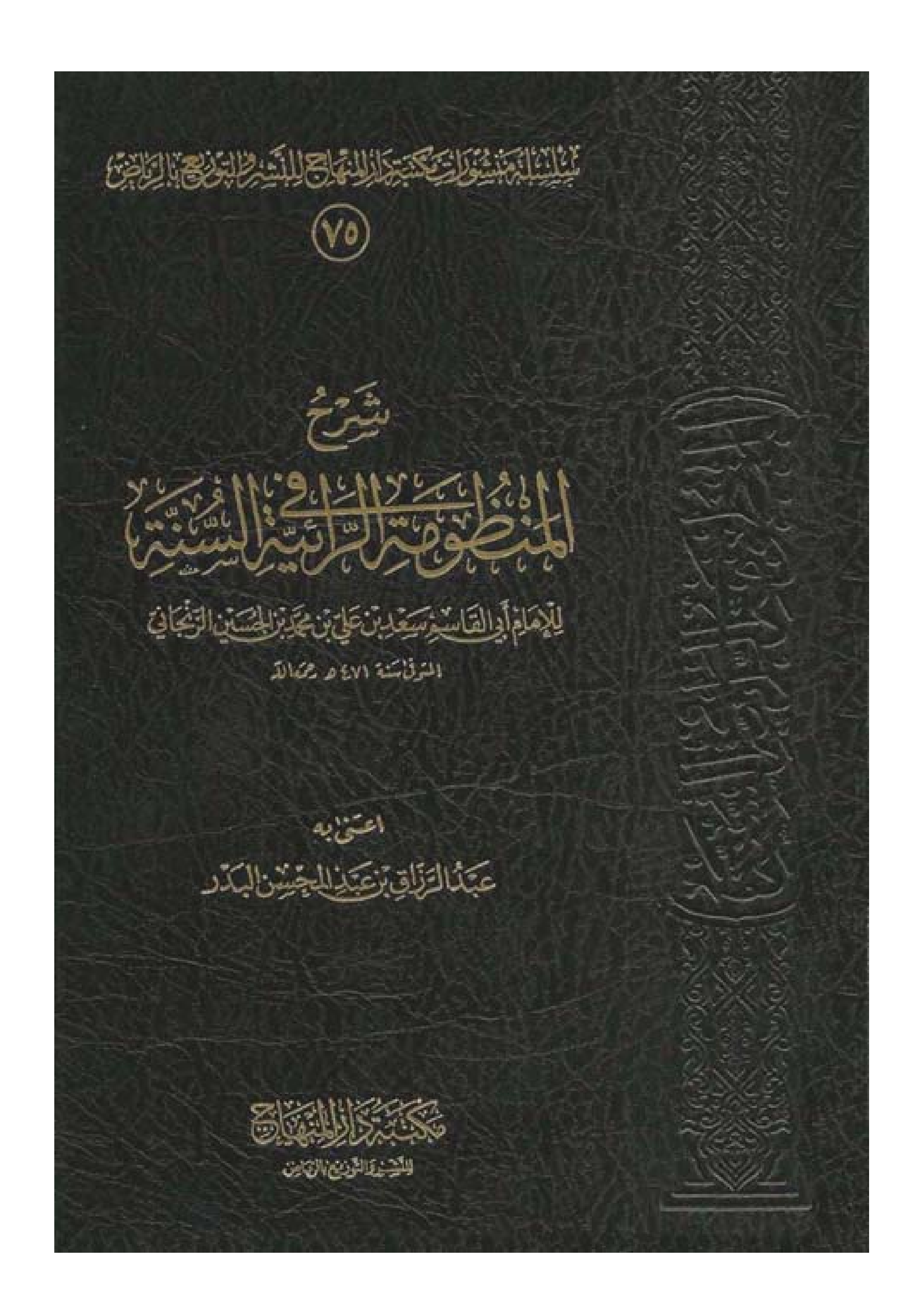

سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض
(٧٥)
شرح
المنظومة الرائية في السنة
للإمام أبي القاسم سعد بن علي بن محمد بن الحسين الزنجاني
المتوفى سنة ٤٧١ هـ رحمه الله
اعتنى به
عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر
مكتبة دار المنهاج





شرح
المنظومة الرائية في السنة

للإمام أبي القاسم سعد بن علي بن محمد بن الحسين الزنجاني

المتوفى سنة ٤٧١ هـ رحمه الله

اعتنى به

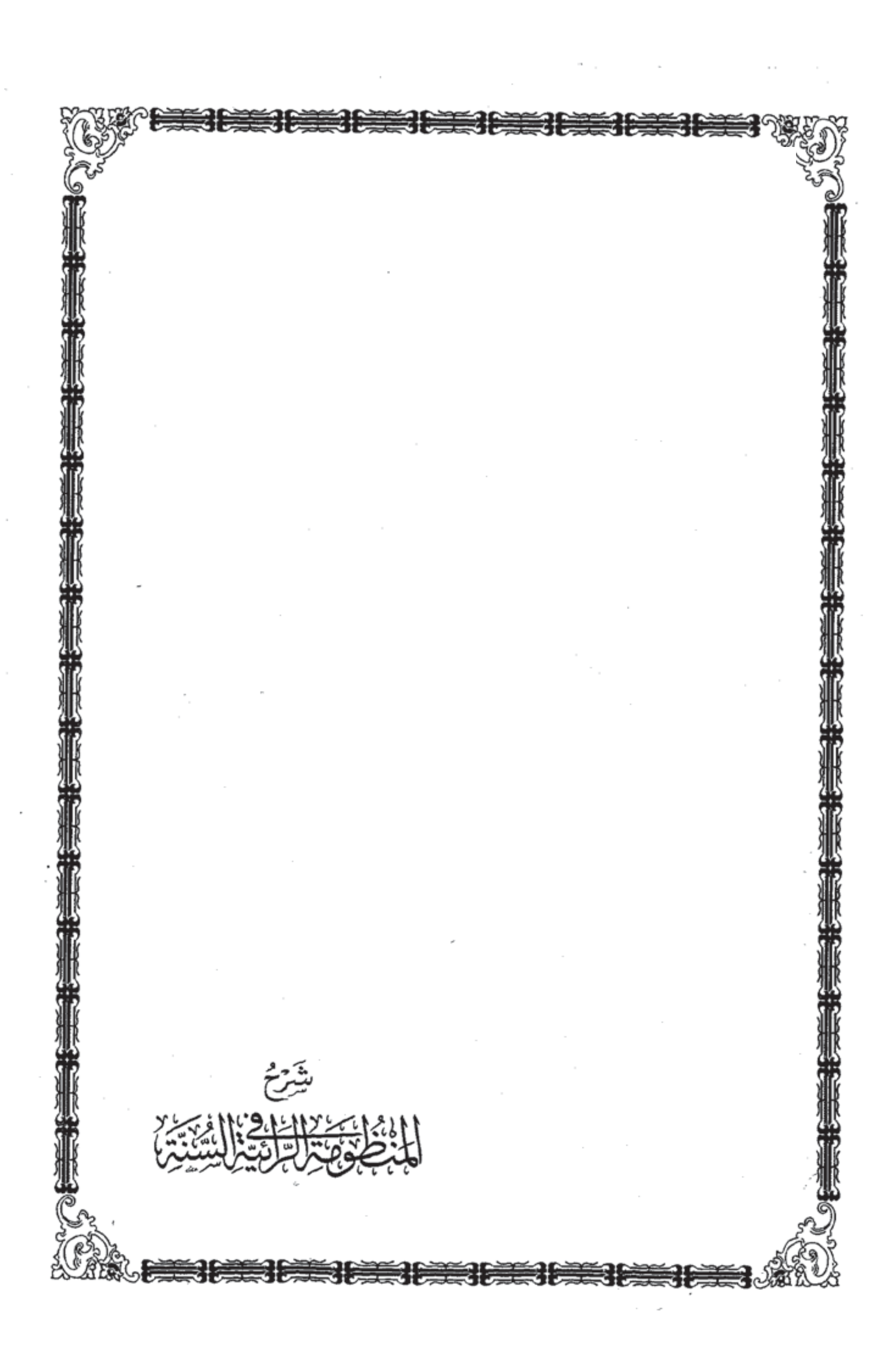
عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر

قال ابن القيم رحمه الله: «وهو إمام في السنة له فيها قصيدة معروفة».

قال الذهبي رحمه الله: «ولسعد قصيدة في قواعد أهل السنة».

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض


شرح
المنظومة الرائية في السنة

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزنجاني، أبو القاسم

البدر، عبد الرزاق عبد المحسن. / أبو القاسم الزنجاني؛ شرح الرائية -الرياض، ١٤٢٩هـ

١٥٢ص؛ ١٧×٢٤سم.- (سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ٧٥)

ردمك: ٢ - ٣ - ٨٠٣٤ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

١ - الدعوة السلفية - دفع مطاعن أ. شرح الرائية (محقق)

ب. العنوان ج. السلسلة

ديوي ٢١٧ ١٤٢٩/٦٦١٤

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية. الرياض

المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال الجوازات

هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ - فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ - ص.ب: ٥١٩٢٩ - الرياض ١١٥٥٣

الفروع - طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت: ٢٣٢٢٠٩٥

حي الروابي - شارع عنيزة - ت: ٤٤٥٦٢٢٩

المدينة النبوية - طريق سلطانة - ت: ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩

مكة المكرمة - الجميزة - الطريق النازل للحرم - ت ٠٢/٥٧٦١٣٧٧

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مضلَّ له، ومَنْ يضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد ورسوله، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين. **أما بعد:**

فهذه منظومة عظيمة في تقرير عقيدة أهل السُّنَّة وبيان قواعدهم في الدين للإمام سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين أبي القاسم الزنجاني رحمه الله المتوفى سنة (٤٧١هـ) مع شرح عليها لناظمها فيه خرمٌ في أوله حيث لم يوجد كاملاً، تنشر لأول مرة؛ إذ لم يكن لها وجود في الكتب المطبوعة في حدود علمي، ولكن يسَّر الله ﷻ الحصول على نسخة خطية منها في المكتبة الظاهرية بدمشق ، ضمن مجموع فيه جملة من التصانيف[1] من بينها هذه المنظومة، وكان يوجد نتف مِنْ أبياتها في بعض كتب أهل العلم، مع ثناء عاطر عليها وعلى ناظمها؛ كما في «اجتماع الجيوش»[2] لابن القيم،

(١) من اللطائف أن هذا المجموع يحوي أيضاً شرح ابن البنا لحائية ابن أبي داود، والزنجاني وابن البنا توفيا في عام واحد.
(٢) ص(١٩٧).

و«العلو»[١] للذهبي، و«سير أعلام النبلاء»[٢] له، وغيرها من كتب أهل العلم.

وقد يسَّر الله التعليقَ على هذا النظمِ، ودراسةَ مضامينِه العظيمة، وما اشتمل عليه مِنَ التقريرات والقواعد والتأصيلات المتعلقة بعقيدةِ أهل السُّنَّة والجماعة، ومسلكِهم القويم في دين الله تبارك وتعالى.

ويأتي هذا النظم في سلسلة مباركة لأئمة السلف وعلماء الدين في قديم الزمان وحديثه؛ خدمةً للاعتقاد وبياناً للإيمان، ورداً على المخالفين الزائغين المنحرفين عن سواء السبيل. وقد تنوَّعت جهود أهل العلم في هذا الباب من حيثُ التصنيفُ؛ بين مطوَّل ومختصر، وبين منظوم ومنثور، وبين مؤصِّل ورادٍّ؛ مؤصلٍ للمعتقد الحق، ورادٍّ للعقائد المخالفة له، وبين جامع بين الأمرين: التأصيل والرد، في كتب عديدة ومؤلفات كثيرة، ومنظومات حَسَنَةٍ، خدمةً لهذه العقيدة العظيمة؛ عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، المتلقَّاة مِنْ كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ.

وقبل الشروع في شرح المنظومة نقف على شيء من ترجمة ناظمها الإمام الزنجاني رحمه الله وحياته[٣]..

❏ ❏ ❏

---

(١) ص(٢٠٧).

(٢) (٣٨٩/١٨).

(٣) تنبيه: شرحي لهذه المنظومة أصله دروس ألقيتُها في دورة علمية في مسجد البلوي في المدينة المنورة، قام أحد طلاب العلم مشكوراً على تفريغها من الأشرطة، وأجريت عليها ما تيسَّر مِنْ تعديل.

ترجمة موجزة للإمام الزنجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١)

١ ـ اسمه ونسبه:

هو سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين أبو القاسم الزنجاني؛ نسبةً إلى زنجان.

قال ياقوت الحموي: «زنجان ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ثم جيم، وآخره نون ـ: بلد كبير مشهور من نواحي الجبال بين أذربيجان وبينها [أي: الجبال]، وهي قريبة من أبهر وقزوين، والعجم يقولون: زنكان بالكاف، وقد خرج منها جماعة من أهل العلم والأدب والحديث»(٢) .اهـ.

٢ ـ مولده ونشأته:

قال الذهبي: «ولد في حدود سنة ثمانين وثلاث مائة أو قبلها، ولو سمع في الحداثة [أي: في حداثة سنِّه] لأدرك إسناداً عالياً، وإنّما سماعاتُه في كهولته»(٣) .اهـ.

---

(١) من مصادر ترجمته:
الإكمال (٤/ ٢٢٩)، والعبر (٣/ ٢٧٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧٤ ـ ١١٧٨)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٢) معجم البلدان (٣/ ١٥٢).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧٦).

٣ ـ شيوخه:

تلقّى العلم عن عدد من الأئمة، ورحل في البلدان، حتى انتهى به التَّطْوافُ إلى المجاورة في بيت الله الحرام، إلى أن توفي هناك.

وممن أخذ عنهم مِنَ الشيوخ:

١ ـ محمد بن الفضل بن نظيف، أبو عبد الله الفراء المصري.

٢ ـ الحسين بن ميمون بن عبد الغفار الصَّدَفي.

٣ ـ علي بن سلامة.

٤ ـ محمد بن أبي عبيد أبو بكر.

٥ ـ أحمد بن علي أبو بكر الصفار.

٤ ـ تلاميذه:

أخذ عنه العلم عددٌ مِنَ التلاميذ وطلاب العلم؛ منهم:

١ ـ محمد بن طاهر، أبو الفضل المقدسي.

٢ ـ أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني.

٣ ـ مكي بن عبد السلام، أبو القاسم الرملي.

٤ ـ عبد المنعم بن أبي القاسم القُشَيري.

روى عنه أيضاً أبو بكر الخطيب، وهو أكبرُ منه سناً.

٥ ـ مؤلفاته:

مما وقفتُ على إشارةٍ إليه مِنْ مصنفاته وذِكْرٍ لها.

١ ـ منظومته المشهورة في السُّنَّة؛ التي بين أيدينا، وسمّاها

بعض أهل العلم «منظومة السُّنَّة»، والذهبي قال: «السعد قصيدة في قواعد أهل السُّنَّة»[١].

٢ ـ شرح المنظومة السابقة، وقد ذكر هذا الشرحَ شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، وابنُ القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية»[٣]، ونقل عنه في حدود عشرة أسطر، ونقل أيضاً البيت الأول منها.

وقد يسَّر اللهُ ـ ولله الحمد ـ الحصولَ على هذا الشرح؛ شرح الإمام الزنجاني لهذه المنظومة مَعَ المنظومة في موضع واحد، ولكن الشرح فيه خَرْمٌ مِنْ أوله في حدود تسعةَ عشر بيتاً، وكذلك في أثناء النظم هناك موضعٌ فيه خرمٌ، في حدود بيتين.

وقد أثبتُّ هنا جميعَ ما وجدتُه مِنْ شرح الزنجاني، مَعَ التعليق عليه عند الحاجة، وشرح ما لم يوجد شرحه من الأبيات.

٣ ـ كذلك مِنْ مصنفاته ما أشار إليه الذهبي في «تاريخ الإسلام»[٤] في ترجمة محمد بن أحمد أبي عبد الله القيسي، قال: «جزء سعد الزنجاني» يبدو أنه جزءٌ حديثيٌّ.

٤ ـ كذلك من مصنفاته، ما ذكره ابن القيم في «اجتماع الجيوش»[٥]، قال: «له جوابات المسائل التي سُئِلَ عنها بمكة».

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٨٧).
(٢) منهاج السنة (١/ ٤٥٠).
(٣) ص(١٩٧).
(٤) (١/ ٣٠٦٥).
(٥) ص(١٩٨).

وهذه أفردها في مجموع، وسيأتي قريباً ـ إن شاء الله ـ نصُّ ما نقلَه عنه ابنُ القيم في «عقيدته».

٥ ـ فوائد الزنجاني، وهذا ذكره القزويني في التدوين في أخبار قزوين[1]، والمباركفوري في تحفة الأحوذي[2]، وأخرج منه حديثاً.

٦ ـ الفرق بين الضاد والظاء، مطبوع بتحقيق ودراسة الدكتور موسى بناي علوان العليلي. جاء في أوله ما نصه: «أخبرنا أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن علي بن محمد البغدادي بدمشق المحروسة يوم الخميس التاسع مِنْ جمادى الآخرة سنة ثمان وستمائة، قال: أنبأنا أبو الحسين عبد الحق وأبو نصر عبد الرحيم، أنبأنا الشيخ أبو الفرج عبد الخالق بن أحمد بن يوسف، قالا: أنبأنا أبو الحسن محمد بن مرزوق بن عبد الرزاق بن محمد الزعفراني قراءةً عليه، قال: أنبأنا القاضي أبو الفضل جعفر بن إبراهيم التميمي، قال: أنبأنا أبو القاسم سعد بن علي بن محمد الزنجاني، قال: هذا باب معرفة ما يُكتب بالضاد والظاء معاً، والفرق بينهما في الخط والهجاء إذا كانا على بناءٍ واحدٍ، وصورة واحدة في اللفظ، ولكل واحدٍ منهما معنى يخالف معنى صاحبه في كلام العرب، وكانا يشتبهان على مَنْ لا يعلم؛ فيظنهما بمعنى واحد، فلا يفرِّق بينهما، ويضعهما في غير موضعهما...». اهـ.

وكان الزنجاني رَحِمَهُ اللهُ إماماً في الحديث وإماماً في الجرح

---

(١) (٤/٩٣).

(٢) (٣/٢٧٥).

والتعديل، ونقل عنه العلماء في هذا الباب نقولاً تدلُّ على علمه بالجرح والتعديل، والأحاديث والأسانيد والرجال والعلل؛ مِنْ ذلك:

١ ـ قال محمد بن طاهر: «سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل مِنَ الرُّواة، فوثَّقه. فقلت: إن أبا عبد الرحمٰن النسائي ضعَّفه، فقال: يا بني، إن لأبي عبد الرحمٰن في الرجال شرطاً أشدَّ مِنْ شرط البخاري ومسلم»(١). اهـ.

٢ ـ وقال محمد بن طاهر المقدسي الحافظ ـ أيضاً ـ: «سألتُ سعد بن علي الزنجاني الحافظ بمكة، وقلت له: أربعةٌ مِنَ الحُفَّاظ تعاصروا أيُّهم أحفظُ؟ قال: مَنْ؟ قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر [الأزدي، صاحب «مشتبه النسبة» ت٤٠٩هـ]، وابن منده بأصبهان، والحاكم بنيسابور، فسكتَ؛ فألحَحْتُ عليه، فقال: أمَّا الدارقطني فأعلمُهم بالعِلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابنُ منده فأكثرهم حديثاً، مَعَ معرفةٍ تامَّةٍ، وأما الحاكمُ فأحسنُهم تصنيفاً»(٢). اهـ.

٦ ـ ثناء العلماء عليه:

كان رحمه الله محلَّ ثناءِ أهلِ العلم عليه:

١ ـ سُئل عنه إسماعيلُ الحافظ التميمي، فقال: «إمام كبير، عارف بالسُّنَّة»(٣).

---

(١) شروط الأئمة السنة ص(١٠٤).
(٢) انظر: تأريخ دمشق (٥٢/٣٢).
(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/١١٧٦).

٢ ـ وقال ابن طاهر: «ما رأيتُ مثلَه»[١].

٣ ـ وقال السمعاني: «كان حافظاً متقناً، ورِعاً، كثير العبادة»[٢].

٤ ـ وقال ابن الجوزي: «كان إماماً حافظاً ورِعاً متعبّداً متقناً»[٣].

٥ ـ وقال ابن كثير[٤]: «رحل إلى الآفاق، وسمع الكثير، وكان إماماً حافظاً متعبِّداً ورعاً، ثم انقطع بآخرِ عمره بمكةَ». اهـ.

٦ ـ وقال الذهبي[٥]: «كان الإمامُ أبو القاسم سعدُ بن علي الزّنجاني الحافظُ المجاورُ بمكةَ له حُرْمَةٌ عظيمةٌ بالحرم، ....، وهو صاحبُ القصيدة الرائية في السُّنَّة... وكان مِنْ دُعاة السُّنَّة وأعداء البدعة».اهـ.

وقال[٦]: «الإمام الثبت الحافظ القدوة».

فهذه بعض النقول في ثناء العلماء عليه.

٧ ـ عقيدتُه:

هي عقيدةُ أهل السُّنَّة، كما هو واضحٌ في هذه المنظومة التي بين أيدينا وشرحه لها، وفيها نصرٌ للسُّنة، وذبٌّ عنها، وردٌّ للبدعة، ودَحْضٌ لها، في الشرح إشادةٌ عظيمةٌ بأئمة السُّنَّة وحَمَلَتِها، بحيث لا

(١) انظر: السير (١٨/ ٣٨٦).
(٢) الأنساب (٦/ ٣٠٧)، والسير (١٨/ ٣٨٦).
(٣) المنتظم من تأريخ الملوك والأمم (٨/ ٣٢٠).
(٤) البداية والنهاية (١٦/ ٧٢).
(٥) العلو ص(٢٥٩ ـ ٢٦٠).
(٦) التذكرة (٣/ ١١٧٤).

يكاد يذكر إماماً إلا وحلَّى ذِكْرَه له بذكر ألقابٍ تدلُّ على مكانته ومنزلته.

قال ابن القيم[١]: «هو إمامٌ في السُّنَّة، له فيها قصيدة معروفة». اهـ.

وقال أيضاً[٢]: «وله أجوبةٌ سُئِلَ عنها في السُّنَّة، فأجاب عنها بأجوبةِ أئمة السُّنَّة، وصدَّرها بجواب إمام وقْتِه أبي العباس بن سريج». اهـ.

وقد نقله ابن القيم كاملاً، قال رحمه الله[٣]: «قولُ إمام الشافعية في وقته أبي العباس بن سُريج رحمه الله تعالى: ذكر أبو القاسم سعدُ بن علي بن محمد الزنجاني في جوابات المسائل التي سُئِلَ عنها بمكة فقال: الحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وعلى كلِّ حال، وصلى الله على محمد المصطفى، وعلى الأخيار الطيِّبين مِنَ الأصحاب والآل. سألتَ ـ أيدك الله تعالى بتوفيقه ـ بيانَ ما صحَّ لديَّ وتأدَّى حقيقته إليَّ مِنْ مذهب السلف، وصالحي الخلف في الصفات الواردة في الكتاب المنزل، والسُّنَّة المنقولة بالطرق الصحيحة برواية الثقات الأثبات، عن النبي ﷺ بوجيزٍ مِنَ القول، واختصار في الجواب، فاستخرتُ الله ﷻ، وأجبت عنه جوابَ بعض الأئمة الفقهاء، وهو أبو العباس أحمد بن عمر بن سُريج

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٩٧).

(٢) المصدر نفسه ص(١٩٨)

(٣) المصدر نفسه (١/ ١٧٠ ـ ١٧٤).

رحمه الله تعالى، وقد سُئِلَ عن مثل هذا السؤال، فقال: أقول وبالله التوفيق: حرامٌ على العقول أن تُمَثِّلَ الله ﷻ، وعلى الأوهام أن تحُدَّه، وعلى الظنون أن تقطعَ، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى النفوس أن تفكِّرَ، وعلى الأفكار أن تحيط، وعلى الألباب أن تصِفَ إلا ما وصف به نفسَه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وقد صحَّ وتقرَّر واتَّضحَ عند جميع أهل الديانة والسُّنَّة والجماعة مِنَ السلف الماضين، والصحابة والتابعين مِنَ الأئمة المهتدين الراشدين المشهورين إلى زماننا هذا: أنَّ جميع الآيِ الواردةِ عن الله تعالى في ذاته وصفاته، والأخبار الصادقة الصادرة عن رسول الله ﷺ في الله، وفي صفاته التي صحَّحها أهلُ النقل وقَبِلَها النُّقَّاد الأثبات يجب على المرء المسلم المؤمن الموفَّقِ الإيمانُ بكلٍّ واحد منه كما ورد، وتسليمُ أمره إلى الله ﷻ كما أمر، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

ونظائرها مِمَّا نطق به القرآنُ؛ كالفوقية والنفس واليدين والسمع والبصر والكلام والعين والنظر والإرادة والرضى والغضب».

وساق باقي المعتقَد، إلى أن قال: «بل نُطلق ما أطلقه الله ﷻ ونفسِّر ما فسَّره النبيُّ ﷺ وأصحابُه والتابعون والأئمة المرضيُّون مِنَ السلف المعروفين بالدين والأمانة، ونُجمع على ما أجمعوا عليه، ونُمْسِك عن ما أمسكوا عنه، ونسلِّمُ الخبر الظاهر والآية الظاهرة تنزيلها، لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسِّمة والمشبِّهة والكرَّامية والمكيِّفة، بل نقبَلُها بلا تأويل، ونؤمن بها بلا تمثيل، ونقول: الإيمان بها واجب، والقول بها سنة، وابتغاء تأويلها بدعةٌ.. آخر كلام أبي العباس ابن سُريج، الذي حكاه أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني في أجوبته، ثم ذكر باقي المسائل وأجوبتها».

فهذه بحد ذاتها تعدُّ مؤلَّفاً مختصَراً في العقيدة لأحد الأئمة الشافعية، وهو أبو العباس بن سريج رحمه الله وأبو القاسم الزنجاني نقله مقرِّراً له، معتقِداً لِمَا فيه، مُجيباً به لَمَّا سُئِلَ عن قوله في صفات الله تبارك وتعالى.

وعليه، فقولُه في الصفات هو قولُ أئمة السلف، يُثبت لله جلّ وعلا ما أثبتَه لنفسه وما أثبتَه له رسولُه ﷺ مِنْ غير تحريف ولا تعطيل، ومِنْ غير تكييف ولا تمثيل، وينفي عن الله ما نفاه الله عن نفسه، وما نفاه عنه رسوله ﷺ.

كما نقل ابنُ القيم رحمه الله في «اجتماع الجيوش»[1] تصريحَ أبي

---

(١) ص(١٩٧ ـ ١٩٨).

القاسم بالفوقية لله ﷻ بالذات في كلامٍ هذا نصّه: «قول إمام الشافعية في وقته سعد بن علي الزنجاني: صرّح بالفوقية بالذات، فقال: وهو فوق عرشه بوجود ذاته. هذا لفظه، وهو إمامٌ في السُّنَّة، له قصيدةٌ فيها معروفة، أولها:

تـمَسّـكْ بـحبْـل اللهِ واتَّـبِـعِ الأثَـر   ودَعْ عَـنـكَ رأيـاً لا يـلائـمـه خـبَـرْ

وقال في شرح هذه القصيدة[1]: والصواب عند أهل الحق أن الله تعالى خلق السماوات والأرض، وكان عرشُه على الماء. مخلوقاً قبل خلق السماوات والأرض، ثم استوى على العرش بعد خلق السماوات والأرض على ما ورد به النص، ونطق به القرآن، وليس معنى استوائه أنه مَلَكه واستولى عليه؛ لأنه كان مستولياً عليه قبل ذلك، وهو أحدثه؛ لأنه مالِكُ جميع الخلائق ومستولٍ عليها، وليس معنى الاستواءِ أيضاً أنه ماسَّ العرش[2]، أو اعتمد عليه، أو طابقَه؛ فإن كلَّ ذلك ممتنِعٌ في وصفه جلَّ ذكره، ولكنه مستوٍ بذاته على عرشه بلا كيف كما أخبر عن نفسه.

وقد أجمع المسلمون على أن الله هو العلي الأعلي، ونطق بذلك القرآن بقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. وأن لله عُلُوَّ الغَلَبَةِ، والعلوّ الأعلى مِنْ سائر وجوه العلو؛ لأن العلو صفة

---

(١) هذا الجزء الذي أورده ابن القيم هنا غير موجود عندنا في الشرح؛ لأن الشرح الذي وقفنا عليه مبتورٌ مِنْ أوله، ولعل هذا الموضع المنقول، هنا يتعلق بالموضع الذي فيه ذِكْرُ أسماء الله سبحانه، والله أعلم.

(٢) المماسَّة لفظ لم يرد في القرآن والسُّنّة إثباتاً أو نفياً، والأصل عند أهل السُّنّة الوقوفُ عند الوارد في الإثبات أو النفي.

مدح عند كلِّ عاقل، فثبت بذلك أن الله علوَّ الذات، وعلوَّ الصفات، وعلوَّ القهر والغَلَبَة. وجماهيرُ المسلمين، وسائر المِلَلَ قد وقع منهمُ الإجماع على الإشارة إلى الله جل ثناؤه مِنْ جهة الفوق في الدعاء والسؤال، فاتفاقُهم بأجمعهم على الإشارة إلى الله سبحانه من جهة الفوق حجة، ولم يستجزْ أحدٌ الإشارةَ إليه مِنْ جهة الأسفل، ولا مِنْ سائر الجهات سوى جهة الفوق.

وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وأخبر عن فرعون أنه قال: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]. وكان فرعون قد فهم عن موسى أنه يُثبت إلهاً فوق السماء، حتى رام بصرحه أن يطَّلِعَ إليه، واتهم موسى بالكذب في ذلك، ومُخالِفُنا ليس يعلم أن الله فوقه بوجود ذاته، فهو أعجز فهماً من فرعون.

وقد صحّ عن رسول الله ﷺ أنه سأل الجاريةَ التي أراد مولاها عِتْقَها: «أين الله؟» قالت: في السماء، وأشارت برأسها. وقال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، فقال: «أعتِقْها؛ فإنها مؤمنة»[1]، فحكم

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٣٨١) رقم (٥٣٧).

النبيُّ ﷺ بإيمانها حين قالت: إن الله في السماء. وقال اللهُ ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]. وذكر النبي ﷺ ما بين كلِّ سماء إلى سماء، وما بين السماء السابعة وبين العرش، ثم قال: «اللهُ فوقَ ذلك»[١].

وله أجوبةٌ سُئِلَ عنها في السُّنَّة، فأجاب عنها بأجوبةِ أئمةِ السُّنَّة، وصدّرها بجوابِ إمامِ وقته أبي العباس بن سريج»[٢].

وقال الذهبي[٣] رحمه الله: «السعد قصيدةٌ في قواعدِ أهل السُّنَّة».

وقال أيضاً كما في تذكرة الحفاظ[٤]: «وقد كان الحافظُ سعدُ بن عليٍّ هذا مِنْ رؤوس أهل السُّنَّة وأئمة الأثر، ومِمَّن يعادي الكلامَ وأهلَه، ويذُمُّ الآراء والأهواءَ، فنسأل الله أن يختِمَ لنا بخير، وأن يتوفانا على الإيمان والسُّنَّة، فلقد قلَّ مَنْ يتمسَّك بمحض السُّنَّة، بل تراه يثني على السُّنَّة وأهلها، وقد تلطَّخ ببِدَعِ الكلام، ويجسرُ على الخوض في أسماء الله وصفاته، وبادَر إلى نفيها وبالَغ بزعمه

(١) لعله يشير إلى حديث العباس رضي الله عنه الذي أخرجه الإمام أحمد (١/٢٠٦)، وأبو داود (٤٧٢٥)، والترمذي (٣٦٣٨)، وابن ماجه (١٩٨) وغيرهم. وهو حديث ضعيف. انظر: السلسلة الضعيفة رقم (١٢٤٧).

(٢) فهذه فائدة أوردها الزنجاني في شرحه لهذه المنظومة، وقد حُفظت بتوفيق الله ﷻ بنقل ابن القيم لها؛ إذ إنها غيرُ موجودة في الجزء الذي معنا مِنْ شرح الزنجاني رحمه الله للمنظومة.

(٣) السير (١٨/٣٨٧).

(٤) (٣/١١٧٧).

في التنزيه، وإنما كمالُ التنزيه تعظيمُ الربِّ ﷻ ونعتُه بما وصف به نفسَه تعالى».

هذا وقد قضى هذا الإمام حياته بمكة مجاوراً، ومكةُ قِبلةُ المسلمين، ويؤمُّها المسلمون مِنَ الآفاق، فيتهيأ لمن جاور بها مِنْ لُقِيِّ العلماء والأخذ عنهم ما لا يتهيأ لغيره وبقي فيها إلى أن توفاه الله ﷻ، وكان له حرمةٌ في مكةَ ومكانةٌ عالية في زمانه، ومَنْ يقرأ ترجمته رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقف على شيء مما يدل على عظم مكانته في مكة في زمانه، وقد أشار من ترجموا له إلى مكانته، وحصل أيضاً في الإشارة إلى مكانته في كتب التراجم شيءٌ مِنَ المبالغة، وهذا يوجد أحياناً في بعض كتب التراجم، ولعلَّ مِنَ المستحسن الإشارةَ إلى ذلك للتنبيه.

وقع في ترجمته في غير كتاب مِنَ الكتب التي ترجمت له[1]: «أن الناس في مكة يقبِّلون يده» بل بالغ بعضُهم، فقال: «يقبلون يده أكثرَ مما يقبِّلون الحجر الأسود»، وبالغ بعضُهم بقوله: «كان إذا دخل المطاف خلا المطاف مِنَ الطائفين»؛ أي: تركوا الطواف وتقبيل الحجر الأسود، واتَّجهوا إلى يده لتقبيلها.

وهذه مبالغاتٌ تبيَّن لي أن السبب فيها وشايةٌ حصلت عليه في زمانه، قال السمعاني في الأنساب[2]: «كان الناس يتبرَّكون به، حتى

(١) انظر: المنتظم (٤/٤٨١)، والبداية والنهاية (١٢/١٤٦)، والأنساب للسمعاني (٣/١٦٨).
(٢) (٣/١٦٨).

قال حاسدُه لأمير مكةَ: إن الناس يقبِّلُون يد الزنجاني أكثرَ مما يقبلون الحجر الأسود»، فهذه كلمة قالها أحدُ الحُسَّاد، وبدأ الناس يروُون هذه الكلمةَ التي قِيلت في حقِّه حسَداً، ثم أصبحت جزءاً يذكر في ترجمته على وجه المبالغة في المدح والثناء.

وقول السمعاني: «كان الناس يتبرَّكون به» هذا أمرٌ محرَّمٌ، ولا نحسب أن الزنجاني يُقِرُّ ذلك إن وُجِدَ؛ وقد يكون حصلَ ونهى عن ذلك، أما إقرارُ الأمرِ؛ فهذا أمر منكر.

وقد جاء عن علي الطيالسي، قال: مسحت على يد أحمد بن حنبل وهو ينظر، فغضب وجعل ينفُض يدَه، ويقول: «عمَّن أخذتُم هذا». مُنكِراً ذلك[1].

أما مجرَّد تقبيل يد العالم ليس للتبرُّك، وإنما مِنْ باب التحية؛ مثل تقبيل اليد أو تقبيل الجبهة للتحية والاحترام، ونحو ذلك لا للتبرك، فيقول شيخ الإسلام ـ كما في الفتاوى المصرية ـ: «تقبيل اليد لم يكونوا يعتادونه إلا قليلاً ـ أي: السلف ـ وأما ابتداءُ الإنسان بِمَدِّ يدِه للناس ليقبِّلوها، وقصده لذلك، فهذا يُنهى عنه بلا نزاع كائناً مَنْ كان، بخلاف ما إذا كان المُقبِّل هو المبتدئ بذلك»[2]. على أنه أيضاً الذي يحسُن بمن أُريد تقبيلُ يده أن يمنع مِنْ ذلك، وأن لا يكون مشتهياً ذلك راغباً فيه، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: رأيت

---

(١) انظر: الآداب الشرعية، لابن مفلح (٢/ ٢٣٥).

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص(٥٦٣ ـ ٥٦٤)، ونقله ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/ ٢٥٨).

كثيراً من العلماء والفقهاء والمحدثين وبني هاشم وقريش والأنصار يقبلونه ـ يعني أباه ـ بعضهم يديه وبعضهم رأسه، ويعظمونه تعظيماً لم أرهم يفعلون ذلك بأحد من الفقهاء غيره، لم أره يشتهي أن يفعل به ذلك[1].

٨ ـ وفاته:

توفي الإمام الزنجاني في أول سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، أو في آخر التي قبلها، عاش تسعين عاماً، كما قال ذلك الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2].

❑ ❑ ❑

(١) انظر: الآداب الشرعية، لابن مفلح (٢/ ٢٥٨).
(٢) تنظر ترجمته في سير أعلاء النبلاء للذهبي (١٨/ ٣٨٥ ـ ٣٨٩).

نماذج من النسخة الخطية

صورة البداية من النسخة الخطية

صورة النهاية من النسخة الخطية

نظم الرائية

أخبرنا الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الهروي، قال: قرأتُ على الشيخ الإمام الحافظ أبي محمد المبارك بن علي بن الحسين ابن الطبَّاخ في حرم الله تعالى في شهور سنة ستٍّ وستين وخمسمائة، قلت له: أخبركم الشيخ الإمام أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي، قال: أخبرنا الشيخ الإمام **أبو القاسم سَعد بن علي بن محمد الزَّنْجَاني قال:**

١ ـ تدبَّرْ كلامَ الله واعتمِدِ الخَبَرْ ... ودَعْ عنكَ رأياً لا يُلائمُه أثَرْ

٢ ـ ونَهْجَ الهُدَى فالزَمْهُ واقتدِ بالألى ... همُ شَهِدُوا التَّنزيلَ علَّكَ تَنجَبِرْ

٣ ـ وكُنْ مُوقِناً أنَّا وكلَّ مُكَلَّفٍ ... أُمِرْنا بِقَفْوِ الحقِّ والأَخْذِ بالحَذَرْ

٤ ـ وحُكِّمَ فيما بَينَنَا قولُ مالكٍ ... قديمٍ حليمٍ عالمِ الغَيْبِ مُقتَدِرْ

٥ ـ سميعٍ بصيرٍ واحدٍ مُتكلِّمٍ ... مُريدٍ لِمَا يجري على الخَلْقِ مِنْ قَدَرْ

٦ ـ وقولُ رسولٍ قد تحقَّقَ صِدْقُه ... بما جاءَهُ مِنْ مُعْجِزٍ قاهِرٍ ظَهَرْ

٧ ـ فقيلَ لنا: رُدُّوا إلى الله أمرَكُم ... إذا ما تنازَعْتُمْ لتَنْجُوا مِنَ الغَرَرْ

٨ ـ أَوِ اتَّبِعُوا ما سَنَّ فيه محمَّدٌ ... فطاعَتُه تُرْضِي الذي أنْزَلَ الزُّبُرْ

٩ ـ فمن خالف الوحيَ المُبينَ بعَقْلِهِ ... فذاكَ امرؤٌ قد خابَ حقّاً وقد خَسِرْ

١٠ ـ وفي تَرْكِ أمْرِ المصطفى فِتْنَةٌ فَذَرْ ... خلافَ الذي قَدْ قالَهُ واتْلُ واعْتَبِرْ

١١ ـ وَمَا اجتَمَعَتْ فيه الصَّحابَةُ حجَّةٌ ... وتلك سبيلُ المؤمنين لِمَنْ سَبَرْ

١٢ ـ وما لم يكنْ في عَصْرِهِمْ مُتَعَارَفاً وجَاء بِهِ مَنْ بَعدَهُم رُدَّ بَلْ زُجِرْ
١٣ ـ ففي الأَخْذِ بالإجماعِ فاعلَمْ سَعَادةٌ كما في شُذُوذِ القَولِ نوعٌ مِنَ الخَطَرْ
١٤ ـ ومُعْتَرِضٌ اترُكِ اعتمادَ مَقالِهِ يُفارِقُ قَولَ التَّابعينَ ومَنْ غَبَرْ
١٥ ـ وأَمثَلُ أَهلِ العِلْم فينَا طريقَةً وأَغزَرُهُمْ علماً مُقِيمٌ على الأَثَرْ
١٦ ـ وأَجْهَلُ مَنْ تَلْقَى مِنَ الناسِ مُعْجَبٌ بِخَاطِرِهِ يُصْغِي إلى كُلِّ مَنْ هَذَرْ
١٧ ـ فَدَعْ عَنْكَ قَوْلَ النَّاسِ فيمَا كُفِيتَهُ فَمَا في استماعِ الزَّيْغِ شيءٌ سِوَى الضَّرَرْ
١٨ ـ لقد أَوْضَحَ اللهُ الكَرِيمُ بِلُطْفِهِ لنا الأَمْرَ في القرآنِ فانْهَضْ بما أَمَرْ
١٩ ـ وخَلَّفَ فِينَا سنَّةً نَقْتَدِي بها محمدٌ المبعوثُ عَوْناً إلى البَشَرْ
٢٠ ـ وَمَنَّ عَلَى المأمورِ بالعقل آلةً بها يَعرِفُ المُثْلَى مِنَ القَولِ والعِبَرْ
٢١ ـ فَلَا تَكُ بِدْعِيّاً تَزُوغُ عَنِ الهدَى وتُحدِثُ فالإحداثُ يُدْنِي إلى سَقَرْ
٢٢ ـ ولا تجلِسَنْ عندَ المُجَادِلِ سَاعَةً فعنهُ رسولُ اللهِ مِنْ قَبْلُ قَدْ زَجَرْ
٢٣ ـ وَمَنْ رَدَّ أخبارَ النَّبيِّ مُقَدِّماً لخاطرِهِ ذاكَ امْرُؤٌ مَا لَهُ بَصَرْ
٢٤ ـ ولا تَسْمَعَن داعِي الكلامِ فَإنَّه عدوٌّ لهذا الدِّين عَنْ حَمْلِهِ حَسَرْ
٢٥ ـ وأصحابُه قد أَبْدَعُوا وتَنَطَّعُوا وجازُوا حُدُودَ الحقِّ بالإفْكِ والأَشَرْ
٢٦ ـ وخُذْ وَصفَهُم عَن صاحِبِ الشَّرْعِ إنَّه شَديدٌ عليهم للَّذي منهمُ خَبَرْ
٢٧ ـ وَقَدْ عدَّهُم سَبْعِينَ صِنْفاً نَبيُّنا وصِنْفَيْنِ كلُّ مُحْدِثٌ زائغٌ ذَعِرْ
٢٨ ـ فَذُو الرَّفضِ منسوبٌ إلى الشِّركِ عادلٌ عَنِ الحَقِّ ذو بُهتٍ على اللهِ والنُّذُرْ
٢٩ ـ وعَقْدِي صحيحٌ في الخوارجِ أَنَّهم كلابٌ تَعَاوَى في ضَلَالٍ وفي سُعُرْ
٣٠ ـ ويُورِدُهُم ما أَحدَثُوا مِنْ مَقَالِهِم لَظًى ذاتَ لَهْبٍ لا تُبَقِّي ولا تَذَرْ
٣١ ـ وأَبْرَأُ مِنْ صِنْفَيْنِ قَدْ لُعِنَا مَعاً فَذَا أَظْهَرَ الإرجَا وذَا أَنكَرَ القَدَرْ
٣٢ ـ وَمَا قَالَهُ جَهْمٌ فَحَقّاً ضلالةٌ وبِشْرٌ فَمَا أَبدَاهُ جَهْلاً قَدِ انتَشَرْ

٣٣ ـ وجَعْدٌ فَقَدْ أَرْداهُ خُبْثُ مَقَالِهِ وأَمَّا ابنُ كُلَّاب فَأَقْبِحْ بِمَا ذَكَرْ

٣٤ ـ وَجَاء ابنُ كَرَّام بهُجْرٍ ولم يَكُنْ لَهُ قَدَمٌ في العِلْمِ لكنَّه جَسَرْ

٣٥ ـ وسقَّفَ هذا الأشعريُّ كلامَه وأَرْبَى على مَنْ قبلَه مِنْ ذوي الدَّبَرْ

٣٦ ـ فما قالَه قَد بَانَ للحقِّ ظاهراً وما في الهُدى عَمْداً لِمَنْ مَازَ وادَّكَرْ

٣٧ ـ يُكَفِّرُ هَذَا ذَاكَ فيما يقولُهُ ويذكُرُ ذَا عنه الذي عندَه ذُكِرْ

٣٨ ـ وبالعَقْل فيمَا يَزْعُمونَ تَبَايَنُوا وكلُّهمُ قد فارَقَ العَقْلَ لَوْ شَعَرْ

٣٩ ـ فَدَعْ عنكَ ما قد أبدَعُوا وتنطَّعُوا وَلَازِمْ طريقَ الحقِّ والنَّصِّ واصْطَبِرْ

٤٠ ـ وخُذْ مُقتضَى الآثارِ والوحيِ في الذي تنازَعَ فيه الناسُ مِنْ هذه الفِقَرْ

٤١ ـ فَما لذَوِي التَّحصيلِ عذرٌ بتَرْكِ مَا أتاهُ به جِبْريلُ في منزلِ السُّوَرْ

٤٢ ـ وبيَّنَ فحواهُ النبيُّ بشَرْحِهِ وأَدَّى إلى الأصحابِ مَا عنه قَدْ سُطِرْ

٤٣ ـ فبالله تَوفِيقي وآمُلُ عَفْوَهُ وأَسأَلُه حِفْظاً يقيني مِنَ الغِيَرْ

٤٤ ـ لأسعدَ بالفَوْزِ المُبينِ مُسابقاً إلى جَنَّةِ الفردوسِ في صالحِ الزُّمَرْ

❑ ❑ ❑

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ - تدبَّرْ كلامَ الله واعتمِدِ الخَبَرْ ودَعْ عنكَ رأياً لا يُلائمُه أثَرْ

*** الشرح:**

بدأ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ هذه المنظومة في ذكر قواعد أهل السُّنَّة، منبِّهاً في أولها على المصدر الذي عنه تُتَلَقَّى العقيدةُ، ومنه يؤخذ الديَن، وهو كتابُ الله وسنةُ نبيه ﷺ، وقد جرت عادة المصنفين مِنْ أئمة السلف في الكتب التي صنَّفوها في الاعتقاد مختصرةً ومطوّلةً الإشارةُ في أولها إلى المصدر الذي أخذ عنه هذا الاعتقاد، وإذا صحَّ للإنسان أصلُه، وسَلِمَ له منبعُه، سَلِمَ له ما أُقيم عليه؛ ولهذا كان مِنْ أهم وآكَدِ ما يكون: تصحيحُ المنبع الذي يأخذ عنه المسلم دينَه، ولا سيما مَعَ كثرة المنابع والمصادر التي يتلقى الناسُ منها عقائدَهم وأديانَهم؛ فذاك يأخذ مِنْ رأيه، وآخرُ يأخذ مِنْ عقله، وآخرُ يبني على تجربته، وآخرُ يتلقَّى مِنْ منامه، وآخرُ يبني على قَصص وحكاياتٍ، إلى غيرِ ذلك ممَّا جعله الناسُ مصادرَ لهم في الدين والاعتقاد.

وجرت عادة أهل العلم في مثل هذه المصنفات والمؤلفات في تقرير العقيدة أن يبينوا المنبع الصحيح، وأن يحثوا على لزومه وعدم تجاوزه، وأن الانحرافَ عنه انحرافٌ عن الدين ووقوع في الزيغ،

وكثيراً ما يَرِدُ مثلُ هذا التقرير في أوائل مصنفات أهل العلم في الاعتقاد؛ المنظوم منها والمنثور، ومِنْ ذلك: بَدْءُ الإمامِ ابنِ أبي داود منظومتَه[١] بقوله:

تَمَسَّك بحَبَلِ الله واتَّبعِ الهُدى ولا تَكُ بِدْعِياً لعلَّك تُفْلِحُ

ومَنْ ورد المورد الأول والمنبع الصافي، وجد بقيةَ المنابع كَدِرَةً، ولا يعرف هذه الحقيقة إلا مَنْ كان نَهَلهُ مِنَ المنبع الأول والمعين الصافي والعين العذبة.

وأضرب لذلك مثالاً:

لو اعتاد إنسان على شرب ماء فيه كُدورةٌ، واستمرَّ على ذلك حيناً مِنَ الدهر، ثم ذهب إلى منبعٍ صافٍ عَذْبٍ، ليس فيه كُدورةٌ، فإنه حينئذٍ يُحِسُّ بالكُدورة التي كانت في منبعه، أما إذا بقي على منبعه الكَدِرِ، فإنه لا يُحِسُّ بكُدورته. فمَنْ وفَّقه الله ﷻ للنَّهل مِنَ المنبع الأول، وجدَ بقيةَ المنابع كدِرَةً، وإلا فكلُّ أصحاب تلك المنابع مُعجبون بها، ويرَوْن أنها أصحُّ منهلٍ لتلقِّي الدين وأخذه، وهذا مِنْ أعجب العجب في حال الناس: بين يديهم المنبعُ الصافي العذب، والموردُ النقي، ثم يتركونه إلى تلك المنابع والموارد التي أوردتهم المهالكَ، ولذا كان مِنَ المفيد في هذا الباب أن يؤصَّلَ الأمرُ، وأن تُذكَرَ القاعدةُ التي يُبنى عليها الدينُ، وهي كتابُ الله وسنةُ رسوله عليه الصلاة والسلام.

---

(١) ص(٦) مع شرحها التحفة السنية.

ثم أيضاً في هذا فائدة لمن يقرأ النظم فيما بعد؛ لأنه مِنْ أول وهلة يحسُّ أنَّ صاحبهَ على الجَّادة، وأنه يدعو إلى الكتاب والسُّنَّة وهذا ما لا تراه في كتبَ أهل الأهواء.

(تدبر كلام الله) التدبُّر: هو التأمُّلُ، والنَّظر بأناة وتُؤَدَةٍ. وتدبُّر القرآن: هو تفهُّم ما خُوطِبَ به العبدُ في القرآن مِنْ كلام الله ﷻ، بحيث يعي الخطابَ ويفهم معناه، ويعرف دلالتَه. قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا سمعت الله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، فأرْعِهَا سَمْعَك؛ فإنه إما خيرٌ تُؤمَرَ به، أو شرٌّ تُنهى عنه»(١).

تنبه لقوله: «فأَرْعِها سمْعَك» يعني: أحسِن الاستماع والتعقُّل والفهم لِمَا خُوطبتَ به مِنْ كلام الله ﷻ، فحينئذٍ يتحقق الانتفاع، ولهذا جاءت آياتٌ عديدة في كتاب الله ﷻ فيها الأمر بالتدبر وذمُّ حالِ مَنْ لا يتدبرون القرآن.

﴿قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٦ ـ ٦٨].

وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩].

وقال جلّ وعلا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢٨٣). وانظر: الدر المنثور (١/ ٢٥٣).

وقال جلّ وعلا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

والنصوص في هذا المعنى كثيرة.

وأهل الباطل منهم مَنْ وضع لأتباعه قواعدَ حجبهم بها عن القرآن، والتلقي عنه، وربطهم في باب التلقِّي بأشياخهم دون كتاب ربهم. وقد نبَّه شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته «الأصول الستة»[1] على هذا المسلك الباطل في أصلٍ مستقلٍّ، وسمَّاها: «الشبهة التي وضعها الشيطانُ في ترك القرآن والسُّنّة»، وقال أيضاً: «... كم بيَّن الله سبحانه شرعاً وقدَرَاً، خلْقاً وأمراً، في رد هذه الشبهة الملعونة مِنْ وجوه شتى، بلغت إلى حد الضروريات العامة. ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]». اهـ.

وهذه الشبهة هي: «أن القرآن والسُّنّة لا يعرفهما إلا المجتهد المطلَق، والمجتهد هو الموصوف بكذا وكذا أوصافاً، لعلَّها لا تُوجَدُ تامةً في أبي بكر وعمر» وزمانُنا هذا لا يُوجَدُ فيه مجتهدون، والنتيجة هي أنه لا يجوزُ لأحدٍ أن يتدبر القرآن.

فهي قاعدة وُضعت لمنع تدبُّر القرآن، يدعون الناس إلى تدبُّر كلامهم، والإعراضِ عن كلام الله، وجادَّةِ أهل السُّنّة في الباب.

(تدبر كلام الله)؛ يعني: انظر في كلام الله متدبِّراً متأملاً متعقِّلاً لِمَا خُوطِبْتَ به، و(كلام الله)؛ أي: القرآن المنزَّل على محمد ﷺ:

---

(١) ص(٣) الأصل السادس.

﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٤].

وكلام الله صفة من صفات الله ﷻ فالإضافةُ إضافةُ وصف، فالله تبارك وتعالى هو الذي تكلم بالقرآن ﷻ، وهو كلام منزَّلٌ غير مخلوق.

قال ابن أبي داود في «الحائية»[1]:

وقُلْ غيرُ مخلوقٍ كلامُ مليكِنا بذلك دانَ الأتقياءُ وأفصحوا

فنؤمن بأنه كلامُ الله ﷻ، وأن فيه الهدى والفلاحَ، والدلالةَ إلى التي هي أقومُ، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]؛ فيقرأه المسلم متدبِّراً متأملاً، طالباً الهدايَة بتدبُّره ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

(واعتمد الخبر) قولُه: (واعتمد)، العُمدة: هي ما يُعتَمَدُ عليها ويُتَّكَأُ عليها، وقوله: (واعتمد الخبر) أي: اجعلِ الخبرَ عُمدةً لك تعتمدُ عليها، في أخذ دينك وتلقِّي عقيدتك.

والمراد بـ(الخبر) السُّنّة: الخبر الصادق، أحاديثُ رسول الله ﷺ الثابتة عنه صلوات الله وسلامه عليه، اجعلْها عمدةً لك، فاشتَمَلَ هذا الشطرُ على الجمع بين الكتاب والسُّنّة، والوصية بلزومهما والتلقِّي عنهما، وهذه الوصيةُ التي أوصى بها الناظمُ هنا هي في الحقيقة وصيةٌ متكررةٌ في سنة النبي الكريم ﷺ.

---

(١) ص(١٧).

ومِنْ ذلك ما جاء في الحديث الصحيح؛ أن النبي ﷺ كان إذا خطب قال: «**أمَّا بعدُ، فإنَّ خيرَ الحديثَ كلامُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمد ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ**»[1]. كان يكرِّرُ هذا الأمرَ ليُغرَسَ في القلوب، وليقوِّيَ في النفوس التعويلَ الدائمَ على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

قوله: **(ودع عنك رأياً لا يلائمه أثَرْ)**.

(دع) بمعنى: اترك؛ أي: اترك الرأيَ، واحذَرْ مِنَ الرأي، الذي لا يلائمه أثر، وقوله هنا: **(رأياً لا يلائمه أثَرْ)** فيه دلالةٌ على أنَّ الرأي لا يُذَمُّ مطلقاً، وإنما يُذَمُّ إذا كان بهذه الصفة التي ذكرها الناظم:

(لا يلائمه أثرْ) يقال: لاءمَه، ملاءمَةً؛ أي: وافقه، ولِيمُ الشيء: مثلُه، فإذا كان الرأيُ لا يوافقه الأثرُ؛ أي: ليس في الأثر ما يدل عليه، وليس مبنياً على دلالة الأثر، فهذا دعْك عنه، واحذره.

فنبه بهذا على أن الرأي منه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم. وأن الرأي المحمود: هو ما كان ملائماً للأثر موافقاً له، مبنيّاً عليه، وأن الرأي المذموم: هو الرأي الذي لا يلائمه أثر، والرأي الذي لا يلائمه أثرٌ مبنيٌّ على تخلِّي أصحابه وأربابه عن السُّنّة، أعيَتْهم السُّنّة أن يحفظوها، وأعياهم حمْلُها، فأعملوا

(١) أخرجه مسلم رقم (٨٦٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

عقولهم. ولهذا نقل ابنُ القيم[1] جملةً مِنَ الآثار في ذم الرأي المذموم عن غير واحدٍ مِنْ أهل العلم؛ مِنَ الصحابة، ومَنْ تبعهم بإحسان، ذكر منها قولَ عمر بن الخطاب ﷺ: «إياكم وأصحابَ الرأي؛ فإنهم أعداءُ السنن، أعيتهمُ الأحاديثُ أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلُّوا وأضَلُّوا»[2]. وذكر ألفاظاً لهذا الأثر عن عمرَ، ثم قال: «وأسانيدُ هذه الآثار عن عمرَ في غايةِ الصحةِ».

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تفصيلاً نافعاً في الرأي الباطل المذموم، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَالرَّأْيُ الْبَاطِلُ أَنْواعٌ:

أَحَدُهَا: الرَّأْيُ المُخالِفُ لِلنَّصِّ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بالِاضْطِرارِ مِنْ دينِ الْإِسْلامِ فَسادُهُ وَبُطْلانُهُ، وَلَا تَحِلُّ الْفُتْيا بِهِ وَلَا القَضَاءُ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ مَنْ وَقَعَ بِنَوْعِ تَأْوِيلٍ وتَقليدٍ.

النوع الثَّانِي: هو الكلامُ في الدِّين بِالخَرْصِ والظَّنِّ، مع التَّفريطِ والتَّقْصير في مَعرفة النُّصُوصِ وَفَهْمِهَا وَاستنبَاطِ الأحكام مِنْهَا، فَإِنَّ مَنْ جهِلَهَا وقاس بِرَأْيِهِ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ بغير عِلْمٍ، بَلْ لِمُجَرَّدِ قَدْرٍ جَامعٍ بين الشيئين أَلْحَقَ أَحَدهما بِالآخرِ، أَوْ لِمُجَرَّدِ قَدْرِ فَارِقٍ يراه بينهما يُفَرِّقُ بينهما فِي الحكم، مِنْ غيْر نَظَر إلى النصوص وَالآثَار؛ فقد وقع فِي الرأْيِ المذمومِ البَاطِلِ.

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٥٥).

(٢) وهذا الأثر أخرجه الدارقطني في السنن (٤/ ١٤٦)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم (٢٠١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله رقم (٢٠٠٤).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الرأي المتضمِّنُ تعطِيلَ أسماء الرَّبِّ وصفاته وَأفعاله بالمقاييس الْبَاطلَة الَّتي وضعها أَهْلُ الْبدع والضلال مِنْ الجهمية والمعتزلة وَالقدرية وَمَنْ ضاهاهم، حَيْثُ استعمل أهلُهُ قِيَاسَاتِهِم الفاسدة وَآرَاءَهم الباطلة وشُبَهَهم الدَّاحِضَةَ في رد النصوص الصَّحيحة الصَّريحة؛ فَرَدُّوا لأجلها ألفاظ النصوص الَّتِي وَجَدُوا السَّبِيلَ إِلَى تَكْذِيبِ رُوَاتِهَا وَتَخْطِئَتِهِمْ، وَمَعَانِي النُّصُوصِ الَّتِي لَمْ يجدوا إلى رَدِّ ألفاظهَا سَبِيلاً، فقابلوا النوع الأوَّل بالتَّكذيب، والنوع الثاني بالتَّحريف والتأويل[1]، فَأَنْكَرُوا لذلك رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وأنكروا كلامه وتكليمه لعبَاده، وأنكرُوا مُبَاينته للعالَم، واستِواءه على عَرْشه، وعُلُوَّه على المخلوقَات، وَعمومَ قُدرته على كلِّ شَيْءٍ، بلْ أخرجوا أفعالَ عبَادِهِ مِن الْمَلَائكة والأنبياء والجنِّ والإِنْس عَن تعلُّق قُدرته، ومشيئته وتكوينه لها، ونفوْا لأجلها حقائق ما أخبر به عن نفسه وأخبر به رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله؛ وحرَّفوا لأجلها النصوص عن مواضعها، وأخرجوها عنْ معانيها وحقائقها بالرَّأي المُجَرَّد الَّذي حقيقته أنه زُبالة الأذهان ونخالةُ الأفكار وَعُفارَة الآراء ووساوس الصُّدُور، فملؤوا به الأوراق

---

(١) نقل ابن القيم ﷺ في «الصواعق المرسلة» عن بشر بن غياث المريسي أحد كبار المعتزلة، [وسيأتي الإشارة إليه في النظم]، أنه قال لأصحابه: «إذا احتجوا عليكم بالقرآن فغالطوهم بالتأويل، وإذا احتجوا بالأخبار فادفعوها بالتكذيب». هذا كلامه باللفظ كما أورده ابنُ القيم في الصواعق (١٠٣٨/٣).

سواداً، والقلوب شكوكاً، والعالم فساداً، وكلٌّ من له مَسْكَةٌ مِنْ عقل يعلم أنَّ فسادَ العالَمِ وخرابَه إنَّمَا نشأ مِنْ تقديم الرأْي على الوحيِ، وَالهوى على العقل، وما استحكم هذانِ الأصلان الفاسدان في قلبٍ إلَّا اسْتَحْكَمَ هلاكه، وفي أُمةٍ إلَّا فسد أمرُهَا أَتَمَّ فسادٍ، فلا إِلَهَ إلَّا اللهُ كم نُفِيَ بِهذهِ الآرَاء مِنْ حَقٍّ، وَأُثْبِتَ بها مِنْ باطلٍ، وَأُمِيتَ بها مِنْ هُدًى، وَأُحْيِيَ بها مِنْ ضلالَةٍ؟ وَكَمْ هُدِمَ بهَا مِنْ مَعْقِلِ الْإِيمَانِ، وَعُمِّرَ بها مِنْ دِينِ الشيطان؟ وَأَكْثَرُ أصحاب الجحِيم هم أَهْلُ هَذِهِ الآراءِ الذين لَا سَمْعَ لهم ولا عَقْلَ، بل هم شَرٌّ مِنْ الحُمُرِ، وهم الذين يقولون يوم القيامة: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

النوْعُ الرَّابِعُ: الرأي الذي أُحدِثَتْ بِهِ البِدَعُ، وَغُيِّرَتْ بِهِ السُّنَنُ، وَعَمَّ به البلاءُ، وَتَرَبَّى عَلَيْهِ الصغير، وَهَرَمَ فيه الكبير.

فهذه الأنْوَاعُ الأربعةُ مِنْ الرَّأْيِ الَّذي اتَّفَق سَلَفُ الأُمَّة وأئِمَّتُها على ذَمِّهِ وإخرَاجه مِنْ الدِّينِ.

النَّوعُ الخَامِسُ: ما ذكره أبو عمر ابن عبد البر عن جُمْهُورِ أَهْلِ العلمِ أنَّ الرَّأيَ المذمومَ فِي هذه الآثارِ عن النَّبي ﷺ وعن أصحَابِهِ والتَّابعين ﷺ أنه القول في أحكام شرائع الدِّين بالاستِحسانِ والظنونِ، والاشتغَالُ بحفظ المعضِلاتِ والأغلُوطاتِ، وَرَدُّ الفروع بَعْضِهَا على بَعْضٍ قياساً، دُونَ رَدِّهَا على أُصُولها والنَّظَرِ في عِلَلِها واعتِبارِها، فَاسْتُعْمِلَ فيها الرَّأْيُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ، وفُرِّعَتْ وشُقِّقَتْ قَبْلَ

أَنْ تَقَعَ، وَتُكُلِّمَ فيها قَبْلَ أَنْ تكونَ بالرأي المُضَارع لِلظَّنِّ، قالوا: وفي الاشتِغَالِ بهذا والاسْتِغْرَاقِ فيه تعطيلُ السُّنَنِ، والبعثُ على جَهْلِهَا، وَتركُ الوقوفِ على ما يَلْزَمُ الوُقُوفُ عليه منها وَمِنْ كِتَابِ اللهِ ﷻ وَمَعَانِيهِ»[1].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢ ـ ونَهْجَ الهُدَى فالزَمْهُ واقتدِ بالأُلَى هُمُ شَهِدُوا التَّنزيلَ علَّكَ تَنجَبِرْ

(ونهج الهُدى فالْزَمْه) أي: الزمْ نهجَ الهُدى، و**(نهج الهدى)** أي: طريقُ الهدى، ومسلَك الهدى، وهو المسلَك الذي كان عليه رسولُ الله ﷺ وكان عليه صحابته مِنْ بعده، وعليه تابِعوهم بإحسان، فهذا هو النهجُ الذي يُوصَفُ بهذا الوصف، أما ما سَواه مِنَ المناهج، فكلُّها مناهجُ ضلالٍ، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: خطَّ رسولُ الله ﷺ خطاً بيده، ثم قال: **«هذا سبيل الله مستقيماً»** قال: ثم خطَّ عن يمينه وشماله، ثم قال: **«هذه السُّبُل، ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه»** ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾[2].

فـ**(نهج الهدى)** هو السبيلُ القويم، والصراطُ المستقيم الذي كان عليه رسولُ الله ﷺ، وصحابتُه الكرام، وهو الذي يدعو المسلمُ ربَّه في كل ركعةٍ مِنْ كل صلاة أن يهديَه إليه: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ

---

(١) أعلام الموقعين (١/٦٧، ٦٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٤٦٥)، والنسائي في الكبرى رقم (١١١٧٥)، والحاكم في المستدرك (٢/٢٣٩) وقال: حديث صحيح الإسناد.

﴿٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

ولزوم الصراط المستقيم يكون بأمرين:

١ ـ تحصيل العلم النافع.

٢ ـ لزوم العمل الصالح.

فمَنْ جمع بين العلم النافع والعمل الصالح، فهو على صراط الله المستقيم، وعلى نهج الهدى.

وليس بعد **(نهج الهدى)** إلا الضلالُ؛ ففي الوصية بلزوم نهج الهدى تحذيرٌ مِنَ المناهج الباطلة والمسالك العاطلة التي لا تُفضي بأصحابها إلا إلى الهَلَكة والضلال.

قال: **(فالزَمْه)**؛ أي: كن ملازماً له، مستمسكاً به، عاضّاً عليه بنواجذك، غيرَ مُفَرِّطٍ به.

(واقْتَدِ بالأُلى)؛ أي: ليكن قدوَتُك في لزومك نهج الهدى **(الأُلى)**، وهو اسم إشارة يقال في جمع المذكر «الأُلَى»، وتأتي أيضاً بمعنى الذين.

(هُمُ شَهِدُوا التَّنزيلَ عَلَّك تَنْجَبِرْ)؛ يعني: اقْتَدِ في لزوم نهج الهُدى بالذين شهدوا التنزيل، وهم: الصحابةُ، حيث نزل الوحي وهم أحياءٌ، وتلقَّوْه مِنَ الرسول ﷺ مباشرةً، فاقتَدِ بهم، ليكن هؤلاء قدوةً لك، وكن في نهجك تابعاً لهم، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فالزم نهج الهُدى؛ أي: كن تابعاً لهؤلاء بإحسان.

وقال ﷻ ـ محذراً مِنْ مفارقة هذا النهج ـ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وجاء في حديث الافتراق مِنْ حديث عبد الله بن عَمرو بن العاص رضي الله عنهما لَمَّا ذكر ﷺ الافتراقَ ـ وسيأتي الإشارةُ إليه عند الناظم ـ قال: «**وستفترق هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً، كلُّها في النار إلا واحدة**»، قالوا: مَنْ هم يا رسول الله؟ قال: «**مَنْ كان على مِثْلِ ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[١].

يقول حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «كلُّ عبادةٍ لا يتعبَّدُها أصحابُ محمد ﷺ فلا تَعَبَّدُوها؛ فإن الأول لم يَدَعْ للآخِرِ مقالاً»[٢].

وابنُ مسعود رضي الله عنه لَمَّا وقف على النفر الذين في الحَلَقَةِ في الكوفة وعليهم رجلٌ يقول: سبِّحُوا مائةً فيسبِّحون، وبين أيديهم حصى يعُدُّون بها تسبيحَهم، قال: «لقد جئتم ببدعةٍ ظُلماً، أو فضلتمْ أصحابَ محمدٍ علماً»[٣]، وأنكر عليهم، وقال لهم: «كيف تقعون في هذه البدع وأصحابُ النبي ﷺ بين أظهُركم، وثيابُ نبيكم لم تبْلَ

---

(١) حديث الافتراق روي عن جمع من الصحابة بألفاظ متقاربة، ويأتي تخريجه من حديث ابن عمرو في ص(٩١).

(٢) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٠١/ح١١٩).

(٣) رواه ابن وضاح في كتاب «البدع» ص(١١) بسنده إلى ابن مسعود، وابن الجوزي في تلبيس إبليس ص(٢٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٨١).

وآنيتُه لم تُكْسَرْ»، محذّراً مِنْ هذا النهج، آمراً بلزوم نهج الصحابة، وقال ﷺ: «مَنْ كان مستنّاً، فليستَنَّ بمَنْ قد مات؛ فإن الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنةُ، أولئك أصحابُ محمدٍ ﷺ كانوا أفضلَ هذه الأمة؛ أبرُّها قلوباً، وأعمقُها علماً، وأقلُّها تكلُّفاً، قومٌ اختارهم الله لصحبةِ نبيه ﷺ وإقامةِ دينِهِ، فاعرفوا لهم فضْلَهم، واتَّبِعوهم على آثارهم، وتمسَّكوا بما استطعتم مِنْ أخلاقهم ودينهم؛ فإنهم كانوا على الهدي المستقيم»[1].

(شهدوا التنزيل) والمراد بالتنزيل: الوحيُ المنزَّل، وهو شاملٌ للكتاب والسُّنّة، وهذا فيه: أن الوحي منزَّلٌ مِنَ الله تبارك وتعالى، تنزيلٌ مِنَ الله جلَّ وعلا، والقرآن وحي منزل، والسُّنّة وحي منزل مِنَ الله تبارك وتعالى، وقد قال الله ﷻ عن نبيه ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤].

وقال عليه الصلاة والسلام كما أمره الله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]. وقال جلّ وعلا: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ﴾ [ق: ٤٥].

قال: (علَّكَ تَنْجَبِرْ): (علَّك)؛ أي: لعلَّك، وهي تأتي للترجِّي. لعلك تنجبر، (تنجبر): يُقال: انجبر كسرُه، بمعنى: أن شؤونَه صلَحت، وأمرَه استقام وسَلِمَ مِنَ العثَرة والزَّلَّة، فقوله: (علك تنجَبْر) أي: لعل أمرَك يكون على السَّداد، وعلى الاستقامة. وقوله: (علَّك تنجبر) هنا ليس للترجِّي، بمعنى: أن مَنِ اقتدى بالصحابة وتمسَّك

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» رقم (٧٥٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» رقم (١٨١٠). وأورده البغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٤)، وابن تيمية في «منهاج السنة» (٦/ ٨١) واللفظ له.

بهديهم، قد ينجبر وقد لا ينجبر، ليس هذا هو المعنى المراد، وإنما (لعل) قد تأتي ويُقصَدُ بها تحقيقُ الأمر. مثل (عسى) تأتي ويُقصَدُ بها تحقيقُ الأمر، وإن كانت للترجِّي يكون قد لُوحِظَ فيها حالُ المقتدي بالصحابة؛ لأن مَنْ يتَّجه للاقتداء بالصحابة قد يتجه إلى الاقتداء بهم بقوةٍ، وقد يتَّجه إلى الاقتداء بهم بضعف، فيكون (لعلك) ترجع إلى حال المقتدي بالصحابة، لا إلى الاقتداء بالصحابة، لأنّ مَنْ كان مقتدياً بالصحابة انجبر أمرُه قطعاً، وصلَحت حالُه قطعاً، بل لا تصلُح حالُ إنسان إلا بلزوم نهج الصحابة، ولهذا نحن نقطع أنه مَنْ لزم نهجَ الصحابة انجبر أمرُهُ. لكن ما معنى (علَّ) هنا:

١ ـ إما أن تكون للتحقيق، لا على الترجِّي.

٢ ـ أو يكون الترجِّي باعتبار حال الإنسان، فقد يضعُف في الاقتداء، وقد يقوى في الاقتداء، أو قد يضعُف في جانب الإخلاص، أو غير ذلك مِنَ الأمور التي تؤثِّر في انجبار حال الإنسان، وصلاح أمره.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣ ـ وكُنْ مُوقِنَاً أنَّا وكلَّ مُكَلَّفٍ	أُمِرْنا بِقَفْوِ الحقِّ والأَخْذِ بالحَذَرْ
٤ ـ وحُكِّمَ فيما بَينَنَا قولُ مالكٍ	قديم حليم عالمِ الغَيْبِ مُقتَدِرْ
٥ ـ سميعٍ بصيرٍ واحدٍ مُتكلِّمٍ	مُريدٍ لِمَا يجري على الخَلْقِ مِنْ قَدَرْ

* الشرح:

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وكن**) أي: يا مَنْ يريد لنفسه السلامة في هذا الباب، والنجاةَ في هذا المطلب العظيم، وسلوك المسلَك القويم، والجادَّة السويَّة، (**كن موقناً**)؛ واليقين: ضدُّ الشَّكِّ؛ أي: كن في هذا الأمر على يقين تامٍّ لا ريبَ فيه، وهذا أمر لا بدّ منه في الإيمان؛ فالإيمان لا بدّ فيه مِنَ اليقين، وهو انتفاءُ الريب والشَّكِّ، قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥]، وفي الحديث يقول عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ شهد أنه لا إله إلا الله وأني رسولُ الله مُوقناً بها قلبُه**».

فأمورُ الاعتقاد لا بدَّ فيها مِنَ اليقين؛ وهو انتفاءُ الشَّكِّ والريب مِنَ القلب.

وقوله: (**أنّا وكلَّ مُكَلَّفٍ**)؛ أي: أننا جميعاً مأمورون بالآتي ذكره، وهو الأمر (**بقَفْوِ الحقِّ والأخْذِ بالحَذَرْ**). والمكلَّف هو البالغ العاقل؛ البالغ: لأن الصغير ليس مكلفاً، وإنما يُؤمَرُ بالعبادات إذا ميَّزَ على وجه التدريب له عليها، لا على أنه مكلَّفٌ بها؛ فالتكليف بعد البلوغ، والعاقل: لأن المجنون مرفوعٌ عنه القلمُ، فليس مكلَّفاً، فالمكلف هو البالغ العاقل.

فقوله: (**وَكُنْ موقِناً أنّا وكلَّ مُكَلَّفٍ**) أي: كلّ مَنْ أُمِرَ بالتكاليف ودُعي للنهوض بها والقيام بها، مِنَ البالغين العاقلين، (**أُمِرْنا بقَفْو الحَقِّ**)؛ أي: أمرَنا مَنْ أوجدَنا وخلَقَنا، وهو الله ﷻ، (**بقَفْو الحقِّ**) أي: اتِّباعه، يقال: قفا: يقفو؛ وهو أن يتبعَ شيئاً، وقفَوْتُه؛ أي: اتبعته، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

و(**الحق**) هو دينُ الله ﷻ الذي شرَعه وأمر به في كتابه، وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام.

والله ﷻ يقول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، فالحق هو ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه صلوات الله وسلامُه عليه.

قوله: (**والأخذ بالحَذَرْ**) ؛ أي: الاحتراز والحيطة، وذلك بالبُعد عن كل ما خالف الحقَّ وناقضَه، فواجبٌ على مَنْ منَّ الله عليه بالحق ولزومه أن يحذَرَ تمام الحَذَرِ مِنْ نواقضه ونواقصه.

ولهذا كان عليه الصلاة والسلام يجمع بين هذين الأمرين في أحاديثه، الأمر بلزومِ الحق والتحذيرِ مِنْ نقيضه أو ما يُضادُّه أو ما يُضعِفُه ترغيباً وترهيباً. ومِنْ ذلك:

قوله عليه الصلاة والسلام: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خير الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وخير الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا**»(١)، فذكر الخير مرغِّباً فيه، وذكرَ الشَّرَّ محذِّراً منه.

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام في حديث العِرباض بن ساريةَ: «**إنه مَنْ يَعِشْ منكم، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنتي وسنةِ الخلفاء الراشدين المهديين بعدي، عَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدَثاتِ الأمور، فإن كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**»(٢)، فجمع بين

---

(١) تقدم تخريجه ص(٣٦).

(٢) أخرجه أبو داود (١/٣٢٩/ح٤٦٠٩)، والترمذي (٥/٤٤/ح٢٦٧٦)، وابن ماجه (المقدمة) (١/١٦/ح٤٣). وقال الترمذي: «حسن صحيح» وصححه أيضاً ابن حبان رقم (٥)، والحاكم (١/١٧٤).

الأمرين، «عليكم» في باب الترغيب، و«إياكم» في باب التحذير.

قوله: (وحُكِّمَ فيما بيْنَنا)، قوله (وحُكِّمَ): معطوفٌ على قوله: (أُمِرْنا) أي: جُعِلَ حكماً فيما بيننا ومعوّلاً لنا في أمورنا ومرْجِعاً لنا في مسائلنا وفي خلافنا، قولُ الله وقولُ رسولِه ﷺ. وقوله: (قولُ مالِكٍ)، فيه: إثباتُ القول لله تبارك وتعالى، وأنه ﷻ يقول: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ﴾ [الأحزاب: ٤] وقولُه الحقُّ، ثم ذكر جملةً مِنْ أسماء الله وصفاته، مشيراً بها إلى تعظيم قولِه، وأنَّ قولَه تبارك وتعالى ليس كقول أيِّ أحدٍ، فعدَّه لهذه الجملة مِنْ أسماء الله وصفاته، أوردها منبهاً على أنَّ قولَ الله ﷻ ليس كقول أيِّ أحدٍ، وهذا معنى قول أحد السلف: «الفرق بين كلام الله وكلام المخلوقين كالفرق بين الخالق والمخلوق».

هذا الذي لأجله سَرَدَ المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملةً مِنْ أسماء الله الحسنى وصفاته العظيمة (قول مالك: قديم، حليم، عالم الغيب، مقتدر، سميع، بصير، واحد، متكلم، مريدٍ لِمَا يجري على الخَلْقِ مِنْ قَدَرْ). فقولُ مَنْ هذا شأنهُ يجب أن يُعَظَّمَ، وأن يُعرفَ قدْرُه، وأن لا يقدَّمَ عليه قولُ غيره كائناً مَنْ كان.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مالك)، المالك والمليك والملِك، كلُّها مِنْ أسماء الله الحسنى، وجميع هذه الأسماء وردت في القرآن؛ والمعنى: أي: الذي له جميعُ نُعوتِ العَظَمَة، وصفات الكمال مِنْ كمال القوة والعزة والقدرة، والعلم المحيط والحكمة الواسعة، إلى غير ذلك مِنَ الصفات العظيمة الكاملة لله جلَّ وعلا. والمُلك: هو صفةُ الله جلَّ وعلا، ويرجع إلى أمور ثلاثة:

١ - صفات الملك: التي هي صفاتُه جلَّ وعلا العظيمةُ، كما سبق مِنْ كمال القوة والعزة والقدرة والعلم وغير ذلك.

٢ - أن جميع الخلق مماليكُ له جلَّ وعلا ومُفتقِرون إليه، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

٣ - أن له تبارك وتعالى التدبيراتِ النافذةَ؛ فيقضي ﷻ في ملكه بما يشاء، ويحكم فيهم بما يريد، له تبارك وتعالى في هذا الملك الحكمُ القَدَرِيُّ، والحكم الشرعيُّ، والحكم الجزائي. وهذا كلُّه مِنْ معاني المُلك ودلالاته.

وقوله: **(قديم)** القديم ليس مِنْ أسماء الله الحسنى، ولا يُطلَقُ على الله تبارك وتعالى إلا مِنْ باب الخبَر، وإنما مِنْ أسمائه تبارك وتعالى «الأوَّل»، و«الأوَّل» ليس مثلَ القديم؛ لأن القديمَ قد يكون قبلَه شيءٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] ولهذا قالوا: القِدَم نوعان:

١ - مطلق.

٢ - ونِسبي.

أما «الأوَّل»، فليس قبلَه شيء، قال ﷺ: **«اللهم أنتَ الأولُ، فليس قبلك شيءٌ»**[1]، ولهذا احتاطَ الإمامُ الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مَتْنِه المعروف عندما أخبر عن الله تبارك وتعالى بهذا اللفظ «القديم»، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قديمٌ بلا ابتداءٍ»[2]، فقوله: «بلا ابتداءٍ» هذا احتياطٌ؛

(١) رواه مسلم رقم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز ص(٢٤ - ٢٥).

لأن هذا اللفظَ الذي يخبر عن الله تباركَ وتعالى به، ليس كلفظ «الأوَّل»، وإنما «القديمُ» قد يكون مطلقاً، وقد يكون مسبوقاً، فيكون قِدَمُه نسبياً؛ أي: بالنسبة إلى غيره. ولهذا قال: «قديمٌ بلا ابتداءٍ».

يقول سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في تعليقه على الطحاوية[1]: «هذا اللفظُ لم يَرِدْ في أسماء الله الحسنى ـ كما نبّه عليه الشارح رحمه الله ـ وغيرُه، وإنما ذكره كثيرٌ مِنْ علماء الكلام ليُثبتوا به وجودَه قبل كلِّ شيءٍ، وأسماء الله توقيفيَّةٌ؛ لا يجوزُ إثباتُ شيءٍ منها إلا بالنص مِنَ الكتاب العزيز، أو السُّنّة الصحيحة، ولا يجوز إثبات شيء منها بالرأي ـ كما نصَّ على ذلك أئمةُ السلف الصالح ـ ولفظ القديم لا يدل على المعنى الذي أراده أصحابُ الكلام؛ لأنه يُقصَدُ به ـ في اللغة العربية ـ المتقدِّمُ على الغير، وإن كان مسبوقاً بالعدم، كما في قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

وإنما يدل على المعنى الحقِّ بالزيادة التي ذكرها المؤلف، وهو قوله: **(قديمٌ بلا ابتداءٍ)**، ولكن لا ينبغي عدُّه في أسماء الله الحسنى، لعدم ثبوته مِنْ جهة النقل.

ويُغني عنه اسمه ـ سبحانه ـ الأول؛ كما قال عز وجل: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، والله وليُّ التوفيق»[2].اهـ.

---

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٢/ ٧٥).

(٢) وراجع كلام ابن أبي العز في شرحه ص(١١٢)؛ وابن تيمية في مجموع الفتاوى (١/ ٢٤٥)؛ وابن القيم في بدائع الفوائد (٣/ ١٦٣).

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (حليم)، الحليم: مِنْ أسماء الله الحسنى، قال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: الذي له الحِلْم الكامل، الذي وَسِعَ الخليقةَ كلَّها، ومِنْ حِلْمِه تبارك وتعالى أنه يمهل الكفار والعُصاة، فلا يُعجلهم بالعقوبة، ولو شاء لأخذهم بذنوبهم فَوْرَ صدورها منهم، فهذا مِنْ حِلْمِه تبارك وتعالى.

ومن حلمه ما ذكره ﷻ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١].

وقول الناظم: (عالم الغيب)؛ أي: الذي يعلم السرَّ وأخفى، ويعلم ما أكَنَّتْه الصدور، وما تُوَسْوِسُ به النفوس، ويعلم ما فوق السماوات العُلى، وما تحت الثرى؛ فهو عالم الغيب.

والمراد بالغيب؛ أي: بالنسبة إلينا، أمَّا في حقه تبارك وتعالى، فليس هناك غيب، فالغيبُ عنده شهادةٌ، والسرُّ عنده علانية، فـ(عالم الغيب) أي: عالم ما غاب عنا، أما هو تبارك وتعالى لا يغيبُ عنه شيء، وهو مطَّلع - تبارك وتعالى - على كل شيء؛ على السرِّ وأخفى، على الغيب والشهادة، لا تخفى عليه تبارك وتعالى خافية.

قال الله جلّ وعلا: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقد

جاء في الحديث الصحيح[1] عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَفَاتِحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ**»، ثم تلا قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان: ٣٤]» الحديث.

وقوله: (مقتدر): المقتدر: مِنْ أسماء الله الحسنى، وقد ورد هذا الاسمُ في القرآن الكريم في أربعة مواضعَ؛ منها:

قوله تعالى: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر: ٥٥].

وهو اسمُ مبالغةٍ في الوصف بالقُدرة، والأصلُ في اللسان العربي أن: «زيادةَ المبنى زيادةُ المعنى»، فالمقتدر هو التامُّ القُدرة، الذي لا يمتنع عليه شيءٌ، ولا يَعْجُزهُ شيءٌ، ولا يَفُوتُه مطلوب.

وقوله: (سميع)؛ أي: لجميع الأصوات باختلاف اللغات، على تفنُّن الحاجات سرِّها وجهرِها؛ ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠].

والله جلَّ وعلا مِنْ كمال سمعه للأصوات كلِّها؛ أن الخليقةَ لو اجتمعوا مِنْ أوَّلهم إلى آخرهم على صعيدٍ واحدٍ في لحظةٍ واحدةٍ، وتكلَّموا في لحظة واحدة كلٌّ بلغته، وكلٌّ يطلُب حاجتَه، وكلٌّ يعرِضُ مسألتَه، لَسَمِعَ تبارك وتعالى أصواتَهم أجمعين، دون أن يختلط عليه صوتٌ بصوتٍ، ولا لغةٌ بلغةٍ، ولا حاجةٌ بحاجةٍ؛ ولهذا

---

(١) صحيح البخاري رقم (١٠٣٩، ٤٧٧٨).

قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «الحمد لله الذي وسِع سمْعُه الأصوات»(١).

ومِنَ الشواهد على هذا المعنى: الحديث القدسي الذي يرويه أبو ذر الغفاري رضي الله عنه، وفيه يقول رب العالمين: «**يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ**»(٢).

وقول رحمه الله: (بصير)، البصير أيضاً مِنْ أسماء الله الحسنى، وقد جُمِعَ بينه وبين الاسم الذي قبلَه في آيات كثيرةٍ؛ منها:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقد قال العلماء رحمهم الله: إن إثبات السمع والبصر بعد نفي المِثْلِيَّة دليلٌ على أن إثبات الصفات لله تبارك وتعالى على الوجه اللائق به لا يستلزم تشبيهَه بالمخلوقات.

والبصير؛ أي: الذي يُبصر كلَّ شيء دقَّ أو جلَّ، يُبصر تبارك وتعالى مِنْ فوق سبع سماوات دبيبَ النملة السوداء على الصخرة الصمَّاء، في الليلة الظلماء، ويرى تبارك وتعالى جَرَيانَ الدمّ والأغذيةِ في عروقها، ويرى تبارك وتعالى سريانَ الماء في النبات

(١) علقه الإمام البخاري في صحيحه رقم (٧٣٨٥)، ووصله الإمام أحمد (٤٦/٦).
(٢) رواه مسلم رقم (٢٥٧٧).

جلّ وعلا، فهو مِنْ فوق سبع سماوات يرى جميع المبصَرات.

وقد أورد القرطبي رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «التذكرة»[1] قول أحدهم نظماً:

يا مَنْ يرىٰ صفَّ البَعوضِ جناحَهُ ... في ظُلْمَةِ الليلِ البَهِيمِ الألْيَلِ
ويَرَى مناطَ عُروقِها في نحرِها ... والمُخَّ مِنْ تلك العِظامِ النُّحَّلِ
امنـنْ علـيَّ بتوبـةٍ أمحو بهـا ... مـا كـان مني فـي الزَّمانِ الأوَّلِ

قول الناظم رَحِمَهُ اللهُ: **(واحد)**، الواحد مِنْ أسماء الله الحسنى، وقد تكرَّر ورُوده في القرآن في مواضعَ كثيرةٍ؛ منها:

قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥].

وقوله تعالى: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

وهو اسم دالٌّ على وحدانية الله ﷻ؛ وكذا اسمه (الأحد) أي: إنه سبحانه هو المتفرِّدُ بصفات المجد والجلال، المتوحِّدُ بنعوت العَظَمة والكبرياء والجمال، فهو واحدٌ في ذاته لا شبيهَ له، واحدٌ في صفاته لا مثيلَ له، واحدٌ في أفعاله لا شريكَ له، واحدٌ في أُلوهيته، لا نِدَّ له في المحبة والذُّلِّ والخُضوع وجميع معاني العبودية.

هذا وقد أفاد هذان الاسمان (الواحد الأحد) إفراد الرَّبِّ

---

(١) (١/٤٦٤).

سبحانه بجميع الكمالات، بحيث لا يشاركه فيها مشاركٌ، وأن الواجب على العباد توحيدُه عقداً وقولاً وعملاً، بأن يعترفوا بكماله المطلق، وتفرُّده بالوحدانية، ويفردوه بأنواع العبادة؛ لأنَّ هذين الاسمين من الأسماء الدالَّة على معانٍ عديدةٍ، وليس على معنى مفردٍ. ويمكن تلخيصُ دلالات هذين الاسمين في النقاط التالية:

١ ـ نفيُ المِثْل والنِّدِّ والكُفُؤ مِنْ جميع الوجوه، فهو ـ تبارك وتعالى ـ الواحد الأحد، الذي لا مَثيلَ له ولا نظيرَ، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٢ ـ بُطلان التكييف، وهو خوض الإنسان بعقله القاصر، محاولاً معرفةَ كيفية صفاتِ الربِّ سبحانه وهذا محال؛ لأن الربَّ سبحانه متوحِّدٌ بصفات الكمال متفرِّدٌ بنُعوت العَظَمَة والجلال، فلا يَشرَكُه فيها مشارك، وليس له فيها شَبِيهٌ أو مثيلٌ، فأنَّى للعقول أن تعرف كُنْهَ صفاتِه سبحانه، بل كلُّ ما يخطر بالبال مِنَ الكمال، فالله أعظمُ من ذلك.

٣ ـ إثباتُ جميع صفات الكمال، بحيث لا يفوتُه منها صفةٌ ولا نعتٌ دالٌّ على الجلال والجمال لتفرُّده جلَّ وعزَّ بالكمال المطلق الذي لا نَقْصَ فيه بوجه مِنَ الوجوه.

٤ ـ أنَّ له مِنْ كل صفة مِنْ تلك الصفات أعظمَها وغايتَها ومنتهاها، ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢]، فله مِنَ السمع أكمَلُه،

ومِنَ البصر أكملَه، ومِنْ كلِّ صفة أكملُ وصفٍ وأتمُّه، كما قال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

٥ ـ تنزُّهه سبحانه عنِ النقائص والعيوبِ؛ إذ هي تلحق أوصافَ المخلوقين، أما الواحد الأحد سبحانه؛ فقد تفرَّد بالكمال والعَظَمَة والجلال بلا شبيهٍ ولا مِثالٍ، ولهذا قال تعالى في تنزيه نفسه عن الولد: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤].

٦ ـ وجوب الإقرار بتفرُّده سبحانه بالكمال المطلق في ذاته وصفاته وأفعاله، واعتقاد ذلك في القلب، وهذا هو التوحيد العلمي.

٧ ـ وجوب إفراده سبحانه وحده بالعبادة وإخلاص الدين له، وأنه كما تفرَّد سبحانه بالخَلْق وحده، فالواجب أن يُفرَدَ وحده بالعبادة، وهذا هو التوحيد العملي.

٨ ـ الردُّ على المشركين وجميع صنوف المُبطِلين مِمَّن لم يَقْدُرُوا الله حقَّ قدرِه، ولم يقرُّوا له بتفرُّده وكماله، فاتخذوا معه الشركاء، وضربوا له الأمثال، وظنُّوا به ظنَّ السوء، وانتقصوا جنابَ الربوبية، وناقضوا مقصود الخلق، وهو التوحيد، وإفراد الله بالذل والخضوع وسائر أنواع العبودية، فاشمأزَّت قلوبُهم مِنَ التوحيد، ونفرت نفوسهم عن الحق والهُدى، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ

﴿ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]. رزقنا الله تحقيقَ توحيدِه، وحُسْنَ الإيمان بتفرُّده ووحدانيته، إنه سميعٌ مجيب.

قول الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(متكلم)**، هذا مِنْ باب الإخبار عن الله ﷻ، فلا يُقال: من أسماء الله (المتكلم)؛ لأن أسماء الله ﷻ كلَّها حسنى، ومِنْ شروط إطلاق الاسم على الله: «أن يكون متضمناً لمدح كاملٍ مطلقٍ»، والكلامُ الذي هو راجعٌ إلى الأمر والنهي منقسم إلى أمر بما هو موافق للحكمة، وإلى أمر بغير ذلك.

والكلام صفةُ كمالٍ لله تبارك وتعالى، فنُثبتُ له الكلامَ، وأنه ﷻ يتكلم بما شاء ومتى شاء، وكلامُه بحرف وصوت، وكلامُه صفةٌ له ليس بمخلوق.

وقول الناظم في ختام هذه الأوصاف لله جلّ وعلا: **(مُريدٍ لِمَا يجري على الخلق مِنْ قَدَرْ)**، وهذا مِنْ كمالِ قوَّةِ الله ﷻ، ونُفوذِ قدرته: أنَّ كلَّ أمرٍ يريده فَعَلَه، وكلَّ ما يقع في هذا الكون وجميع ما يجري على الخلق مِنْ قدر الله فالله مريدٌ له إرادةً كونية قدَرية، وجميع الكائنات منقادةٌ لمشيئته وإرادته، لا رادَّ لحُكمه، ولا مُعقِّبَ لقضائه، له القُدرة الشاملة والمشيئة النافذة.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦ ـ وقولُ رسولٍ قد تحقَّقَ صِدْقُه بما جاءَهُ مِنْ مُعْجِزٍ قاهِرٍ ظَهَرْ

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقَوْلُ رسولٍ قد تحقَّقَ صِدْقُه)** أي: حُكم فيما بيننا قولُ رسولٍ، وهو محمد ﷺ.

وقوله: **(قد تحقَّقَ صِدْقُه)**؛ أي: قد عُلِمَ حقاً يقيناً صدقُه بلا ريب ولا شكٍ، بل إنه كان في مجتمعه وفي نشأته يُعرَفُ بين قومه بـ«**الصادق الأمين**»؛ فصِدْقُه أمرٌ محققٌ، ولم يكن أحدٌ يرتاب في صِدقه، فمنذ نشأته وهو ناشئ على الصدق، لا يعرِف الكذب إليه ﷺ سبيلاً، ولم يحفظوا عنه كِذبةً، ولا يُعرف عنه كَذِبٌ.

كانوا يصدِّقُونه في أحاديثه، لكنه لَمَّا جاءهم بدين الله ﷻ الذي بعثه به ربُّ العالمين، والشواهدُ على صدقه لهم باديةٌ، والأمارات على ذلك ظاهرةٌ، امتنع مَنِ امتنع منهم مِنَ القَبول، وأخذوا يصفونه بالكذب، وبالافتراء على الله ﷻ وبالقول على الله، وبالسحر، وبغير ذلك مِنَ الألقاب، مع أنه كان معروفاً عندهم بالصدق.

وقول الناظم هنا فيه تأكيدٌ على أنه ﷺ صادق مصدوق.

ـ صادق في كل ما يقوله، فهو كما قال الله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣].

ـ مصدوق: يصدقه ربُّه ويؤيده، ويحميه وينصره ويحفظه.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(بما جاءه مِنْ مُعْجِزٍ قاهرٍ ظَهَرْ)** مراد الناظم بذلك: الإشارةُ إلى أحد الشواهد والدلائل على صدق الرسول ﷺ وهي المعجزات، فهي مِنَ الشواهد، فليست هي كلَّ الشواهد، خلافاً لمن حصر الشاهد على صدق الرسول ﷺ في التحدِّي بالآيات المعجزة، فالآياتُ هي شاهدٌ مِنَ الشواهد على صدق الرسول عليه الصلاة والسلام. وإلَّا، فشواهدُ صدقه كثيرةٌ؛ منها: معرفة سيرته، ومعرفة

ما جاء به عليه الصلاة والسلام؛ فقد كان يأتيه الرجلُ وليس على وجه الأرض أبغض إليه منه، فما إن يرى خُلقه وأدبه وتعامله إلا يتحول مِنْ لحظته وليس على وجه الأرض أحب إليه منه. وفي حديث أبي قَزعَةَ الباهليِّ عن حكيم بن معاوية عن أبيه، قال: «أتيتُ رسول الله ﷺ، فقلت: «ما أتيتك حتى حلفتُ عددَ أصابعي هذه أن لا آتيك»[1]؛ أي: بسبب الدعاية التي سمعها حوله.

فالشاهد: أنَّ الآياتِ مِنَ الشواهد والدلائلِ على صدقه، وليست هي كلَّ الدلائل. فيكون مرادُ الناظم بهذا الإشارةَ بذكر المثال.

قوله: (معجز)، الأوْلى التعبيرُ عن هذه الأمور التي يؤيَّد بها الرسول ﷺ بـ(الآية) أو (البرهان) كما هو الشأن في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [البقرة: ٢٤٨]، ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، وبعضُ أهل العلم يعبِّرون عنها بالمعجزة؛ لأنه يترتب على الآية والبرهان الإعجازُ، لكن اللفظ الأوْلى هو لفظُ القرآن: آية وبرهان.

قوله: (قاهر)، القهر: هو الغَلَبَة، وهذا وصفٌ للآيات التي أُيِّدَ بها ﷺ، بأنها قاهرةٌ، فلا مناصَ لأحدٍ في الفَكاكِ عنها، أو ردِّها أو عدمِ قَبولها؛ فهي آياتٌ قاهرةٌ، وفي الوقت نفسه ظاهرة، أظهرَ الله ﷻ بها نبيَّه، وأيَّده، وقُطِع بها دابرَ خُصومه، صلوات الله وسلامه عليه.

---

(١) رواه الإمام أحمد (٥/٣) وإسناده حسن.

جاء في **الصحيحين** عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **«مَا مِنَ الأَنبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنْ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْياً أَوْحَى اللهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[١].

وقد يكون الناظم رحمه الله يريد بذكر المعجزة القاهرة الظاهرة: «الكتاب العزيز»؛ لأن هذه الآيةَ العظيمةَ امتازت عن غيرها بأنها باقيةٌ ومستمرةٌ، وكلَّما تجدَّدت الأجيالُ، فبينهم كتابُ الله ﷻ يُتلى شاهدٌ على صدق الرسول عليه الصلاة والسلام.

يقول الشوكاني رحمه الله في كتابه «إرشاد الثقات»[٢]: «واعلم أن دلائل نبوة نبينا ﷺ يطول تَعدادُها ويتعسَّر ذِكْرُها. وقد صنَّف أهل العلم في ذلك مصنفاتٍ مبسوطةً مشتملةً على كثيرٍ منها، ولو لم يكن منها إلا هذا الكتابُ العزيز، الذي جاء به مِنْ عند الله سبحانه، مشتملاً على مصالح المعاش والمَعاد، وتحدَّى به فرسانَ الكلام، وأبطال البلاغة، وأفرادَ الدهر في العلم بهذه اللغة العربية، وقال لهم: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا صَٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، ثم قال لهم: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [هود: ١٣]، ثم قال لهم: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]. فلم يقدروا على ذلك. وكَاعُوا عنه، وعَجَزُوا على رؤوس الأشهاد»[٣]. اهـ.

---

(١) البخاري (٤٩٨١)؛ ومسلم (١٥٢). وهذا لفظ مسلم.

(٢) ص(٤٧).

(٣) ص(٤٧ ـ ٤٨).

وفي كتاب إرشاد الثقات سردٌ لجملةٍ مِنَ الآيات والبراهين على صدق الرسول الكريم، صلوات الله وسلامه عليه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧ ـ فقيلَ لنا: رُدُّوا إلى الله أَمرَكُم إذا ما تنازَعْتُمْ لتَنْجُوا مِنَ الغَرَرْ

(قيل لنا) أي: في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، (رُدُّوا إلى الله أمرَكم إذا ما تنازعتم)، مشيراً بهذا إلى قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. الردُّ إلى كلام الله، وكلامِ رسوله ﷺ، فهو خيرٌ لكم مِنْ أن تردُّوا الأمرَ إلى عقولكم القاصرةِ، أو آرائكم الضعيفةِ، أو فُهومكم، أو نحو ذلك، فخيرٌ لكم أن يكون ردُّكم في النزاع والخصومات إلى كلام الله وكلام رسول الله ﷺ.

(لتنجُوا مِنَ الغَرَرْ) أي: ليكون بذلك نجاتُكم مِنَ الغَرَر، والغرَر الخطر والهلكة. يقال غرَّر بنفسه إذا عرَّضها للهلكة من غير أن يعرف، فمن أراد لنفسه النجاة والسلامة من الهلكة، فعليه أن يرُدَّ الأمر إلى الله عَزَّ وَجَلَّ.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٨ ـ أَوِ اتَّبِعُوا ما سَنَّ فيه محمَّدٌ فطاعَتُه تُرْضِي الذي أَنْزَلَ الزُّبُرْ

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (أو اتَّبِعُوا ما سنَّ فيه محمدٌ)، أي: فيما

تنازعتم فيه (**ما سنَّ فيه محمدٌ**) أي: ما كان لكم فيه سنةٌ عن محمد ﷺ. وأيضاً الإشارةُ هنا إلى قوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وقد قال أهل العلم: «الردُّ إلى الله: الردُّ إلى كتابه، والردُّ إلى الرسول ﷺ: الردُّ إلى سنته»[(١)].

وقوله: (**فطاعتُه**) أي: الرسول بلزومِ أمره والتقيُّدِ بما جاء به، (**تُرضي الذي أنزل الزُّبُرْ**) أي: ينال بها العبدُ رضا الله تبارك وتعالى عنه.

وقوله: (**الزُّبُر**): المراد بها: الكتُب المنزلةُ، والزُّبُر: جَمع زَبور، وهو الكتاب التي زُبِرَ فيه الكلام وجُمع فيه، وهو اسمٌ يطلق على جميع الكتب، لكن اشتهر بذلك كتابُ داودَ عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣].

وفي قوله: (**الذي أنزل**) فيه إشارةٌ أن كتبَ الله عز وجل كلَّها منزلةٌ منه، فهي تنزيلٌ من ربِّ العالمين.

* * *

قال الناظم رحمه الله:

٩ ـ فمن خالف الوحيَ المُبينَ بعَقْلِهِ فذاكَ امرؤٌ قد خابَ حقّاً وقد خَسِرْ

(**فمن خالف الوحيَ المبينَ**) أي: مَنِ ارتكبَ في أموره وأعماله وشؤونه ما يخالف الوحيَ، مقدِّماً عقلَه على كلام ربِّه وكلام رسولِه ﷺ (**فذاك امرؤٌ قد خاب حقاً وقد خَسِرْ**) أي: لم يحصِّل في

(١) انظر: تفسير الطبري (٨/ ٥٠٥)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ٧٢٦).

عمله هذا إلا الخيبةَ والخُسران. والخاسر: ضدُّ الرابح. فلم يحصِّلْ إلا الخسران، ولم يحصِّل أيضاً إلا الخيبةَ في الدنيا والآخرة، فجمع بين هذين الأمرين: الخيبة والخسران.

وفي هذا البيت تنبيهٌ مِنَ المصنف رَحِمَهُ اللهُ على بُطلان ما عليه المتكلمون قاطبةً بجميع طوائفهم وكلِّ فئاتهم؛ فكلُّ مَنْ يقدِّمُ عقلَه على كلام الله ورسوله، فهو خائبٌ وخاسرٌ، لا ينال مِنْ طريق علم الكلام غايةً محمودةً، أو عقيدةً راشدة، أو ديناً صحيحاً، بل لا ينال مِنْ طريقه إلا الشكوكَ الباطلةَ والرِّيَبَ، كما هو الحال الذي وصل إليه المتكلمون، وأعربوا عنه بعد خوضٍ طويلٍ في علم الكلام، والشواهدُ على ذلك في كلامهم كثيرةٌ، لكن أقتصر بالإشارة إلى قولِ واحدٍ منهم، وهو الغزاليُّ في كتابه «إحياء علوم الدين»؛ حيث ذم فيه علم الكلام ذماً شديداً، ثم قال: «وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خبر الكلام ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة، وبعد التغلل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخر تناسب نوع الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود»[1].

والعجيب أنه لَمَّا أراد بيانَ العقيدة في كتابه «إحياء علوم الدين» بناها على هذا العلم، والذي قرَّر هو أنَّ الطريق إلى الحقِّ مِنْ خلاله مسدود.

(١) إحياء علوم الدين (١/١٦٨).

فالناظم يدرك هذا الأمرَ، ويُدرك الضَّياع الذي حلَّ بالمتكلمين، والفسادَ العريضَ الذي وصلوا إليه بسبب علم الكلام، فعقد هذا البيتَ العظيمَ، محذِّراً مِنْ علم الكلام، وإذا كان المرجِعُ في الأمور إلى العقل؛ فما فائدةُ بِعْثَةِ الرُّسل؟ ولهذا قال بعض العلماء في الرد على هؤلاء: «مقتضى ذلك أن يقول الواحد منهم: أشهد عقلي رسولُ الله»[1] إذا كان العمدةُ عنده عقلَه والمقدّم عنده عقله، فما فائدة بعثة الرسل؟

ثم إذا قيل: العمدةُ العقلُ، يأتي سؤال في غاية الأهمَية، وهو: عقلُ مَنِ المقدَّم؟ فالعقول كثيرةٌ ومتفاوتة. وإلى هذا المعنى أشار أحدُ السلف عندما قال: «لو كانتِ الأهواءُ هوًى واحداً، لقيل: إنه الحقُّ»، فلو كانت العقولُ عقلاً واحداً، لقيل: إنه الحق، لكنها عقول متفاوتة، ولهذا قال الإمام مالك رَحِمَهُ الله كلمتَه المشهورة: «أوَكُلَّما جاءنا رجلٌ أجدلَ مِنْ رجلٍ تركنا الكتابَ والسُّنّة لِجَدَلِه»[2]؛ وجاءه مرةً رجلٌ وأراد أن يناظِرَه في مسألة، فقال له الإمام مالك: «فإن غلبتَني؟» قال: «تَبِعْتَني»، قال: «فإن غلبتُك؟» قال: «أتَّبِعُك». قال: «فإن جاء ثالثُ فغلَبنا؟» قال: «نتبعُه». قال مالك: «يا عبد الله بعث الله محمد ﷺ بدين واحد وأراك تنتقل من دين إلى دين»[3]. لم يدركْ هذه الحقيقةَ إلا السلفُ الصالح رحمهم الله ممَّن للكتابِ

(١) انظر: الحجة، للتيمي (١/ ٣١٧).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٣٥٤)، واللالكائي في شرح الاعتقاد (١/ ١٤٤، ح/ ٢٩٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٣٣٧).

(٣) انظر: الإبانة لابن بطة رقم (٥٨٣).

والسُّنَّةِ في قلوبهم حُرْمَةٌ ومكانةٌ وتعظيمٌ، ولهذا كان تعويلُهم في أمور الدين، ومرجعهُم هو كتاب الله، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٠ ـ وفي تَرْكِ أَمْرِ المصطفى فِتْنَةٌ فَذَرْ خلافَ الذي قَدْ قالَهُ واتْلُ واعْتَبِرْ

قوله: (**في ترك أمر المصطفى**) أي: في ترك ما أمر به ﷺ وما جاء عنه (**فتنة فذَرْ**) ذلك، واحذرْه، وابتعدْ عنه. يشير إلى قول الله ﷻ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]؛ أي: الذين يخالفون عن أمر الرسول ﷺ. قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «عجبتُ لقومٍ عرفوا الإسناد وصحته ويذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أتدري ما الفتنةُ؟ الفتنةُ الشرك، لعله إذا ردَّ بعضَ قولِه أن يقع في قلبه شيءٌ مِنَ الزيغ فيهلَك»[١]. فكيف بمن ترك جميع أقوال الرسول ﷺ، وقدَّم عقلَه القاصرَ وفكرَه الضعيفَ.

قوله: (**فذر خلاف الذي قد قاله**) أي: اترك كلَّ أمرٍ خالف ما

---

(١) نقله عنه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد، قال الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ في تيسير العزيز الحميد ص(٥٤٥): «هذا الكلام عن أحمد رَحِمَهُ اللهُ رواه عنه الفضل بن زياد، وأبو طالب» رواية الفضل بن زياد أخرجها ابن بطة في الإبانة رقم (٩٧)، ورواية أبي طالب ذكرها أيضاً ابن مفلح في «الفروع» في كتاب القضاء (١١/١٠٧).

قد قاله الرسول ﷺ، فلتكُنْ معظِّماً لكلام الرسول، مقدِّماً له، ولا تقدِّمْ عليه قولَ أحدٍ كائناً مَنْ كان.

ابنُ عباس رضي الله عنهما لما أفتى في الحج بالتمتُّع ووجوبِهِ، وقيل له: «إن أبا بكر وعمر يريان الإفرادَ، قال: يوشك أن تنزل عليكم حجارةٌ مِنَ السماء؛ أقول لكم قال رسول الله ﷺ وتقولون: قال: أبو بكر وعمر»[١]، وتقدم[٢] تحذير الإمام أحمد من حال من عرف الإسناد وصحته ثم يذهب إلى رأي سفيان، وأنه يخشى أن يصيب من كان كذلك شيء من الزيغ فيهلك، هذا إذا كان قد أَخذ بقول هؤلاء الأخيار، فكيف بمَنْ أخذ بأقوال مَنْ لا حظَّ لهم في العلم؟ أو لا يبلُغُ مبلَغَ أولئك في الفقه والبصيرة في دين الله تبارك وتعالى.

وقوله: **(واتْلُ)** أي: كلامَه، متأمِّلاً متدبِّراً متفقِّهاً متبصِّراً.

(واعتبر) أي: بما جاء به رسولُ الله ﷺ وليكن لك في كلام الرسول عليه الصلاة والسلام عظةٌ وعبرةٌ، وليكنْ لك فيه كفايةٌ وغُنيةٌ.

* * *

(١) هذا الأثر بهذا اللفظ نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في غير موضع من كتبه مثل مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٥، ٢٥١)، وكذا ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٢٣٨)، وزاد المعاد (٢/ ١٩٥) وغيرهما، ورواه الإمام أحمد في مسنده (١/ ٣٣٧) بلفظ: «أراهم سيُهلكون أقول قال النبي ﷺ ويقول نهى أبو بكر وعمر».

(٢) ص(٦٤).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١١ ـ وَمَا اجتَمَعَتْ فيه الصَّحابَةُ حجَّةٌ   وتلك سبيلُ المؤمنين لِمَنْ سَبَرْ

هذا البيت نبَّه فيه الناظم على مكانَةِ إجماعِ الصحابة، وأن أيَّ أمرٍ يُجمِعُ عليه الصحابةُ الكرامُ، فهو حجةٌ، ولا يَسوغُ لأيٍّ أحد مخالفتُه. فإجماعُ الصحابة حجَّةٌ بلا خلافٍ بين أهل العلم في ذلك، بل إجماعُهم عدَّه أهلُ العلم في أعلى مراتب الإجماع، ولا يُعتَدُّ بخلافِ مَنْ خالف بعد إجماع الصحابة، فكلُّ مخالفة أتت بعد إجماع الصحابة فلا قيمةَ لها، بل هي نوعٌ مِنَ الشذوذ المفضي إلى الخطر، كما يأتي التنبيهُ على هذا عند الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومَنْ خالف إجماع الصحابة كان مبتدعاً عند أهل السُّنّة والجماعة؛ فإنهم متفقون على أنَّ إجماعَهم حجةٌ؛ ففيهم الخلفاء الراشدون، وهم خيرُ القرون، كما صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «**خيرُ الناس قرني**»[1]. وهم الذين شهدوا التنزيلَ، وأخذوا الدين غضّاً طريّاً عن رسول الله ﷺ. فالناظم هنا ينبِّه على مكانةِ إجماع الصحابة، فقال: (**وما اجتمعتْ فيه الصحابةُ حُجَّةٌ**) أي: لا يجوزُ لأحدٍ مخالفتُه كائناً مَنْ كان، مهما كان المسوِّغ لترك ما أجمعت عليه الصحابةُ الكرام.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وتلك سبيلُ المؤمنين لِمَنْ سَبَرْ**).

و(**تلك**) أي: ما أجمعت عليه الصحابة (**سبيل المؤمنين**)؛ أي:

---

(١) رواه البخاري رقم (٢٦٥٢)، ومسلم رقم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

طريقُهم ونهجُهم: الأخذ بما أجمع عليه الصحابةُ الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم، قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وأيُّ اتِّباعٍ لغير سبيل المؤمنين أعظمُ مِنْ ترك ما أجمعت عليه الصحابةُ رضي الله عنهم وأرضاهم؟

وقد أورد ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره لهذه الآية ما يتعلق بالإجماع، وقرَّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن اتِّباعَ سبيل المؤمنين هي صفةٌ ملازمةٌ لاتِّباع الهُدى؛ لأن اتِّباع سبيلِهم هو اتِّباعُ الهُدى؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] أي: ومَنْ سلك غيرَ طريقِ الشريعة التي جاء بها الرسول ﷺ، فصار في شِقٍّ والشرعُ في شِقٍّ، وذلك عن عَمْدٍ منه بعدما ظهر له الحق، وتبيَّن له، واتَّضح له. وقوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ هذا ملازمٌ للصفة الأولى، ولكن قد تكون المخالفةُ لنصِّ الشارع، وقد تكون لِمَا أجمعت عليه الأمةُ المحمديةُ فيما عُلِمَ اتفاقُهم عليه تحقيقاً، فإنه قد ضُمِنت لهم العصمةُ في اجتماعهم مِنَ الخطأ، تشريفاً لهم وتعظيماً لنبيِّهم، وقد وردت في ذلك أحاديثُ صحيحةٌ كثيرةٌ، قد ذكرنا منها طرفاً صالحاً في كتاب «أحاديث الأصول»، ومِنَ العلماء مَنِ ادَّعى تواتُرَ معناها، والذي عوَّل عليه الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاحتجاج على كون الإجماع حجةً تَحْرُم مخالفتُه هذه الآية الكريمة، بعد التروِّي والفكر الطويل. وهو مِنْ أحسن الاستنباطات وأقواها، وإن كان بعضُهم قد استشكل ذلك، واستبعد الدلالة منها على ذلك.

ولهذا توعَّد تعالى على ذلك بقوله: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ أي: إذا سلك هذه الطريق جازيناه على ذلك، بأن نحسِّنَها في صدره ونزيِّنَها له ـ استدراجاً له ـ كما قال تعالى: ﴿فَذَرْنِى وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقوله: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠].

وجعل النارَ مصيرَه في الآخرة؛ لأنَّ مَنْ خرج عن الهُدى لم يكن له طريقٌ إلا إلى النار يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣]، وقال: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا۟ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ [الكهف: ٥٣]»[١].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «فكلُّ مسألةٍ يُقْطَعُ فيها بالإجماعِ وبانتفاء المنَازعِ مِن المُؤمنين؛ فإنها مِمَّا بَيَّنَ اللهُ فيه الهُدَى، ومُخالِفُ مِثْلِ هذا الإجماع يكْفُرُ كما يكفر مُخالِف النَّصِّ البيِّن. وأمَّا إذا كان يُظَنُّ الإجماع ولا يُقْطعُ به، فهنا قد لا يُقْطَعُ أيضاً بأنَّها مِمَّا تَبَيَّنَ فيه الهدى مِنْ جِهَةِ الرسولِ، وَمُخالِفُ مِثْلِ هذا الإجمَاعِ قَدْ لَا يَكْفُرُ؛ بَلْ قد يَكُونُ ظَنُّ الإجماعِ خَطَأً. وَالصَّوَابُ في خلاف هذا القول، وهذا هو فَصْلُ الخِطَابِ فِيما يَكْفُرُ به مِنْ مُخَالَفَةِ الإجْماعِ وما لا يَكْفُرُ»[٢].

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٤١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨ ـ ٣٩).

أما إذا حصل فيه خلافٌ بين الصحابة، ولم ينعقِدِ عليه الإجماع في زمنهم، فيقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «وأَمَّا أَقْوَالُ الصَّحابَةِ؛ فَإِنِ انتَشَرَتْ ولَمْ تُنْكَرْ في زَمانِهِمْ، فَهِيَ حُجَّةٌ عِنْدَ جَماهيرِ العُلَماءِ، وَإِنْ تَنازعُوا رُدَّ مَا تَنازَعُوا فيه إلى اللهِ والرَّسُولِ. وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً مَعَ مُخَالَفَةِ بَعْضِهِمْ له بِاتِّفَاق العلماءِ، وَإِنْ قال بَعْضُهُمْ قَوْلاً ولم يَقُلْ بَعْضُهُمْ بِخِلافِهِ ولَمْ يَنْتَشِرْ؛ فَهذا فيه نِزاعٌ، وجُمْهُورُ العُلماءِ يَحْتَجُّونَ بِهِ؛ كَأَبِي حَنِيفة، ومالكٍ؛ وأَحْمَد فِي المَشْهُورِ عنه؛ والشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْه، وفِي كُتُبِه الجَدِيدَةِ الِاحْتِجاجُ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَلَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: هذا هُوَ الْقَوْلُ الْقَدِيمُ»[1].

ومَعَ ذلك، فـ«عامة الأئمة المجتهدون يصرِّحون بأنَّه ليس لنا أن نخرُجَ عن أقاويلِ الصحابة»[2].

وقول الناظم رَحِمَهُ اللهُ (لِمَنْ سَبَرْ). السَّبْرُ لغةً: امتحانُ غَوْرِ الجرح أو غيرِه، وسَبْرُ الأمور: تقصِّي حقيقتِها والتعمُّقُ فيها؛ فإنَّ مَنْ سَبَرَ هذا الأمر أدرك تماماً أنَّ مِنْ سبيل المؤمنين اتباعَ ما أجمعت عليه الصحابةُ الكرامُ رضي الله عنهم وأرضاهم.

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٤).
(٢) المنهاج (٣/ ٤٠٦).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢ ـ وما لم يكنْ في عَصْرِهِمْ مُتَعَارَفاً وجَاء بِهِ مَنْ بَعدَهُم رُدَّ بَلْ زُجِرْ

(وما لم يكن) ما: اسمٌ موصولٌ بمعنى: الذي؛ أي: والذي لا يكون **(في عصرهم)**؛ أي: في عصر الصحابة **(متعارفاً)** خبر يكن؛ أي: والذي لا يكون في عصر الصحابة متعارفاً أي: موجوداً معروفاً بين الصحابة، **(وجاء به مَنْ بعدَهم ردَّ بل زُجِرْ)**. مَنْ أتى به رُدَّ عليه، وزُجر عمَّا أحدث وعمَّا جاء به مِنَ الأمور التي ليست موجودةً زمن الصحابة. وهذا البيتُ يقرِّر فيه الناظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ أن ما لم يكن ديناً في زمن الصحابة، فلا يكون ديناً فيما بعدُ، كما قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما لم يكن ديناً زمنَ محمدٍ ﷺ وأصحابه، فلن يكونَ اليومَ ديناً»[1].

ومرَّ معنا قولُ حذيفةَ: «كلُّ عبادةٍ لا يتعبَّدُ بها أصحابُ رسول الله ﷺ فلا تَعَبَّدُوها»[2].

وأيضاً مَرَّ معنا قولُ ابنِ مسعودٍ في إنكاره على بدعة أصحاب الحِلَقِ، قال: «لقد جئتم ببدعةٍ ظُلماً، أو فضلتمْ أصحابَ محمد ﷺ علماً»[3] منبِّهاً بذلك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أن ما لم يكن متعارَفاً بين الصحابة، فهو بدعةٌ. ولهذا خيَّرهم بين أمرين؛ لأنه ما لم يكن متعارَفاً بين الصحابة؛ فهو مِنَ البدع المحدَثات.

وهذا أيضاً فيه تنبيهٌ إلى أنَّ الخيرَ الذي شرعه الله لعباده وُجدَ

---

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٢٨).
(٢) سبق تخريجه ص(٤٢).
(٣) تقدم في ص(٤٢).

كاملاً في زمن الصحابة، فلم يبْقَ شيءٌ مِنَ الخير حُجِبَ عنه الصحابة وادُّخِرَ لمن بعدَهم، ومَنِ ادَّعى لنفسه شيئاً مِنَ الخير وأعمالِ البرِّ ما لم يكن موجوداً في زمن الصحابة، فدعواه كاذبةٌ.

ولهذا تكاثرتِ النصوصُ عن أئمة السلف ـ رحمهم الله ـ في التحذير مِنَ البدعة، بل تكاثرتِ النصوصُ عن الصحابة يحذِّرون فيها مِنَ الأمور التي ليست متعارفةً في زمنهم مِمَّا أحدثه الناسُ بعدهم.

وهنا أنقلُ خمسةَ آثارٍ عن ابن مسعود في التحذير مِنَ البدع، ويظهر منها جليّاً المغزى الذي قرَّره الناظم رحمه الله:

١ ـ قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إياكم والبدعَ والتنطُّعَ والتعمُّقَ، وعليكم بالعتيق».

٢ ـ وقال: «اتّبعوا ولا تبتدعوا، فقد كفُيتم، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ».

٣ ـ وقال: «إنها ستكون أمورٌ مشتبِهات، فعليكم بالتُّؤَدَةِ، فإنك أن تكون تابعاً في الخيرِ خيرٌ مِنْ أن تكون رأساً في الشرِّ».

٤ ـ وقال: «إنكم اليومَ على الفطرة، وستُحْدِثونَ ويحدَثُ لكم، فإذا رأيتم محدَثاً، فعليكم بالهَدْيِ الأولِ».

٥ ـ وقال: «عليكم بالطَّريق، فلئِنْ لزمتموه، لقد سبَقتمْ سبقاً بعيداً، ولئن خالفتموه يميناً وشمالاً، لقد ضللتم ضلالاً بعيداً»[1].

---

(١) روى هذه الآثار الخمسة عن ابن مسعود رضي الله عنه، ابن بطة في «الإبانة» برقم (١٦٩، ١٧٥، ١٧٦، ١٨١، ١٨٧).

وقد جاء عن غير واحد مِنَ الصحابة التحذيرُ مِنَ البدع، ومما لم يكن متعارفاً زمنَ الصحابة مِنَ الأعمال والقربات.

❊ ❊ ❊

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٣ ـ ففي الأَخْذِ بالإجماعِ فاعلَمْ سَعَادةٌ كما في شُذُوذِ القَولِ نوعٌ مِنَ الخَطَرْ

(الأخذ بالإجماع): سعادةٌ؛ لأنَّ مَنْ كان على ما أجمع عليه الصدرُ الأول والرعيلُ الأول، فهو على سبيل المؤمنين، ومَنْ كان على سبيل المؤمنين، فهو على سبيل السعادة، ومَنْ خرج عن سبيلهم ولّاه الله ما تولّى وأصلاه جهنمَ، كما مرَّ معنا في الآية الكريمة.

فالسعادة في الأخذ بما أجمع عليه الصدرُ الأول: الصحابةُ ومَنْ تبِعَهم بإحسان، واللهُ تبارك وتعالى أثنى على مَنْ كان على هذا السبيل، فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠] فالذي يتَّبعُ الصحابةَ، ويسيرُ على منهاجهم، فهو على سبيل السعادة وعلى طريق الفلاح والرِّفْعَة في الدنيا والآخرة.

(كما في شُذُوذِ القَوْلِ نوعٌ مِنَ الخطر) أي: في اتِّباع الأقوال الشاذَّةِ والأقوالِ المُنْكَرَةِ التي أُحدثت فيما بعدُ، وأُنشِئت فيما بعدُ، وتكلَّفها المتكلِّفون، وأنشأها المتخرِّصون، القائلون على الله ﷻ بلا علم **(نوعٌ مِنَ الخطَرْ)** أي: على الإنسان في دينه؛ لأنَّ مَنْ يترك الإجماع ويُقبل على الشاذِّ مِنَ القول، هذا خاطَرَ بدينه، بل أهلك نفسه بترْكِه سبيلَ المؤمنين، وتتبُّعِه للشاذِّ مِنَ القول مِمَّا هو نِتاج

الأفكار القاصرة ونِتاجُ الأوهامِ والظُّنون والتخرُّصات. والقولِ على الله تبارك تعالى وفي دينه بلا علمٍ.

❊ ❊ ❊

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤ ـ ومُعْتَرِضٌ اترُكِ اعتمادَ مَقالِهِ   يُفارِقُ قَولَ التَّابعين ومَنْ غَبَرْ

(معترض)؛ أي: على ما كان عليه الصحابةُ مِنَ اتِّباعٍ للسنة وتمسُّكٍ بهديِ النبي ﷺ وحذرٍ مِنَ البدع والأهواء، فمَنْ كان معترضاً على ما كان عليه الصحابة، **(اترك اعتمادَ مقالِهِ)** أي: دع مقالَه جانباً، واترُكْه، واحذَرْ منه، فمقالُه لا يُلتفت إليه، بل يُترَكُ ويُهجَرُ.

(يُفارِقُ قولَ التابعين ومَنْ غبر) هذه صفةٌ للمعترض، فالمعترض هو الذي يفارق قولَ التابعين ومَنْ غبر بمقاله الفاسد وقولِه المنحرف الذي أحدثه في دين الله تبارك وتعالى، مفارقاً به قولَ التابعين.

(ومَنْ غبَرْ) أي: مَنْ سبق ومضى قبل التابعين مِنَ الصحابة الكرام، و**(غبَرْ)** هنا معناها مضى. وللذهبي كتاب عنوانه «العبر في أخبار مَنْ غبر» أي: مَنْ ذَهَبَ ومضى.

فمَنْ كان محدثاً لأقوالٍ تخالف قولَ الصحابة، وتخالف قولَ التابعين اترُكْ مقالَه، واحذَرْ مِنْ كلامه، وابتعدْ عن أقواله، فهذا تحذيرٌ مِنَ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ كلِّ قولٍ أُحدِثَ، مفارقاً صاحبُه قولَ الصحابة وقولَ التابعين.

❊ ❊ ❊

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥ ـ وأَمثَلُ أَهلِ العِلْم فينَا طريقَةً وأَغزَرُهُمْ علماً مُقِيمٌ[1] على الأَثَرْ

(وأمثَلُ أهلِ العلم) أي: خِيارُهم وأفاضلُهم ومقدَّموهم وأحاسِنُهم.

(فينا طريقةً) أي: منهجاً ومسلكاً.

(وأغزَرُهم علماً) أي: أكثرُهم علماً وتحصيلاً للفقه في دين الله.

(مقيمٌ على الأثر) أي: مَنْ كان مقيماً على الأثر، والأثرُ ما يُؤثَرُ عَنِ النبي ﷺ.

كما قيل:

دينُ النبيِّ محمدٍ أخبارُ نِعْمَ المَطِية للفتى الآثارُ

فالأثر هو ما يُؤثَرُ عن النبي ﷺ، ولهذا سمَّى بعض العلماء كتبهم في الحديثِ المرويةِ عن النبي ﷺ بكتب الآثار، وصُنِّفَ بهذا الاسمِ أكثرُ مِنْ كتاب.

والأثر أيضاً ما يُؤثَرُ عن الصحابة والتابعين، الذي هو في الحقيقة اتِّباعٌ لهديه وسلوكٌ لمنهاجه صلوات الله وسلامه عليه.

يقول محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ: «كانوا يقولون: إذا كان الرجلُ على الأثر، فهو على الطريق»[2] أي: على الطريق السويَّة، وعلى الصراط المستقيم ما دام مقيماً على الأثر.

---

(١) في الأصل: مقيماً.

(٢) رواه الآجري في الشريعة رقم (٣٠).

أما مَنْ ترك الأثر إلى حيثُ الأهواءُ، أو إلى حيثُ الاعتمادُ على العقول، أو غير ذلك مِمَّا اعتمد عليه الناس، فهذا ضلَّ الطريق. وقد كان شيخُ الإسلام ابنُ تيمية كثيراً ما يقول: «مَنْ فارق الدليلَ ضلَّ السبيل، ولا دليلَ إلا ما جاء به الرسول ﷺ»[1].

* * *

ولما ذكر **الناظم** رَحِمَهُ اللَّهُ: الأمثلَ ثنَّى عليه بذكر الأجهل، وهو الضِّدُّ؛ فقال:

١٦ ـ وأَجْهَلُ مَنْ تَلْقَى مِنَ الناسِ مُعْجَبٌ بِخَاطِرِهِ يُصْغِي إلى كُلِّ مَنْ هَذَرْ

هذا أجهل الناس، المعجَبُ بخاطره؛ أي: المعجَبُ بما يَرِدُ على عقله مِنْ خواطرَ ووساوسَ وأوهامٍ وظنونٍ، فتجده معجباً بهذه الخواطر وبين يديه كتابُ الله ﷻ مُلِئَ بالعلم والهدى، وبين يديه سنة النبي ﷺ مليئةٌ بالعلم والخير والهُدى، فتجدُه معرضاً عنهما تماماً، ومعجَباً بخاطره.

وإذا تكلم لا يتكلم بالآية ولا بالحديث، وإنما يتكلم بخواطره؛ في أشياءَ يخترعها وينشئها، ويتكلَّف اختراعها، ويعجَب بها، يُعجَب بوساوسَ وخواطرَ تدور في خَلَدِه، وتجول في فؤاده، ثم يبثُّها في الناس معجَباً بها، فجمع بين (حَشَفٍ وسُوء كِيلَةٍ) يعني: خواطر هي في نفسها سيئةٌ عند مَنْ سبَر الأمور وعرف الحقائق، ثم بعد ذلك هو معجَبٌ بها، وهذا مِنْ عجائبِ حال الناس: أن يكون

(١) ذكره عنه تلميذه الإمام ابن القيم. انظر: مفتاح دار السعادة (١/ ٨٣).

الطريقُ الذي هو عليه طريقاً سيئةً ويُصاب بالعجب، عياذاً بالله من سوء حاله.

وهذا الأمر يُبتلى به كثيرٌ مِنْ علماء الكلام؛ عندما تقوى عارِضَتُهم فيه وخوضُهم في دقائقه، وتعمُّقهم في مضايقِهِ، يُصابُ عددٌ منهم بالعُجب، حتى إنَّ طلابهم وحواشيَهم يعظِّمون أشياخَهم في الكلام تعظيماً يزيد عن الحدِّ، وتجدُ أشياخَهم لا يعدُّون مَنْ يخالفهم شيئاً، وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأهل الأهواء إذا استحكمت فيهم أهواؤهم لم يبالوا بشيء، ولم يعدُّوا خلافَ أنظارهم شيئاً، ولا راجعوا عقولَهم مراجعةَ مَنْ يتَّهم نفسَه، ويتوقف في موارد الإشكال؛ وهو شأن المعتبرَين مِنْ أهل العقول»[1].

ومِنَ الطرائف التي تُذكر: أن الرازي كان يمشي في الطريق ومعه حاشيةٌ مِنَ التلاميذ والطلاب، فمروا على امرأة عجوز فما عرفَتْه، فسألت أحدَ الطلاب، فقالت: مَنْ هذا؟ فكأنه غضب، قال: أما تعرفينه؟ هذا الرازي، عنده ألفُ دليل على وجود الله، فقالت بفطرتها: «والله لو لم يقُمْ في قلبه ألفُ شكٍّ لَمَا وجد عنده ألف دليل».

وهل يصحُ في الأذهان شيءٌ   إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلِ

فتجد الواحدَ مِنْ هؤلاء يَعرِضُ كلاماً معقَّداً، وكلاماً غامضاً،

---

(١) الاعتصام (٢/٢٦٩).

وفلسفة وَعِرَةٍ، ويريد أن يقرِّرَ بها أن الله تبارك وتعالى موجودٌ، مع أنه أمرٌ مِنْ أوضح الواضحات وأبيْنِ البينات، ناهيك عن سبحهم في الكلام وتبحرهم فيه دون أن يُروي لهم غليلاً أو يشفي منهم عليلاً، بل لم يصلوا من خلاله إلا إلى الشك والريب.

ومع ذلك تجدهم يعظِّمون أنفسَهم، ويجتهدون في نصر أقوالهم مهما كانت باطلةً وواهيةً، يقول شيخ الإسلام: «ألا ترى أن الذي يعظِّمُ نفسَه بالباطل، يريد أن ينصُرَ كلَّ ما قاله ولو كان خطأً»[1].

لذا نبَّهَ الناظم رَحِمَهُ اللهُ أنَّ خواطر المتكلمين نوع من الجهل، وهذا أمرٌ صرح به أئمة السلف، ومِنْ ذلكم قولُ أبي يوسف رَحِمَهُ اللهُ: «العلم بالكلام جهل، والجهل بالكلام علم»[2].

أي: إن مَنْ تعلَّم الكلام وتوسَّع فيه، فهو - في الحقيقة - تعلَّم الجهل وتوسَّع في الجهل وفي دروبه، وتَرْكُ علم الكلام ومجانبتُهُ - معرفةً بضرره - وخطره والإعراضُ عنه، هذا نوع مِنَ العلم يمُنُّ الله به سبحانه على مَنْ يوفقه مِنْ عباده.

ولذا يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «لأن يُبتَلى العبدُ بكلِّ ما نهى الله عنه - سوى الشرك - خيرٌ له مِنَ الكلام»[3].

---

(١) الاقتضاء (١١/٤٥٣).

(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/٢٥٣)، وأبو بكر ابن حيان في أخبار القضاة (٣/٢٥٨).

(٣) آداب الشافعي، لابن أبي حاتم ص(١٨٢).

ويقول شيخ الإسلام مبيناً رَحِمَهُ اللهُ أن ما يدَّعيه علماءُ الكلام علماً إنما هو الجهل: «وإنَّ غالب ما يتكلمون به مِنَ الأصول، ليس بعلم ولا ظن صحيح، بل ظنٌّ فاسد، وجهل مركَّبٌ»[١].

ولمَّا كان علمُ الكلام بتلك المثابة، كان ولا بد أن يودي بأصحابه إلى مخالفة الكتاب والسُّنَّة يقول الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «قَلَّ مَنْ أمعن النظر في علم الكلام إلا وأدَّاه اجتهادُه إلى القول بما يخالف محْضَ السُّنَّة، ولهذا ذمَّ علماءُ السلف النظر في علم الأوائل، فإن علم الكلام مُولَّدٌ مِنْ علم الحكماء الدهرية، فمن رام الجمعَ بين علم الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وبين علم الفلاسفة بذكائه لا بد وأن يخالف هؤلاء وهؤلاء»[٢].

وقال محمد بن عبد القوي المرداوي رَحِمَهُ اللهُ (ت٦٩٩هـ) في «ألفيته في الآداب الشرعية»[٣]:

وإياك عن آراءِ كلِّ مُزَخْرِفِ	**مقالتَه فالسمُّ في ضِمْنِها الرَّدِي**
فقد مات خيرُ الناس والدينُ كاملٌ	**غنيٌّ عنِ التبيين مِنْ كلِّ ملحدِ**
فطالِبُ دين الحق بالرأي ضائعٌ	**ومَنْ خاض في علم الكلام فما هُدي**
كفى بهم نقصاً تناقُضُ قولِهم	**وكلٌّ يقولُ الحقَّ عندي فقلِّدِ**
ولو كان حقاً لم يكنْ متناقضاً	**ولم يتنقل ربُّهُ ذا تَلَدُّدِ**
فمَنْ قلَّد الآراءَ ضلَّ عَنِ الهُدى	**ومَنْ قلَّد المعصوم في الدين يهتدي**

(١) الاستقامة (١/ ٥٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ١٤٤).

(٣) ص(٩٧).

فما الدينُ إلا اتِّباعُ لِمَا أتى　　عَنِ الله والهادي البشيرِ محمدِ

وفي وصف هؤلاء يقول الناظم: (... **يُصغي إلى كلِّ مَنْ هَذَرْ**).

يعني: كل مَنْ يتكلم يستمع إليه؛ سواء كان المتكلم متكلماً بعلم أو متكلماً بجهل وباطل، وليس عنده وقتٌ مع كثرة سماعاته لسماع الحق والهدى المستَمدِّ مِنَ الكتاب والسُّنّة.

بل إنَّ هؤلاء الذين أغرقوا في هذا الأمر نفَرُوا ونفرّوُا غيرَهم عن علماء السنة، وصاروا يصفونهم بالحَشوية، وبألقابٍ أخرى كثيرةٍ تنفيراً عنهم.

روى اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة»، عن الإمام أبي حاتم أنه قال: «وعلامةُ الزنادقة تسميتُهم أهلَ السُّنّة حَشْويةً، يريدون إبطالَ الآثار، وعلامةُ الجهمية تسميتُهم أهلَ السُّنّة مشبِّهَةً»[1].

العُجبُ مرض فتَّاك إذا أصاب الإنسانَ في أعمالٍ صحيحةٍ، فكيف إذا أصابه في فاسدِ قول وسيِّئ عمل.

يقول الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله في منظومةٍ له، فيها جملةٌ مِنَ الآداب:

والعُجْبَ فاحذره إنَّ العُجب مجترفٌ　　أعمالَ صاحبِه في سيلِه العَرِمِ[2]

* * *

(١) شرح الاعتقاد (١/١٧٩).

(٢) المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية ص(١٤).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ ـ فَدَعْ عَنْكَ قَوْلَ النَّاسِ فيمَا كُفِيتَهُ فَمَا في استماعِ الزَّيْغِ شيءٌ سِوَى الضَّرَرْ

الإشارة في قوله: **(الناس)** هنا: إلى هؤلاء المتكلِّفين أهلِ الكلام **(فيما كُفِيتَه)**. قد مرَّ معنا قولُ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: «اتَّبعوا ولا تبتدعوا، فقد كُفيتم».

ونظيره ما جاء عن عمرَ بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كتب إلى بعض عمَّاله؛ أي: الأمراء: «أُوصيكَ بتقوى الله، والاقتصادِ في أمره، واتِّباعِ سنة رسوله ﷺ، وتركِ ما أحدث المحدِثُون بعدَه، فيما قد جرت به سنتُه، وكُفُوا مؤونتَهُ، واعلم أنه لم يبتدع إنسانٌ بدعةً، إلا قدَّم قبلها ما هو دليلٌ عليها، وعبرةٌ فيها. فعليك بلزوم السُّنَّة، فإنها لك ـ بإذن الله ـ عصمةٌ، واعلم أن مَنْ سنَّ السنن قد علم ما في خلافها مِنَ الخطأ والزلل، والتعمُّق والحُمق، فإن السابقين عن علم وقفوا، وببصرٍ نافذٍ كُفوا، وكانوا هم أقوى على البحث، ولم يبحثوا»[١].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(فما في استماعِ الزَّيغِ شيءٌ سوى الضَّرَرْ)**.

احذر استماعَ غير ما كُفيتَه في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما جاء عن الصحابةِ ومَنْ تبعهم بإحسان، وكلُّ ما سوى ذلك، فاحذَرِ الاستماع إليه، إذ لن يُحَصِّلَ مَنْ يستمع إليه سوى الضررِ، والهَلَكَةِ في دنياه وأخراه.

❊ ❊ ❊

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٢١).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ ـ لقد أَوْضَحَ اللهُ الكَرِيمُ بلُطْفِهِ لنا الأَمْرَ فِي القرآنِ فانْهَضْ بما أَمَرْ

هذا البيت والذي بعده بيانٌ لقوله: **(فيما كُفِيتَه)**. وهنا في هذا البيت بيّن أنك إذا كنت تريد الخير، فاللهُ أوضحَه في القرآن: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]؛ أي: فيه كفايةٌ، وغُنيةٌ. ومَنْ لم يَسَعْه ما في القرآن والسُّنّة، فلا وسَّعَ الله عليه. كما قرر ذلك أهل العلم ولا سيما في مقام الردِّ على أهل البدع[1].

(فانهض بما أمر) هذا هو واجبك، واجبك أن تنهض بما أمرتَ به، فدعِ التكلُّفَ، والتعمُّق، والتنطُّع، وعليك بالنهوض بما أمرك الله به.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ ـ وخَلَّفَ فِينَا سنَّةً نَقْتَدِي بها محمدٌ المبعوثُ عَوْناً إلى البَشَرْ

(محمد): فاعل **(خَلَّفَ)**، **(نقتدي بها)** أي: تكون لنا قدوةً، وقد قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

(محمدٌ المبعوث عوناً إلى البَشَرْ) أي: بعثه الله تبارك وتعالى إلى البشر عوناً لهم على طاعة الله والقيام بتوحيده بما ينزل عليه

(١) انظر: الإبانة لابن بطة (٢/٢٧٣ و٢٨٢ الرد على الجهمية).

من الوحي والبيان، ولهذا فإن مَنْ أخذ ما جاء به الرسول ﷺ مِنَ الحق والهدى، حصَلت له هذه الإعانة. والعونُ: هو المعين والمساعد، قال الليث: «كلُّ شيءٍ أعانك فهو عَوْنٌ لك؛ كالصوم عونٌ على العبادة. والجمع الأعوان، قال: ونقول: أعنته إعانة واستعنته واستعنت به، وعاونته، وقد تعاونّا؛ أي: أعان بعضُنا بعضاً»[1].

ومنه قوله ﷺ في الحديث: **«لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيكم»**[2]، وقوله ﷺ: **«أعنِّي على نفسِك بكثرة السجود»**[3]، وقوله ﷺ: **«والله في عون العبدِ ما كان العبدُ في عون أخيه»**[4].

والحاصل أنه ﷺ بُعِثَ إلى البشر عوناً لهم على القيام بالطاعة، ومعرفة الدين، وبيان توحيد رب العالمين، والبعد عن الشرك والضلال ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الطلاق: ١٠ ـ ١١].

هذا وسبق أن أشرتُ إلى أن **الزنجاني** رحمه الله له شَرْحٌ على هذه المنظومة، والموجود من شرحِه لها فيه خرْمٌ، وهو مِنْ أول الشرح إلى حيث هذا الموضع، وهو البيتُ التاسع عشر، ولم يُوجَدْ شرحُه

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري (٣/ ٢٠٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٤٣٨).

(٣) رواه مسلم رقم (٤٨٩).

(٤) جزء من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٢٦٩٩).

لهذا البيت كاملاً، وإنما وُجِدَ جزءٌ مِنْ شرحه لهذا البيت، وأما الأبيات التي بعده فشرحه لها موجود إلا في موضع واحد سيأتي التنبيه عليه فيما بعد.

قال الزنجاني رحمه الله في شرحه للبيت التاسع عشر[1]: [﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله لرسوله ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. وعلمنا أنه ﷺ مأمور، لا يقصِّر عن امتثال أمرِ مولاه، بل يؤدي إلى الأمة ما بُعِثَ به، ولا يألو شفقةً ولا نُصحاً في البيان لهم، وبذلك وصفه الله تعالى، حيث قال: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]. وأنَّ الله لم يقبِضْه إليه إلا بعدما أكمل البلاغ، وقام بحق النِّذارة، وبيَّن للأمة ما بها إليه الحاجةُ مِنْ أصول الدين وفروعه وأحكامه وأقسامه وآدابه وأخلاقه، ولم يُبْقِ على نفسه حجةً مدةَ بقائه في تأديبهم، وفي تعليمهم وتهذيبهم وتقويمهم، وإيضاح جليل العلم ودقيقه لهم، فلم يبْقَ بعد ذلك على الخلق على طبقاتهم إلا تعرفَ العلم مِنْ جهته وتبين الحكم مِنْ جَنَبَتِه إنفاذ ذلك على نفسه وغيره، والاستعاذة بالله من مخالفته وترك متابعته].

* * *

---

(١) بدأ كلامه في شرح هذا البيت بقوله: (.... لكم دينكم) وما قبله مخروم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٠ ـ وَمَنَّ عَلَى المأمورِ بالعقل آلةً بها يَعرِفُ المُثْلَى[١] مِنَ القَولِ والعِبَرْ

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللهُ[٢]: [مِنْ حكمة الله تعالى حين خلق بني آدم للتكليف وخصَّهم بذلك: أنْ لَطَفَ لهم بتركيب العقل فيهم، وفضَّلهم بالعقل، وبالتمييز على سائر أصناف خلْقه، فجعل العقلَ آلةً لهم ليفصلوا بها بين الحسن والقبيح، ويُدركوا بها حقائق الأشياء وماهِيَّتها، ثم لم يَسوِّ ذلك حكمةً منه بينهم[٣] بل فضّل بعضهم على بعض على ما أراد؛ **فمنهم** مَنْ أكمل ذلك فيه وأصحَبَه التوفيقَ، فهداه لحقائق الأشياء، ووضعها مواضعَها، وتبيَّن الفصلَ بين جيِّدها ورديِّها، فسادَ بجَوْدةِ رأيه وصِحَّة تمييزه أقرانَه، وشغل بطلب الحق عمرَه وزمانَه، فاحتاج إليه مَنْ قَصُرَ عقلُه عنه، فنصحه وأرشده، وتلقَّى أمرَ الآمر ونهيَه بحُسن الامتثال والقَبول، وعرف مِنَّتَه عليه فيما فضّله به على غيره، فأجهدَ نفسَه في طاعته وشكره. **ومنهم** مَنْ حرمه التوفيقَ مَعَ وفور العقل[٤]، فكان عقلُه مغلوباً بهوى النفس ومُكاداً

---

(١) قوله رَحِمَهُ اللهُ: «بها يعرف المثلى»؛ أي: المتبع. ومثله في التعبير بهذا اللفظ قول أبي شامة: في ضمن أبيات له في ذم المعتزلة:

عدلوا عَنِ المُثْلى فسُمُّوا في الورى عدليةً ولهم نفاذٌ مِنَ البَلَه

انظر: ضوء الساري ص(١٦٤).

(٢) في الأصل: قال الشيخ رضي الله عنه وقد أبدلتُها في سائر المواضع إلى: قال الزنجاني رَحِمَهُ اللهُ، وفي جميع المواضع جعلت كلام الزنجاني رَحِمَهُ اللهُ بين معكوفين هكذا: [ ]، تمييزاً له.

(٣) أي: لم يسوِّ بينهم في العقول.

(٤) عنده عقل وافر وذكاء، وليس عنده دين وزكاءٌ. كما قال شيخ الإسلام: «وأوتوا ذكاءً ولم يؤتَوْا زكاءً، وأُتوا علوماً ولم يُؤتَوْا فُهوماً».

بمساعدةِ العدوِّ، فلم ينفعْه وُفورُ عقلِه مَعَ حرمان التوفيق، ولله أمر هو بالِغُه يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد. **ومنهم** مَنْ أعدمه إياه أصلاً، ولم يجعلْه له موضعاً؛ لعِلْمه بتضييعه لو آتاه، فأسقط عنه التكليف عدلاً منه إذْ لم يؤْتِهِ آلتَه. كلُّ ذلك تقديرٌ العزيز العليم[1].

ثم على الأحوال كلِّها، لم يكِلْه إلى عقله، ولم يُخْلِه وإياه؛ بل بعث إليه الرسُلَ مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجةٌ بعد الرسل، فأكَّدَ الأوامر والزواجرَ ببَعْثِه الرسلَ مؤيَّدينِ بالمعجزات الخارجة عن العادات دلالةً لهم على صدقهم وعلى أنَّ ما جاؤوابهِ مِنْ عند الله، وجعل ذلك[2] حاكماً على العقل ومُزيحاً لعلة الخلق، فقال لرسوله عليه السلام: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، وقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. فلم يُعْذَرْ أحدٌ بَلَغَتْه النَّذارةُ في ترْكِ ما أتى به النذيرُ، بل ألزمَه اللومَ في مخالفة أمره].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢١ ـ فَلَا تَكُ بِدْعِيّاً تَزُوغُ عَنِ الهدَى وتُحدِثُ فالإحداثُ يُدْنِي إلى سَقَرْ

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللهُ: [البِدْعِيُّ: مَنْ أحدث برأيه قولاً أو فعلاً لم يكن فيه إمامٌ يلزم قَبولُه، ولم ترِدْ بذلك آيةٌ قاضيةٌ ولا سنةٌ عن

---

(١) فقسمهم رَحِمَهُ اللهُ إلى أربعة أقسام: قسم أكمل الله لهم العقل وأصحبهم التوفيق، وقسم قصرت عقولهم عن هؤلاء إلا أنهم استفادوا من نصحهم وإرشادهم، وقسم حرموا التوفيق مع وفور عقولهم، وقسم لا عقول لهم أصلاً وهم غير مكلفين.

(٢) أي: الوحي والشرع.

الرسولِ صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابِه ماضيةٌ، فمَنْ تعلّق بمن هذه سبيلُه، فقد باءَ بغضبٍ مِنْ ربه، وتحمَّل وِزر إحداثِه، وأوزارَ مَنِ اتَّبعه على ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]، وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، نحن نتولَّى عقوبتَهم لتخلُّفهم عن الانقياد لأمرنا ونهينا، وقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **«مَنْ أحدث حدثاً أو آوى محدِثاً، فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين»**[١]، يجيء في بعض الرويات: **«لا يقبَلُ الله منه صَرْفاً ولا عدلاً»** وفي حديث العِرباض بن سارية: **«كلُّ محدَثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النار»**[٢] ولذلك قلتُ: والإحداثُ يُدني إلى سقر.

وقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيما روته عائشة رضي الله عنها: **«مَنْ أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رَدٌّ»**[٣].

قال الشافعي رحمه الله وقد روى هذا الحديث عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري برقم (١٨٧٠) ومسلم برقم (١٣٧٠) عن علي رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه ص(٣٦).

(٣) رواه البخاري رقم (٢٦٩٧)، ومسلم رقم (١٧١٨) بلفظ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ قال: يقول الشافعي: «هذا الحديثُ رُبُع الإسلام»[(١)]].

قال الزنجاني رحمه الله: [فكلُّ ما أحدثه محدِثٌ لم يسنِدْه إلى نصِّ كتابٍ منزَل، أو أمرَ بأوامرِ رسولٍ مرسَلٍ، فهو مردودٌ على محدِثه، وهو مذمومٌ بإحداثه ذلك، متَّهمٌ في دينه، ساقطُ العدالةِ بفعله، ممقوتٌ عند الله وعند صالحي خلقه. نعوذُ بالله مِنَ التقدُّم بين يدي الله ورسوله].

* * *

قال الناظم رحمه الله:

٢٢ ـ ولا تجلِسَنْ عندَ المُجَادِلِ سَاعَةً فعنهُ رسولُ الله مِنْ قَبْلُ قَدْ زَجَرْ

قال الزنجاني رحمه الله: [وقد وصف الله سبحانه في كتابِه المجادلَ في غير موضع، وأساءَ عليه الثناء(٢)، فقال: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥]، وقال: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوًا﴾ [الكهف: ٥٦]، إلى قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩]، وقال: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، وَضَعَهُ موضعَ الذَّمِّ؛ قال: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى

---

(١) أي أحد أحاديث أربعة يدور عليها الإسلام.

(٢) أي: ذكر المجادل بثناءٍ سيِّئ. قال في القاموس: والثناء وصف بمدحٍ أو ذمٍّ.

صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٦]، وقال: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾ [غافر: ٤].

وخرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يتذاكرون في القدر، وقيل: في النجوم، فغضب كأنما فُقِئَ في وجهه الرمانُ، فقال لهم منكراً: **«أبهذا أُمرتُم، أم لهذا خُلقتم؟ ألم أنهَكُم عن هذا»**[١]، **«إذا ذُكِرَ القدرُ فأمسكوا، وإذا ذُكر النجومُ فأمسكوا، وإذا ذُكر أصحابي فأمسكوا»**[٢].

وقال عمر بن الخطاب: «ما جادل مجادلٌ إلا بالباطل».

وقال بلال بن سعد ـ وهو مِنْ زُهَّاد التابعين، وأبوه سعدُ بن الحارث صحابيٌّ ـ: «إذا أراد الله بقومٍ سوءاً أغلق عنهم بابَ العمل، وفتح عليهم باب الجدل»[٣].

وقال سعيد بن جُبير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ أي: تاركٌ للجدال والخُصومات في دينه ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢]].

* * *

(١) رواه الترمذي برقم (٢١٣٣) وحسنه الألباني.

(٢) رواه الطبراني في الكبير (١٠/٢٤٣) وغيره، وأورده الألباني في الصحيحة برقم (٣٤) وهو حديث حسن.

(٣) وروى البيهقي نحوه في شعب الإيمان (٢/٢٩٥)، وأبو نعيم في الحلية (٨/٣٦١) عن معروف الكرخي.

قال الناظم رحمه الله:

٢٣ ـ وَمَنْ رَدَّ أخبارَ النَّبيِّ مُقَدِّماً لخاطرِهِ ذاكَ امْرُؤٌ مَا لَهُ بَصَرْ

أي: مَنْ جعل خاطره وما يدور في فكره مِنْ خواطرَ، وما يتوصل إليه بعقله مِنْ أفكارٍ، مقدِّماً على قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأخباره، فـ (ذاك امرؤٌ ما له بصر)؛ أي: إنه أعمى البصر، قال تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾ [الإسراء: ٧٢]، ومَنْ كان يقدِّمُ عقلَه على قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعلى أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، فذاك امرؤ ليس له بصر، بل هو أعمى البصيرة، وإلا كيف يقدِّم عقلَه القاصرَ على أحاديث الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحيٌ يوحى.

قال الزنجاني رحمه الله: [بعد حصول الإجماع مِنَ الأمة أنَّ قواعدَ هذا الدين وأساسَه كتابُ الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الثابتة عنه، فمَنْ تلقَّى أحدَهما بعد ذلك بالردِّ والتأويل مِنْ نفسه بما لم يُسْبَقْ إليه، دلَّ بذلك زيغُه وشذوذهُ عن الأمة، ونبّه على عماه عن الهدى وتحيُّره في دينه، فلزم كلَّ مسلم في دينه مجانبتُه ومباينتُه والتبرِّي منه ومِنْ فِعْلِه، وبُغضُه في الله؛ لأنَّه شاقَّ اللهَ في أمره، فلا يُواصَلُ بعد ذلك إلا أن يُراجِعَ الحقَّ ويتوبَ توبةً نصوحاً، فحينئذٍ تُصفَح زلَّتُه، وتُعاوَدُ أُخوَّتُه، فأما مَنْ أصرَّ على ذلك، فمن داهنه على ذلك وصافاه، فقد خالف أمر الله سبحانه، إذ قال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوۡ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ أَوۡ أَبۡنَآءَهُمۡ أَوۡ إِخۡوَٰنَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ

فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ يعني: مَنْ باينهم وهاجرهم ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾؛ يعني: بَرْدَ اليقينِ ﴿وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٤ ـ ولا تَسْمَعَن داعِي الكلام فَإِنَّه عدوٌّ لهذا الدِّين عَنْ حَمْلِهِ حَسَرْ

٢٥ ـ وأصحابُه قد أَبْدَعُوا وتَنَطَّعُوا وجازُوا حُدُودَ الحقِّ بالإفْكِ والأَشَرْ

في هذين البيتين حذَّر الناظمُ مِنَ الإصغاء والسماع لدُعاة الكلام الباطل **(داعي الكلام)** أي: مَنْ يدعو إلى الكلام، ويعمل على نشره، فمثلُ هؤلاء يقول الناظم محذراً منهم: إياك وسماعَهم، فلا تسمعْ إليهم، ولا تمكِّنْهم مِنْ سمعك، فإنك إن مكَّنتهم ألقوا في سمعك مِنَ الخواطر والوساوس والأوهام ما يؤثِّرُ في قلبك، وما كان السلفُ الصالحُ رحمهم الله يمكِّنون أهلَ الكلام مِنَ التحدُّث عندهم ولا بنصف كلمةٍ، ومِنْ ذلك:

ـ ما جاء عن محمد بن سيرين أنه دخل عليه رجلان من أهل الأهواء، فقالا: يا أبا بكر نحدثك بحديث؟ قال: لا. قال: فنقرأ عليك آيةً من كتاب الله. قال: لا. قال: تقومان عني وإلا قمتُ. فقاما الرجلان فخرجا. فقال بعضُ القوم: ما كان عليك أن يقرآ آية؟ قال: إني كرهتُ أن يقرآ آية فيحرفانها فيقر ذلك في قلبي[1].

---

(١) رواه اللالكاني في «شرح أصول الاعتقاد» رقم (٢٤٢).

ـ وكان طاووس يمشي مع ابنه، فمرُّوا على أحد هؤلاء، فأراد أن يتكلم، فقال لابنه إبراهيم: أدخِلْ أصبعيكَ في أذنك، فلما بدأ الرجلُ يتكلم، التفتَ طاووس على ابنه، فقال: يا إبراهيم اشدُدْ؛ حتى لا يسمعَ منه ولا كلمةً[1].

قوله: **(عن حمْلِه حَسَرْ)** حَسَرَ عن الشيء: أي: كَلَّ وتعِبَ، ولم يُطِقْ، فهؤلاء كلُّوا وتعِبوا، وأعياهم حملُ الدين وحِفْظُه، فأعملوا عقولَهم، وقد تقدم معنا قولُ عمر ﷺ: «إياكم وأصحابَ الرأي؛ فإنهم أعداءُ الدين؛ أعيتهُمُ السُّنَّةُ أن يحفظُوها، فأعمَلوا عقولَهم»[2]. وهو معنى قول الناظم هنا **(عن حمله حَسَرْ)** فأعملوا عقولهم، وقفوا ما ليس لهم به علم.

قوله: **(وأصحابُه قد أبدَعُوا)** أي: أصحاب علم الكلام **(أبدعوا)**: مِنَ الابتداع والإحداث و**(تنطَّعُوا)** أي: تعمَّقوا فيما لا عِلْمَ لهم به، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «**هلك المتنطِّعون**»[3]. فهؤلاء أبدعوا وتنطَّعوا.

(وجازوا حُدودَ الحقِّ) أي: تعدَّوْا حدود الحقِّ، **(بالإفك والأَشَرْ)** بالإفك على الله وعلى دينه وعلى كتابه وعلى رسوله، وبالأشر؛ وهو التَّعالي والتعاظُم والترفُّع، ورؤية النفس.

---

(١) انظر: شرح الاعتقاد للالكائي (١/ ١٣٥)، والقضاء والقدر للبيهقي (٢/ ١١)، والإبانة لابن بطة (٢/ ٢١٥).

(٢) تقدم تخريجه ص(٣٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٧٠) من حديث عبد الله بن مسعود.

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: [لم يزل أهلُ الدين والعلم مِنْ أول الزمان إلى آخره منكرين لهذا العلم الذي يُسَمَّى الكلامَ، وهو الجهلُ الصريح، والمُروق مِنَ الدين، يُجمعون كلُّهم على ذمِّه والتبرِّي من أهله، وهُجرانِ مَنْ عَرفوا أنه يرى ذلك ديناً لله، وقُربةً إليه، وكان الشعبيُّ يقول ـ وهو مِنْ سادات التابعين[1] ـ: «ما أتاك عن الله ورسوله وأصحابه فضعه على رأسك وعينيك، وما أتاك مِنْ هؤلاء الصعافقة[2] فاضرِبْ به أقفيتَهم»[3].

وقال أيضاً: «أنتم بخير ما أتاكم العلم عن أكابركم، وهم أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وما أتاكم عن أصاغركم، وهم الآرائيون، فقد هلكتم، وعُدل بكم عن سواء السبيل».

وسمع مالكُ بن أنس إمامُ دار الهجرة ـ المقبولُ على سائر الألسنة ـ رجلاً مِنْ أصحابه عبّر عن مسألة سأله إياها بعبارة كلامية، فقال: «يا هذا، كم أعظكم فلا تتَّعظون؟ أما قلتُ لكم: إنَّ علماء الكلام زنادقةٌ، فلا تأخذوا عنهم شيئاً». ذكر ذلك عنه عبدُ الله بن نافع.

---

(١) في الغالب لا يذكر المصنف إماماً مِنْ أئمة السلف إلا ويذكُر معه تحليةً له بوصف يشير إلى مكانته.

(٢) الصعافقة. الذين يدخُلون السوق بلا رأس مال، فإذا اشترى التجار شيئاً دخلوا معهم؛ أراد بأن هؤلاء بمنزلة التجار الذين ليس لهم رأس مال. النهاية لابن الأثير (٣/٥٧) وهؤلاء مثل أولئك؛ لأنهم يُدخلون أنفسَهم في أمور الدين العظام، وليس لهم حظٌّ مِنْ نصوص الشريعة، وليس لديهم فقهٌ في دين الله، ولكنهم يدخُلون مداخلَ ليست إلا لأكابرِ الأئمة.

(٣) أخرجه البغوي بنحوه في شرح السنة (١/٣١٨).

وقال أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أكلَّما جاءنا رجلٌ أجدلُ مِنْ رجل تركنا ما نزل به جبريلُ على محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم لجداله؟ لا ولا كرامة»(١).

وقال رجل للأوزاعي ـ وهو إمامُ الشام غيرَ مدافَعٍ ـ: رأيت فلاناً يكلم رجلاً مِنْ أصحاب غَيلانَ، فزجرتُه، فقال: أنا أجالس هؤلاء وهؤلاء(٢)، فقال الأوزاعي: «هذا رجلٌ يريد أن يخلط الحق بالباطل».

وقال أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي: «مَنْ طلب المال بالكيمياء أفلس، ومَنْ طلب العلم بالكلام تزندَقَ»(٣).

وهذان مالك وأبو يوسف إماما الحجاز والعراق، والأوزاعي إمام الشام أجمعوا كلُّهم على ما ذكرْتُه عنهم.

وكان الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنْ أشدِّ الناس ذماً للكلام وتنفيراً عنه، ونَهْياً عن مجالسة أهله.

قال يونس بن عبد الأعلىَ الصدفي: سمعت الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «رأيي في أهل الكلام أن يُضرَبُوا بالجريد، ويُحمَلُوا على الجمال، ويُطافُ بهم في العشائر والأسواق، ويُنادى عليهم: هذا جزاءُ مَنْ ترك كتابَ الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله

---

(١) تقدم تخريجه ص(٦٣).

(٢) أي: أجالس أهل الحديث وعلماء الكلام.

(٣) رواه ابن حيان البغدادي في أخبار القضاة (٣/٢٥٨).

وسلم، وعدَلَ عنهما إلى آراء الرجال»[١].

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: كنت عند الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في بيته فنزل وأنا معه، فسمع قوماً في حُجرةٍ أسفلَ منه يتذاكرون شيئاً مِنَ الكلام، فصاح بهم فخرجوا إليه، فقال: «إما أن تجاورونا بالجميل، وإلا وجهتُ إلى عبد الواحد يكفنيكم»[٢]. وكان عبد الواحد على الشرطة.

قال محمد: وسمعتُه وقد سمع رجلاً يجادل آخرَ في مسألة الإرجاء، وأنَّ العمل ليس مِنَ الإيمان، فقال: «قاتله الله! ما يحفظ سورة «لم يكن»، ثم تلا: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، ما أنصَّها عليهم لو فهموها».

وكان سهل بن عبد الله التُّستَري رَحِمَهُ اللهُ يقول: «ما ابتدع مبتدِعٌ، ولا أحدث هذه الأحداث محدِثٌ إلا لثقِلَ الشريعة والأمرِ والنهي عليهم»؛ لأنَّه غِلٌّ على الأيدي والأعناق، وقيدٌ على الأرجل، فلمَّا عجَزوا عن حمله والقيام به، وحسُّوا الاصطلام مِنَ الأمة في تركه والخروج منه، خرقوا كلاماً ربطوا به العامَّةَ، وغايته راجعٌ إلى رفع أحكام الدين، وإباحة المحظورات].

❊ ❊ ❊

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٧٩٤)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص(٤٣)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٦)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٦٢).

(٢) رواه بنحوه ابن أبي حاتم الرازي في آداب الشافعي ومناقبه ص(١٨٤)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٦٠) من طريق الربيع بن سليمان المرادي عنه.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٦ ـ وخُذْ وَصفَهُم عَن صاحِبِ الشَّرْعِ إنَّه شَديدٌ عليهم للَّذي منهمُ خَبَرْ

٢٧ ـ وَقَدْ عدَّهُم سَبْعِينَ صِنْفاً نَبيُّنا وصِنْفَيْنِ كلٌّ مُحْدِثٌ زائغٌ ذَعِرْ

أي: خذ وصف هؤلاء أهل الإحداث، **(عن صاحبِ الشَّرْعِ)** أي: عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، **(إنه شديدٌ عليهم)** أي: كلماتُه التي جاءت عنه في ذمِّ هؤلاء شديدةٌ عليهم، لماذا؟

قال: **(للذي منهم خَبَرْ)** اللام هنا للتعليل؛ أي: لأجل الذي خبر منهم، مما أطلعه ربُّه عليه وأعلمه به، فلهذا كان عليه الصلاة والسلام شديداً عليهم؛ أي: فيما ذكره مِنْ نعوتهم وأوصافهم وأخبارهم مما سيأتي ذكرُ شيءٍ منه عند الزنجاني رحمه الله تعالى.

قال: **(وقد عدَّهم)** أي: الرسول عليه الصلاة والسلام: **(سبعين صنفاً نبيُّنا وصنفين)** يشيرُ إلى قوله عليه الصلاة والسلام: **«وستفترق هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعين فرقةً»**(١).

(كلُّ محدِثٍ زائغٍ ذَعِرْ) وصفهم بثلاث صفات: **الصفة الأولى:** محدِث؛ أي: أحدَث في الدين ما ليس منه، **الصفة الثانية:** زائغ، وهو العدول والانحراف عن الحق وعن سواء السبيل، **الصفة الثالثة:** ذَعِر، بكسر العين، قالوا في اللغة: الذَّعِرُ: هو الدَّهِش، **(ذعر)**؛ أي: دَهِشٌ، ومعناه: تحيَّر، وهذه صفةٌ لهؤلاء؛ لأنهم أهلُ حيرةٍ وشكٍّ، فهم ليسوا على قدمٍ واحدةٍ، وليس لهم ثباتٌ، وإنما هم أهلُ

---

(١) انظر تخريجه في ص(٩٧).

حيرةٍ وشكٍّ وتذبذُبٍ، ولهذا مِنْ علامات أهل البدع كثرةُ التنقُّل بين العقائد والآراء والمذاهب.

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: [قد جاءت أحاديثُ عن النبي ﷺ في ذمِّ الكلام وأهله، وجاءت عن السلف مِنَ الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم مِنْ علماء الدين اجتماعُ كلمتهم على نقده ورفضه، والبراءة منه ومِنْ أهله، قد رُوِيَ عن عمرَ بن الخطاب في قصة صَبِيغٍ[1] ما شهد.

وروي عن عبدالله بن عمر في قصة مَعْبَدٍ الجُهَنِيِّ، حيث قال ليحيى بن يعمَر: «أخبِرْهم أنني منهم بريءٌ، وأنهم مني بُرَءاءُ»[2].

وروي عن سعيد بن المسيب ـ وهو سيدُ التابعين ـ في قصة القدرية، وما رُوِيَ عن رافع بن خديج الحديث الطويل في بابهم[3]، وروي عن عمرَ بن عبد العزيز ومحمد بن كعب القرظي ومحمد بن عمرو بن حزم وأبي سهيل بن مالك وغيرهم في أمر

---

(١) سنن الدارمي برقم (١٤٤) عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال له: صَبِيغٌ قَدِمَ المدينةَ، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمرُ، وقد أعدَّ له عراجينَ النخل، فقال: مَنْ أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغٌ، فأخذ عمرُ عرُجوناً مِنْ تلك العراجين، فضربه، وقال: أنا عبد الله عمر، فجعل له ضرباً حتى دَمِيَ رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين، حَسْبُك قد ذهب الذي كنتُ أجِدُ في رأسي.

(٢) وهذا في صحيح مسلم رقم (٨).

(٣) خبر لا يثبتُ، يروى عن رافع بن خَدِيجٍ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يكون في أمتي قوم يكفرون بالله والقرآن وهم لا يشعرون». ثم سُئِلَ: مَنْ هم؟ فذكر كلاماً طويلاً في وصفهم؛ أي: القدريةُ.

غَيْلان وأصحاب القدر[1].

وهؤلاء أعلام الصحابة والتابعين، وإجماعهم على ذم هذه الطائفة والتبري منهم، ورأيهم فيهم أنَّهم يُعرضون على السيف، يدل كلَّ ذي مسكةٍ وعقل أنَّهم رأوه باطلاً، ورأوا هجران أهله واجباً في مقتضى الدين، فلا أعلم لمختار ذلك، الذابِّ عنه، ومتخذه أصلاً وديناً عذراً، إلا المروقُ عن الدين، ومبارأةُ أهله بالعداوة والشنآن. واللهُ ناصر الحق وأهله.

ورد عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: أنَّ اليهود افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، الواحدة منها ناجية وسائرها في النار، وسئل عن الناجية فقال: **«ما أنا عليه وأصحابي»**[2].

وقد مَيَّزَ العلماءُ ذلك، فذكروا أنَّ أصلها أربعةٌ؛ وهم:

---

(١) من ذلك. ما رواه مالك في الموطأ (٢/ ٦٨٦) عن عمه أبي سهيل بن مالك أنه قال: كنتُ أسير مَعَ عمر بن عبد العزيز، فقال: ما رأيُك في هؤلاء القدرية؟ فقلت: رأيي أن تستتيبَهم، فإن قبِلُوا وإلا عرضتَهم على السيف. فقال عمر بن عبد العزيز: وذلك رأيي. قال مالك: وذلك رأيي.

(٢) والحديث أخرجه الترمذي في سننه (٩/ ٢٣٥) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً»** قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: **«مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»**.

المرجئة، والقدرية، والرافضة، والخوارج. ثم تحزَّب كلٌّ واحدة منهم ثمان عشرة فرقةً، ولعل اليوم ـ إن عُنِيَ العالِمُ بها ـ قد افترق كلُّ واحدةٍ من الثمان عشرة أحزاباً كثيرةً تخرج عن الإحصاء، وعَظُمَ البلوى اليوم أن كلَّ مَنْ لاح له خاطرٌ، وزيَّن له الشيطانُ شيئاً مِنْ جاهلٍ وعارف، اتخذ ذلك ديناً، ودعا غيرَه إليه، حتى العامة، ومَنْ لا خِبرةَ له بوجوه الأدلة ووضْعِها مواضِعَها، يتخيَّرُ الواحدُ منهم بجهله، ويزخرف له الشيطان باطلاً، فيركبه ويعقِدُ عليه، ولا يُصغي إلى قول عالِمٍ يزجُره عصبةً، ولا يقبل منه، وإن بيَّن له وجهَ فساده جهلاً عليه، والله المستعان، ولولا أنَّ الموضعَ لا يحتمل التطويل؛ لأنَّه إشارةٌ إلى المقصود، لبيَّنتُ الفِرَقَ بأسمائها واختلافَها بينها، ولكن آثرتُ الاختصارَ، ومَنْ رام ذلك وجده في كتب العلماء المنشأةِ لهذا الشأن].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٨ ـ فَذُو الرَّفضِ منسوبٌ إلى الشِّركِ عادلٌ ... عَنِ الحَقِّ ذو بُهتٍ على الله والنُّذُرْ

هنا نَعَتَ الناظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ صاحب الرفض، أي: من هو على عقيدة الرافضة بعدة صفات:

١ ـ **(منسوب إلى الشرك)** أي: أنهم منسوبون إلى الشرك، وأبرز مَنْ عرفوا بالقبورية وعبادة القبور، وصَرْفِ العبادة لغير الله، وتشييد المعابد والأوثان هم الرافضةُ، ولهذا مِنْ قديمٍ نسبَهم العلماءُ إلى الشرك؛ لأنهم مشيِّدوه وناشروه، والدعاةُ إليه.

يقول شيخ الإسلام ـ في معرض كلامه عن تفرُّق الأمة ـ:

«فظهرت بدعةُ التشيُّع، التي هي مفتاح باب الشرك، ثم لمَّا تمكَّنت الزنادقةُ أمروا ببناء المشاهد وتعطيلِ المساجد...»[1].

٢ ـ (عادِلٌ عن الحق) أي: منحرف عن الحق، مُجانبٌ للحق، مبايِنٌ له.

٣ ـ (ذو بُهتٍ على الله) والبُهت: الكذب، وقد قال الإمام الشافعي: «ما رأيت أشهدَ بالزُّور مِنَ الرافضة»[2].

٤ ـ (والنُّذُرْ) أي: وذو بَهْتٍ على النُّذُر، والنذُر: هم الرسل، جمع نذير عليهم صلوات الله وسلامه، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ﴾ [القمر: ٢٣]، وقال: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١].

قال الزنجاني رحمه الله: [جاء في الحديث مِنْ طرق أنَّ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «**يظهر بعدي قومٌ يُظهرون محبَّتكم أهل البيت لهم نَبْزٌ، يقال لهم الرافضةُ، فأين ما لقيتَهم، فاقتُلْهم، فإنهم مشركون**»[3]، فظهروا في أيامه فأتَوْه، فقالوا: أنت وأنت، يعنون إلهنا. فنهاهم عن ذلك، وأنكر عليهم واستتابهم، فأبوا، فقتل بعضهم، وأوقد لأكثرهم ناراً، وألقاهم فيها، وأحرقهم[4]، وقال:

---

(١) الفتاوى (٢٧/١٦٧).

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠/٢٠٨)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/١٥٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (٩/١١٤).

(٣) رواه ابن أبي عاصم في السُّنَّة رقم (٩٧٩) وضعفه الألباني.

(٤) أصل القصة في صحيح البخاري رقم (٣٠١٧، ٦٩٢٢)، وانظر: فتح الباري (١٢/٢٧٠).

إنـي إذا رأيـتُ أمـراً مـنـكَـراً أوقـدتُ نـاري ودعـوتُ قَـنْـبَـرا

وقَنْبَرُ: مولًى له كان على حِجابه، وهم طوائفُ شتَّى، في كلٍّ طائفةٍ أحزابٌ؛ فمنهم القطيعيةُ، والخشبية، والخطابية، والطسيانية[1]، والإمامية، والزيدية، والهشامية، أصحابِ هشام بن الحكم، وهم مجسِّمة، والجريرَية، أصحاب سليمان بن جرير الرَّقِّي. وكلُّهم يجمعُهم اسم الرفض، داخلون تحتَ قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٩ ـ وعَقْدِي صحيحٌ في الخوارجِ أنَّهم كلابٌ تَعَاوَى في ضَلَالٍ وفي سُعُرْ

٣٠ ـ ويُورِدُهُم ما أَحدَثُوا مِنْ مَقَالِهِم لَظًى ذاتَ لَهْبٍ لا تُبَقِّي ولا تَذَرْ

(وعقدي) أي: اعتقادي، وهو اعتقادٌ صحيح؛ لأنه مبنيٌ على علمٍ وفهم لما دلت عليه السُّنّة الصحيحة عن رسول الله ﷺ.

(عقدي صحيح في الخوارج) أي: أعتقدُ اعتقاداً صحيحاً في الخوارج **(أنهم كلابٌ تعاوَى في ضلالٍ وفي سُعُرْ)** وهو يشيرُ إلى قوله ﷺ: **«الخوارجُ كلابُ أهلِ النار»**، وهو ثابتٌ عنه عليه الصلاة والسلام.

قوله: **(في ضلال)** أي: في الدنيا.

وقوله: **(وفي سُعُرْ)** أي: يومَ القيامة؛ لأنه ﷺ قال: **«كلاب أهل النار»** فذكر لهم هذين الوصفين، الضَّلالُ في الدنيا، وأنهم كلابُ أهل النار يومَ القيامة.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها: الكيسانية.

وقوله: (**ويُورِدُهُمْ ما أحدثوا مِنْ مقالِهم لظًى**) أي: إنّ مقالَهم الذي أحدثوه وبدعتهم التي أنشؤوها تُورِدُهم النارَ، (**ولظى**) اسمٌ مِنْ أسماء النار (**ذات لَهْبٍ لا تُبَقِّي ولا تَذَرْ**) قوله: (**لا تُبَقِّي**) مراعاةً للوزن؛ أي: إن الله جعلها بهذه الصفة عقوبةً لمن فيها، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٧ ـ ٢٨]، وقال تعالى: ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] أي: توقَّدُ وتتوهَّج.

قال الزنجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [لَمَّا أُتيَ في أيام معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ وقيل في أيام عبد الملك بن مروان ـ برؤوس الخوارج إلى دمشق، ونُصبت بها، رآها أبو أمامة صُدَيُّ بن عجلانَ الباهليُّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الخوارج كلاب أهل النار**»[(١)].

وروى أبو سعيد الخدري وجماعةٌ معه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «**يخرُج فيكم أقوامٌ أحداثُ الأسنان، سفهاءُ الأحلام، تحقِرُون صلاتَكم مَعَ صلاتهم، وصيامَكم مَعَ صيامِهم، وقراءتَكم مع قراءتِهم، يمرُقُون مِنَ الدين كما يمرُقُ السَّهمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ينظرُ في نَصْلِه، فلا يجدُ شيئاً، وينظر في قُذَذِه**[(٢)] **فلا يجدُ شيئاً، وينظرُ في نَضيِّه**[(٣)] **فلا يرى شيئاً، سبق الفَرْثُ والدمُ، يقتلُهم**

---

(١) رواه الإمام أحمد (٥/ ٢٥٣) بلفظ: «كلاب النار» الحديث ورواه أيضاً (٤/ ٣٥٥) من حديث ابن أبي أوفى بلفظ: «الخوارج هم كلاب النار»، وانظر: صحيح الجامع رقم (٣٣٤٢).

(٢) هي ريشة السهم.

(٣) هي ما بين الريشة والنصل.

أُولى الفئتين بالحقِّ»[١]. ورُويت فيهم أحاديثُ كثيرةٌ.

فأولهم مَنْ خرج على أمير المؤمنين عثمانَ بن عفان ﷺ، ثم على أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ حين حكَّم الحكمين، ثم مَنْ خرج على معاويةَ ﷺ، ثم على خلفاء بني أمية واحدٍ بعد واحدٍ، وقد قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ شقَّ عصا المسلمين، والمسلمون في إسلام دامج، فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام مِنْ عنقه**»[٢]. فيسألهم الإمامُ في أي وقت خرجوا: ما تنقِمُون؟ فإن ذكروا ظُلامَةً أو شيئاً ينكرون، أنصفهم واستتابهم، فإن تابوا قَبِلَهم، وإن استمرُّوا على باطلهم قاتلهم إلى أن يتوبوا، أو يأتِيَ عليهم السيفُ على الشرائط المقرَّرة في قتالهم، أن لا يُتْبَعَ مُدبِرُهم، ولا يُذَفَّفَ[٣] على جريحِهم، وغير ذلك ما هو مذكور في كتب الفقه[٤].

ومنهم إلى اليوم خَلْقٌ كثيرٌ في سائر أطراف الأرض قد افترقوا فِرَقاً، وتسمَّوْا بأسماءَ كثيرةٍ، فمنهمُ الأزارقةُ، والإباضية، والبيْهسية، والعَجاردة، والفضلية، والصُّفرية، والنَّجَدات، والرشيدية، والثعالبة، والعونية، والحَوْطِية، والفضيلية، والبكارية، وقد غيَّروا كثيراً مِنْ أحكام الشريعة، وبينهم خلافٌ كبيرٌ، ولهم فضائحُ تدلُّ على خلع الإسلام، ونسألُ الله السلامةَ].

* * *

---

(١) رواه أحمد (١١٥٣٧) بلفظ مقارب، وهو حديث صحيح.

(٢) رواه الطبراني (٩/ ٢٣٢)، والخطابي في العزلة رقم (٣). من حديث ابن عباس ﷺ. قال في النهاية (٢/ ١٣٢): «الدامج: المجتمع، والدموج: دخول الشيء في الشيء».

(٣) التذفيف: تتميمُ القتل وتعجيلُه.

(٤) انظر: المغني، لابن قدامة (١٢/ ٢٥٢).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣١ ـ وأَبْرَأُ مِنْ صِنْفَيْنِ قَدْ لُعِنَا مَعاً فَذَا أَظْهَرَ الإرجَا وذَا أَنكَرَ القَدَرْ

هذا البيت يُعلن فيه الناظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ البراءةَ مِنْ طائفتين:

١ ـ **المرجئة**: ذكرهم بقوله: **(فذا أظهر الإرجا)**.

٢ ـ **القدرية**: وذكرهم بقوله: **(وذا أنكر القَدَرْ)**.

المرجئة: سُمُّوا بذلك؛ لأنهم أظهروا الإرجاءَ، وقالوا به، ودَعَوْا إليه. والإرجاء مأخوذٌ مِنَ التأخير، تأخير العمل عن مُسمَّى الإيمان، فكلُّ مؤخِّر للعمل عن مسمَّى الإيمان يُطلَق عليه عند أهل السُّنّة والجماعة «مرجئ».

والذين يؤخِّرون العمل عن مسمَّى الإيمان أصنافٌ، وليسوا صنفاً واحداً، وستأتي الإشارةُ إلى بعض أصنافهم في شرح الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا البيت.

فَمَنْ أظهر الإرجاء فهو مرجئٌ؛ أي: قال به ونصره ودعا إليه.

أما القدرية: فهي لقب لمن ينكر القدر، لذلك قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وذا أنكرَ القَدَرْ) فالذي يُنكرُ القدرَ يقال له: (قدريٌّ). والقدرية الذين عُرفوا بهذا اللقَب يُنكرون القدر، ويقولون: الأمرُ أُنُفٌ ولا قَدَرَ، ويقولون: أفعالُ العباد ليست مخلوقةً لله تبارك وتعالى، وإنما هي مخلوقةٌ للعباد أنفسهم، وأن العبد هو الخالقُ لفعل نفسِه ليس الله، ولهذا لُقِّبُوا عندَ السلف بمجوس هذه الأمة؛ لقولهم بأكثرَ مِنْ خالقٍ، فمن أنكر القدر يقال له: قدريٌّ، وتلحقُه النصوصُ التي جاءت في ذم القدرية، وإن كان القدريةُ نُفاةُ القدر يحاولون التنصُّل مِنْ هذه النسبة، ويقولون: الأحقُّ بهذا الوصف مَنْ

يُثبت القدر ونحن ننفيه، حتى إن أحدَ القدرية القُدامى ألَّف كتاباً سماه «الرد على القدرية»، وقال في مقدمته: إن القدري مَنْ يُثبت القدرَ، وأما نحن، فننفيه ولا نُثبتُه، فلا يصحُّ أن نلقَّبَ بهذا اللقب. وهم في الحقيقة قدرية.

ويلحقُهم الوعيدُ والذمُّ؛ لأنهم جاحدون للقدر، ولهذا أيضاً يسمِّيهم العلماء: «القدرية النفاة»؛ لأن مَنْ كان قولُهم باطلاً في القدر على قسمين:

١ ـ **قدرية نُفاة**: وهم المعنيون بهذا البيت، وإذا أُطلق القدريةُ، فهم المقصودون بهذا الإطلاقِ، وهم المعتزلة.

٢ ـ **القدرية المجبِّرة**: الذين يقولون بأن الإنسانَ مجبور على فِعْلِ نفسه، وهم الجهميةُ.

وقد كان أوائلُ القدرية ينفون مراتبَ القدر الأربعة: العلم والكتابة والمشيئة والإيجاد، ثم صار آخرهم إلى إنكار المشيئة والإيجاد، والقول بأنّ أفعال العباد ليست مخلوقةً لله، وإنما هي مخلوقةٌ للعبد نفسه.

والناظم يبْرأ مِنَ المرجئة التي أظهرت الإرجاء، والقدرية التي أنكرت القدر.

وقَرَنَ الناظمُ رَحِمَهُ اللهُ بين هاتين الطائفتين في هذا البيت؛ لأنهما في الحديث الآتي قُرِنا معاً.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: **(لعنا معاً)** أي: في النصوص وفي كلام أهل

العلم، فقد ذُمَّتِ المرجئةُ والقدريةُ في مواضعَ عديدةٍ معاً، بل جاء ذمُّهما معاً في بعض الأحاديث التي تُرفع إلى النبي عليه الصلاة والسلام.

ومِنْ جميل النظم في إعلان البراءة مِنْ أهل الأهواء والبدع: قولُ الشيخ حافظ حكمي رحمه الله في جوهرته الفريدة:

إني بَراءٌ مِنَ الأهوا وما ولدت ووالديها الحيارى ساءَ ما ولدوا

والأبيات بعده.

قال الزنجاني رحمه الله: [صحَّ عَنِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم برواية جماعة مِنَ الصحابة رضي الله عنهم أنَّه قال: «**صِنفان مِنْ أمتي لا تنالهما شفاعتي: القدرية والمرجئة**»[1]. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «**لُعِنَتِ المُرجئةُ على لسانِ سبعين نبياً، إبراهيمُ وآخرهم أنا**»[2].

والقدريُّ مَنْ أثبت لنفسه قُدرةً على إحداثِ أفعالِه، ونفى أن يكون اللهُ تعالى أحدثها وأقدَرَه عليها، وزعم أنَّ الله تعالى لم يخلُقْ شيئاً مِنْ أعماله وأفعاله، وأنَّه غلبَ بمشيئتِهِ مشيئةَ الله، وأحدث ما لم يُرِدِ اللهُ منه، فقارف الشركَ في ذلك؛ إذ جعل نفسَه شريكاً لله سبحانه في الخَلْق والإحداث، وقد قال الله تعالى فيما عيَّر به أهلَ

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في السنة (٩٤٦) من طريق نزار بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً. وهو ضعيف الإسناد، لضعف نزار، أورده ابن حبان في الضعفاء وقال: «يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لذلك».

(٢) رواه الطبري في تهذيب الآثار (١٤٧٣) بدون الجملة الأخيرة، وهو حديث ضعيف، انظر: السلسلة الضعيفة (٣٧٨٥).

القدر: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٤٧ ـ ٥٠]، وقال: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦]، وقال الله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وقال: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فأكذَبَهُمُ اللهُ في هذه الآيات في دعواهم، وأخبر أنه الخالقُ المحدِثُ المتفرِّدُ بإحداثِ جميع ما في العالم مِنَ الأعيان والأشخاص والأفعال من خيرٍ وشرٍّ ونفع وضُرٍّ، وأنَّه لا إرادةَ لمخلوق مع إرادته، ولا قدرةَ لأحد مَعَ قدرته، تعالى الله عن قولهم علُوًّا كبيراً، وفي القرآن والحديث مِمَّا يُفصح ببطلان قولهم، ويدلُّ صراحاً على ضلالهم، ما لا يبلغ كُنْهَه، مَنْ تتبَّعه وجده ظاهراً.

وأما المرجئة، فهم مِنَ البدع القديمة، وهم طوائفُ، وبينهم دقائقُ اختلافٍ تكثر، فمِنْ قول بعضهم: «إنَّ الإيمان قولٌ وعَقْدٌ»، وهو قول المريسيِّ، ومِنْ قول بعضهم: «إنَّ الإيمان المعرفةُ بالله، وهو العلم بوجوده»، وهو قولُ جهمٍ والأشعريِّ، وهو أخبثُها مقالةً، ومن قول بعضهم: «إنَّ الإيمانَ قولٌ مجرَّدٌ، وإنِ اعتقدَ خلافَه بقلبه» وهو قولُ ابن كَرَّامٍ فعلى سياق قوله: إنَّ المنافقين مؤمنون. وقد صرَّح الله بكفرهم في غيرِ آيةٍ مِنَ القرآن، وذكر أنَّه يجمعُهم مَعَ الكفار في النار، وغير ذلك مِنَ اختلافهم، إلا أنَّهم قد اجتمعوا على تأخير الأعمال عن الإيمان، وأنَّها ليست منه، وبذلك سمُّوا «المرجئةَ»، وعندهم ـ على اختلاف أقوالهم ـ أنَّ من أتى بما تزعُمه

إيماناً ثم لم يقُمْ بشيءٍ مِنْ قوانين الشريعة، ولا انتهى عن شيء مِنْ محظوراتِها، فهو مؤمن عندهم حقاً، وليٌّ لله، مستوجبٌ للجنة، مزحزَحٌ عَنِ النار، لا يضرُّه ما ترك ولا ما ارتكب، وهذا حدَثٌ عظيم في الإسلام، وإبطالُ الوعد والوعيد، ومخالفةٌ لنص الكتاب والسُّنّة، وبالله التوفيق].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٢ ـ وَمَا قَالَهُ جَهْمٌ فَحَقّاً ضلالةٌ وبِشْرٌ فَمَا أَبدَاهُ جَهْلاً قَدِ انتَشَرْ

هنا بدأ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ هذا البيت يسمِّي بعضَ رؤوس أهل البدع، ومَنْ على أيديهم انتشرت في الأمة بِدَعٌ وضلالات، فأخذ يسمِّي رؤوساً مِنْ هؤلاء، يذكُرهم بأسمائهم، ويبيِّنُ ما هم عليه مِنْ ضلال ومخالفة، وزيغ وانحراف عن دين الله.

فبدأ بالجهم بن صفوان أُسِّ الضَّلالة، فقال: (**وما قاله جهمٌ فحقاً ضلالَةٌ**) أي: إن قولَ الجهم بن صفوان قولٌ واضحٌ ضلالتُه وبطلانُه، وسيأتي حديثٌ مِنَ المصنف عنه وعن حاله.

(**وبِشْرٌ فما أبداه جهلاً قدِ انتشَرْ**) أي: ما أبداه بِشْرُ بن غِياثٍ المَريسيُّ مِنْ قولٍ وكلامٍ في الله وفي دينه ـ عن جهل لا عن بصيرة بالكتاب والسُّنّة ـ انتشر في الناس، وصار له أتباع.

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: [هذا أبو مُحرِزٍ جهمُ بن صفوان الراسبيُّ، وراسبٌ بطنٌ مِنَ الأزد، وهو مِنْ أهل سمرقندَ، كان كاتباً للحارث بن سُريجٍ التميمي حين كان على خراسان، فلما طرده عنها نصر بن سيَّار الكِناني خرج معه إلى العراق، فحين حصل بها تَرَكَ خدمةَ

المُلوك والكتابة وتألَّهَ، وكان يَغشى مجلسَ أبي حنيفة، ثم أحدث مقالاتٍ خبيثةً؛ منها: أنَّ علم الله مُحدَثٌ، وكلامَه مُحدَثٌ، لم يكن عالماً ولا متكلماً حتى أحدث لنفسه علماً وكلاماً. وأحدث مذهبَ الجبر، وأنَّ الله جبر الخَلْقَ على الكفر والمعاصي، وله أن يفعل ما شاء، وأنَّ تكليفَ ما لا يُطاق حِكمَةٌ منه بالغةٌ، وأنَّ الإيمان علم القلب بوجود الله دون الأقوال والعَقْدِ والعمل، وأنَّ الزيادةَ والنُّقصان والقوة والضعفَ لا يدخُلُ الإيمانَ. وكان تَرَكَ الصلاة نيفاً وأربعين يوماً متعمِّداً، وقال: أنا في مُهلةِ النظر حتى يصِحَّ لي ثبوتُ مَنْ أعبدُه. وأنَّ الجنةَ والنارَ ما خُلقتا بعدُ، وهذا تكذيبٌ لله؛ حيث قال: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وفي النار ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وأنَّهما يفنيان آخراً، فلا خُلودَ للمؤمن في النعيم، ولا للكافرين في الجحيم، وله مِنَ الفضائح غيرُ قليلٍ مِمَّا ينافي السمع والعقل، فَرُفِعَ أمرُه إلى سَلْمِ بنِ أحوزَ، وكان أميراً على العراق مِنْ قِبَلِ المنصور، فجمع العلماء، وأحضرَ، وسأله عن مقالاتِه، وقرَّره ببعضها، فأجمع العلماءُ ـ حين سمعوا ذلك ـ على أن قائلَ ذلك ومعتقدَه ملحدٌ خالِعٌ رِبْقَةَ الدين، فأمر بقطْع يدِه ورجلِه وصلْبِه، وانقطع عن الأمة شرُّ مقالاته واندرست، ولم يبْقَ أحدٌ يقولها إلا حيثُ لا يُفْطَنُ له، إلى أن كان عليُّ بن إسماعيلَ الأشعريُّ، وفسد بينه وبين أبي علي الجُبَّائي[1] وأخرجه عن مجلسه ونفاه، فعدَل إلى بعض أقواله[2]، وصار ينصرُه

(١) بعد أن أمضى من عمره ما يقرب من الأربعين سنة تلميذاً له.

(٢) أي: عدل أبو الحسن إلى بعض أقوال الجهم.

ويناظر عليه المعتزلةَ، فعاد شرُّها إلى الأمة[١].

وكان بِشْرُ بن غِياثٍ المريسيُّ مِنْ أهل الأنبار، وكان أبوه يهودياً متكلِّماً، أدخل على اليهود في توراتِهم ما أدخله بِشْرٌ على المسلمين في قرآنهم، وكان يتفقَّه على مذهب أبي حنيفة، وكان يذهب في القرآن وفي نفي الصفات مذهبَ جَهْمٍ، وكان يخالف جهماً في الإيمان، ويقول: إنَّه قولٌ وتصديقٌ، وكان يخالفه في الجبر، ويوافق المعتزلةَ في نفي الخلق عن الأفعال، وناظَرَه غيرُ واحدٍ من علماء السنَّةِ، وألزموه إلزاماتٍ لم ينفصِلْ عنها، ولا ترك مذهبَه عناداً، فهجره قومٌ[٢] مِنْ أصحابه، ومات مهجوراً].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣ ـ وجَعْدٌ فَقَدْ أَرْداهُ خُبْثُ مَقَالِهِ وأَمَّا ابنُ كُلَّاب فَأَقْبِحْ بِمَا ذَكَرْ

قوله: **(وجعدٌ)** أي: ابن درهم، **(فقد أرداه)** أي: أهلكه، قال تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣] أي: أوصلهم إلى الرَّدَى، وهو الهلاك، وقوله هنا: **(أرداه خُبْثُ مقالِه)** أي: أهلكتْه مقالتُه الخبيثةُ التي هي شَرْخٌ في الاعتقاد، نشرَه وأحدثَه، وأوجده في الأمة بجحْدِه أسماء الرب تبارك وتعالى وصفاتِه.

قوله: **(وأمَّا ابن كُلابٍ)** أي: عبد الله بن سعيد بن كُلَّابٍ **(فأقبِحْ بما ذَكَرْ)** أي: بما قاله مِنْ كلامٍ، وما قرَّره مِنْ معتقَدٍ، وسيأتي بيان ذلك في شرح الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) أي: عاد شر الجهمية في جملةٍ مِنْ ضلالاتهم على يد أبي الحسن الأشعري.

(٢) في الأصل: «قوماً» والصواب ما أثبت.

قال الزنجاني رحمه الله: [هذا جعدُ بنُ درهم كان معلِّمَ مروان بن محمد الأمويِّ آخر خلفائهم، فلمَّا تبيَّن له سوءُ مذهبه طرده من عنده، فخرج إلى البصرة، وبقي بها مدةً، وهو أولُ مَنْ أنكر تكليم الله موسى بكلامٍ مسموعٍ منه، فرفع أمره إلى خالد بن عبد الله القَسْري، وكان أميراً على العراق مِنْ قِبَل هشامِ بن عبد الملك بن مروان، وكان حينئذٍ بواسطَ، وأُحضر جماعةٌ مِنَ العلماء، ففاتشوه عن قوله، فأقرَّ وأصرَّ على ذلك، فأجمعوا على زندقته، فأحضره المصلى يومَ عيدِ الأضحى، وصعِدَ المنبرَ، فخطب خطبةً بليغةً وعظَهم فيها، وعلَّمهم فيها الضحايا ما يجوزُ منها وما لا يجوزُ، وما يُستحَبُّ وما يُكرَهُ، ثم قال: ارجعوا فضحُّوا تقبَّل الله منكم، فإنِّي مضحٍّ بالجعد بن درهم؛ إنَّه زعم أنَّ الله لم يكلِّمْ موسى تكليماً، ولم يتَّخذ إبراهيمَ خليلاً، ثم نزل وذكَّاه تحت المنبر بمحضَرٍ مِنَ الخاصَّة والعامة، فاستحسن الكلُّ فِعْلَه[1]، وقالوا: نفى الغِلَّ عن الإسلام. ودرست هذه المقالةُ إلى أن أُحيِيَتْ في هذا الزمان لفَقْدِ الجدِّ مِنَ الناظر في أمر الأمة وإهماله عمَّا يلزم مراعاتِه، والله المستعان.

وأما عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب[2] فكان نصرانياً مِنْ أهل

---

(١) قال ابن القيم في النونية:

شكر الذبيحةَ كلُّ صاحب سنةٍ ... للَّـه درُّك أخَـيَّ مِـنْ قُـربـانِ

(٢) وقيل في ترجمته: ابن كُلاب لقوة عارضته مَعَ الخصوم وذكائه واحتجاجه، تشبيهاً بالكلبتين التي تقبض على الشيء، بحيث لا يستطيع الخلاصَ.
وعبد الله بن سعيد اجتمع فيه أمران: عدم خبرته بقواعد أهل السُّنّة، وتصديه للرد على المعتزلة ورغبته في ذلك، فألزمته المعتزلةُ بالقول بخلق القرآن، فقال بالكلام النفسي. نبّه على ذلك السِّجزيُ في الرد على مَنْ أنكر الحرف والصوت، وابن تيمية في بعض كتبه.

البصرة، فأسلم وفارق قومَه، وكانت له أختٌ أكبر منه عالمةٌ بدين النصرانية، لها عندهم قدر عظيم، فهجرته حين أسلم وأبعدتْه.

حدثني أبو الحسن محمد بن علي بن محمد الحارثي، عن عمه الحسن بن محمد ـ وكان جاراً لابن كلاب ـ قال: لَمَّا أسلمَ ابنُ كلاب هجرتْه أختهُ وكانت أكبرَ منه، وأخرجته مِنَ المحلَّة والدار، وكانت عالمةً في النصارى، راهبةً مقبولةَ القول، لا يصدُرون إلا عن رأيها، فحمل عليها بكلِّ أحدٍ مِنْ مسلم ونصراني والجيران في أن تمكِّنه مِنَ الدخول عليها فأبت ذلك، فاحتال حتى تسلَّق عليها مِنْ بعض دور الجيران، فلمَّا رأته صاحت وجلبت، فقال: يا سيدتي، تسمعي مني كلمةً واحدةً، ثم افعلي ما شئتِ، فقالت: هاتِ، فقال: اعلمي أني وجدتُ هذا الإسلامَ ينتشر ويزداد كلَّ يوم ظهوراً، والنصرانية تضمحِلُّ وتندرس آثارُها، فرصفتُ فصولاً، وذكرتُ مسائلَ وعِلَلْتُها، ذكرها لها، قد أودعَها معنى النصرانية، فقال: دسَسْتُها في الإسلام، وشوَّشتُ عليهم أصولَهم المقنَّنة، فحين سمعت ذلك منه طابت نفسها[1]. وهو الذي يزعُم أنْ ليس لله كلام مسموع منه، وأنَّ

---

(١) هذه القصة كذبٌ لا أصل لها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن العجب أن الجهمية من المعتزلة وغيرهم ينسبون المثبتين للصفات إلى قول النصارى، كما قد ذكر عنهم أحمد وغيره من العلماء، وبهذا السبب وضعوا على ابن كلاب حكاية راجت على بعض المنتسبين إلى السنة فذكروها في مثالبه، وهو أنه كان له أخت نصرانية، وأنها هجرته لما أسلم، وأنه قال لها: أنا أظهرت الإسلام لأفسد على المسلمين دينهم، فرضيت عنه لأجل ذلك. وهذه الحكاية إنما افتراها بعض الجهمية من المعتزلة ونحوهم، لأن ابن كلاب خالف هؤلاء في إثبات الصفات، وهم ينسبون مثبتة الصفات إلى مشابهة النصارى...» درء =

جبريلَ لم يسمَعْ مِنَ الله شيئاً مِمَّا أدَّاه إلى رسله، وأن الذي أُنزِلَ على الأنبياء حكايةٌ[١] كلام الله[٢]، وأن كلام الله ليس بأمرٍ ولا نهيٍ، ولا خبر ولا استخبار، وإنّما يُعرف ذلك منه بمعنى آخرَ، وأنَّه ليس لله كلمات، وأن كلامَه شيءٌ واحدٌ ليس بسورة، لا آيات ولا كلمات ولا لغة مِنَ اللغات، فكذّب بدءاً بالقرآن: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وأبطل التحدِّي والإعجازَ في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨] و﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣].

= التعارض (٦/ ١٥٥)، وأشار الذهبي في السير في ترجمته أن هذه القصة لم تثبتْ، فلا يُعَوَّلُ عليها، قال ﷺ: «وقال بعض مَنْ لا يعلم: إنه ابتدع ما ابتدعه ليدُسَّ دينَ النصارى في مِلَّتنا، وإنه أرضى أخته بذلك، وهذا باطل» السير (١١/ ١٧٥).

(١) وقد قال السِّجزيُّ عن مقالته هذه: إنه أضحك بها العقلاء والمجانين، وليس له دليلٌ على هذه المقالة؛ لا مِنَ الكتاب ولا السُّنّة، ولا مِنْ كلام العرب، إلا بيتٌ يتيمٌ، وهو قول الشاعر:

إن الكلامَ لَفِي الفُؤاد وإنَّما ... جُعِلَ اللسانُ على الفؤاد دليلاً

وهذا البيت يُقال: إنه للأخطل النصراني كما قال ابن القيم: «وعُمْدَتُهم في ذاك بيتٌ قاله فيما يقال الأخطل النصراني، ويقال أيضاً محرَّف»، ولهذا يقول ابن تيمية في لاميته:

تباً لمن نبذَ الكتاب وراءه ... وإذا استدل يقول قال الأخطل

(٢) وهذا أول مَنْ أحدثه ابن كلاب.

وخالف الأمةَ كلَّها في كون ما في الأرض كلامُ الله وكتابُه، وكان هو والأشعريُّ وغيرُهم مِنَ اللفظية يزعمون أنَّ كلام الله في الحقيقة لا يكون عربياً ولا عبرانياً ولا سريانياً، ولا بلغةٍ مِنَ اللغات، ولا يجوز أن يكون سُوَراً ولا آياتٍ، ولا ذا أجزاء ولا أعداد، ولا يجوز نزولُه إلى أحدٍ مِنَ الأنبياء في الحقيقة، ولا وجوده في محلٍّ لا قلب ولا لسان ولا صحيفة[١].

وذكر ابنُ فورك في كتابه: مجرد قول الأشعري أنَّه كان يقول: إنَّ كتابَ الله غيرُ كلامه، وإنَّ الأعدادَ والأجزاء في الكتاب لا في الكلام، وإنَّ القرآن والتوراة والإنجيل والزبور تَسميات العبارات المنزَّلة باللغات المختلفة، وكلام الله لا يستحق شيئاً مِنْ هذه التسميات، وكلّهم تزعَّموا أنَّه يرد على المعتزلة في خلق القرآن، فليتأملِ الناظرُ هذا الفصلَ مِنْ كلامهم يتبيَّن له تلاعُبُ القوم ورِقَّةُ دينهم، فلم يقع الخلافُ مَعَ المعتزلة وغيرهم إلا فيما في الدنيا مِنَ القرآن المحفوظ في الصدور المقروء بالألسن، المكتوب في المصاحف، ولم يعرفِ الخلقُ بأسرهم قرآناً غيره][٢].

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤ ـ وَجَاء ابنُ كَرَّامٍ بهُجْرٍ ولم يَكُنْ ... لَهُ قَدَمٌ في العِلْمِ لكنَّه جَسَرْ

---

(١) يقول الإمام أحمد في تكذيب هؤلاء: القرآن أينما توجَّه كلامُ الله سواء حُفِظَ في الصدور، أو قُرِئَ بالألسن، أو سُمِعَ في الآذان، أو كتب في السُّطور، أينما توجَّه كلام الله، فالكلام كلام مَنْ قاله ابتداءً.

(٢) وهؤلاء الكلابية ومَنْ لَفَّ لفَّهم يقولون: ليس هذا كلامُ الله، وإنما هو عبارةٌ عنه، أو حكايةٌ عنه، فرجع قولهم إلى أنَّ هذا القرآن المحفوظ في الصدور، المقروء بالألسن، المكتوب في المصاحف مخلوق لله عَزَّ وَجَلَّ.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وجاء ابنُ كَرَّام)** أي: جاء في جملة هذا الركب الذي أخذ الناظمُ يعدِّدُ رؤوسَهم مِمَّنِ اشتهروا ببِدَعٍ نُسبت إليهم. والبدعة غالباً إمَّا أن تُنْسَبَ إلى المؤسس؛ مثل الكَرَّامية والجهمية، أو تُنسَبُ إلى نوع البدعة؛ كالمرجئة والرافضة، أو إلى المكان الذي اشتهرت فيه، كالحرورية مثلاً.

فهناك جملةٌ من المؤسِّسين للبدع، اشتهرت وانتشرت وتأسست على أيديهم؛ فمن هؤلاء: «ابن كَرَّام».

قوله: **(بهُجْر)** الهُجر مِنَ القول: الباطل مِنَ القول، ومِنْ ذلكم ما جاء في الحديث: «**زوروا القبور ولا تقولوا هُجْراً**»[١] بضم الهاء.

جاء ابن كَرامٍ بقولٍ باطلٍ، بناه على أيِّ شيء؟

يقول الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: **(لم يكن له قَدَمٌ في العلم لكنَّه جَسَرْ)** أي: لم يكُن مِنْ أهل العلم مِمَّنْ له حظٌّ في العلم، لكنه جَسَر؛ أي: تجرأ وأقحم نفسَه فيما ليس هو له بأهل، حيث خاض في أمور الدين العِظام، وقرَّر فيها تقريراتٍ قالها بلا علم، بل كما سيأتي أنه كان عاميّاً ألْكَنَ لا يُفصِحُ في الكلام، ومَعَ ذلك جسر على أصول الدين وقواعدِ الشريعة الكبار، وخاض فيها بالباطل، فأتى بهُجْرٍ وباطل مِنَ القول لِمَا كان عنده مِنْ جسارةٍ على الكلام في مسائل الدين وأصوله بلا علم ولا فهم، وسيأتي في قصَّته ما يبيِّن حالَه حسب ما أوردها الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣/٦٦، ٢٣٧، ٢٥٠) و(٥/٣٦١) وهو صحيح.

قال الزنجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هذا أبو عبد الله محمد بن كَرَّام، وكان مِنْ نواحي سِجستان، أُمِّيّاً لا يقرأ ولا يكتب، إلا أنَّه كان يتعبَّد، ويظهر الزهد والتقشُّف والتخلِّي والتقُّلل، وذلك في أصحابه إلى اليوم، حيث كانوا مِنْ أرض خُراسان وغيرها مِنَ البلاد، وأكثرُ ظهورهم بنيسابور[1] وأعمالها، وببيت المقدس منهم طائفةٌ قد عكفوا على قبرِه، مالَ إليهم كثيرٌ مِنَ العامة لاجتهادهم وظِلْفِ عيشهم، وكان يقول: الإيمان قولٌ باللسان. مجرَّدٌ عن عقد القلب وعمل الأركان، فمَنْ أقرَّ بلسانه بكلمةِ التوحيد فهو مؤمنٌ حقاً، وإنِ اعتقدَ بقلبه الكفر والتثليث، وضيَّعَ جميع قوانين الشريعة وتركها، وأتى كلَّ فاحشةٍ وكبيرةٍ وارتكبها، إلا أنَّه مُقِرٌّ بلسانه بكلمةِ التوحيد، فهو مؤمنٌ موحِّدٌ، ولِيٌّ للهِ، مِنْ أهل الجنة، وأنَّه لا تضُرُّهُ سيئةٌ مَعَ إقراره بالوحدانية، كما لا تنفع حسنةٌ مَعَ إظهار الشرك بالله ﷻ، فلزمَهم مِنْ هذا القولِ: أنَّ المنافقين مؤمنون حقاً.

وقد أكذبَهُمُ الله تعالى في غير موضعٍ مِنْ كتابه، وحقَّق أنَّه جامِعُ المنافقين والكافرين في جهنَّمَ جميعاً، وذكر أنَّ المنافقين في الدرْك الأسفل مِنَ النار، ولن تجدَ لهم نصيراً، وغير ذلك مِنَ الآيات والنصوص الواردة فيهم.

وطائفةٌ منهم تُسَمَّى المهاجريَّة؛ تقول بالتجسيم، وأنَّ الله تعالى جِسْمٌ لا كالأجسام، ويقولون: إنَّ الأنبياء تجوز منهم كبائرُ المعاصي كلّها إلا الكذبَ في البلاغ، لا يستثنون زِنى، ولا سرقةً، ولا غيرَ

---

(١) لأنه أقام فيها مدةً، وسُجن فيها ثمان سنوات، ثم نُفِيَ، ثم ظهرت مقالتُه في بيت المقدس؛ لأنه ذهب هناك منفياً، ومات فيها.

ذلك، وقالوا: لا يُوصَفُ الله بالقُدرة على غيرِ ما فعل، وأنَّه لا يقدِرُ على إفناءِ خلْقِه كلِّهم حتى يبقى وحدَه كما لم يزل، ويُجيزون كونَ إمامين وأكثرَ في وقتٍ واحدٍ، ولهم حماقاتٌ غيرُ ذلك، لا يستحِلُّ لمسلم التلفُّظ بها، فصار له ـ مَعَ جهله ـ تَبَعٌ كثير، وجَمْعٌ كبير، فرُفع أمره إلى إبراهيم بن الحصين أميرِ سجستانَ، فتعجَّب مِنْ ذلك، وأمر بإحضاره، فجاءه لابساً مِسْحاً، معلِّقاً سُبْحَةً بيده، معه أصحابُه، عليهم البرانِسُ، ففاوضه فوجده عاميّاً عفطياً[1] لا يعِي ولا يعقِلُ، فاستقرأه فاتحةَ الكتاب، فبدَّل ألفاظَها، واستقرأه التشهُّد، فقرأ: التهيات لله والصلوات لله والتيبات[2]، فكثر تعجُّبه وغيظُه، وأزرأ بالعامة، ونكَّلَ بهم، حيث غرَّهم قشف هذا الرجل مع جهله، وقال لوزرائه: ما أعملُ في شأنه؟ فأشاروا بقتله، فقال: لستُ أرى ذلك، إنه شَهَرَ نفسه بالزهد، فلا أُحِبُّ أن يحدَّثَ عني أني قتلتُ زاهداً، قالوا: والرأي للأمير، قال: إني أرى أنني أنفيه مِنْ هذا الأقليم، وأطهِّرَ مملكتي منه ومن أصحابه، ويتولَّى قتله غيري، فعزم عليه عزيمةً ألا يقيمَ في شيء مِنْ أعمال مملكته، وأنَّه متى رُؤي في موضع في بلاده غير عابر سبيل فقد أهدر دمه.

---

(١) العفطي: هو الألكن، الذي لا يُفصحُ في عربيته.

(٢) ومما ذكروه في ترجمته: أنه التفَّ عليه بعضُ الوضَّاعين: أحمد الجويبار وغيره، وكانوا يضعون له الحديثَ على مذهبه، وبعضُهم ركَّبوا أحاديثَ موضوعةً في فضله بالأسانيد؛ مثل: «يأتي في أمتي رجلٌ يقال له محمد بن كرَّام، يحيي سنتي». والعوام مساكينُ كما يقول ابن القيم: في المدارج (١/ ٢٧): «مع ظاهر السكة ليس لهم نقد النقاد» فالقول المنمق والكلام المزخرف يمشون وراءه أين كان.

فخرج مِنْ ناحية سِجستان بأصحابه، وامتدَّ إلى أرض نيسابورَ، فاستقبله أهلُها بالرّحب، وتمسَّحُوا به، وقبلوه بأحسن قبول، وعظُمَتِ الفِتنةُ على الخاصَّة وأهلِ العلم به، وأعياهم أمرُه، فاجتمعوا إلى أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة[1] ـ وكان شيخَ الوقت غيرَ مدافَعٍ، وإماماً في سائر العلوم الدينية، وكان السّاماني ملكُ الشرق يكتب إليه: إمام الأئمة وحَبْرُ هذه الأمة ـ فحين استفحل أمرُ ابنِ كَرَّام، وانتشر قوله في أعمال][2] «نيسابور، كاتب محمد بن إسحاق السلطان، وأن البلية قد عظمت على العامة بهذا الرجل، وأمره يزداد كل يوم انتشاراً. فكتب السلطان إلى نائبه بنيسابور: أن يمتثل جميع ما يأمره به الشيخ محمد بن إسحاق، ولا يخالفه في شيء يشير إليه، فجمع أهل العلم واستشارهم، فقالوا: ليس نجد رأياً أرشد من رأي الأمير إبراهيم بن الحصين في إخراجه من الناحية، فأمر الأمير بإخراجه، فخرج معه من أماثل نيسابور خلق كثير قيل ثمان مائة...[3] من جلة الناس غير التبع، وامتد على حاله إلى بيت المقدس، وسكن هناك إلى أن مات، وبها قبره، يقصد ويزار من خراسان وغيرها»[4].

* * *

---

(١) جاء في لسان الميزان لابن حجر (٥/٣٥٦): «ولما نفي من سجستان وأتى نيسابور أجمع ابن خزيمة وغيره من الأئمة على نقله منها فسكن بيت المقدس».

(٢) وقع هنا خرم في الأصل، وإكمال النص مأخوذ من كتاب الأباطيل للجوزقاني، حيث نقل هذا النص المتعلق بابن كرام كاملاً.

(٣) في الأصل: «كنيسة»، وليس لذكرها معنى مناسب في هذا السياق.

(٤) الأباطيل للجوزقاني (١/٢٩٢ ـ ٢٩٥).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٥ ـ وسقَّفَ هذا الأشعريُّ كلامَه وأَرْبَى على مَنْ قبلَه مِنْ ذوي الدَّبَرْ

٣٦ ـ فما قالَه قَد بَانَ للحقِّ ظاهراً وما في الهُدى عَمْداً لِمَنْ مَازَ وادَّكَرْ

سقط شرح هٰذين البيتين مِنَ الأصل، وفيهما ذمَّ الناظمُ رَحِمَهُ اللهُ للطريقة التي كان عليها أبو الحسن الأشعري؛ وهي طريقةُ المتكلمين. والرجل كان أمضى وقتاً طويلاً مِنْ حياته على عقيدة المعتزلة؛ لأنه تربَّى على يد أبي علي الجُبَّائي زوجِ أمِّه، وكان من رؤوس المعتزلة؛ فأخذ عقيدةَ الاعتزال عنه منذ صغره ونعومة أظافره، ونشأ على الاعتزال، إلى أن بلغ عمرُه أربعين عاماً وهو على هذه العقيدة، عقيدة المعتزلة.

ثم إنه اختلف مَعَ الجُبَّائي، وأورد عليه مسائلَ وإشكالاتٍ حول عقيدة المعتزلة، فلم يجدْ عنده جواباً، فأعلن البراءةَ مِنْ تلك العقيدة، حتى إنَّ له في هذا موقفاً مشهوراً؛ فقد جاء إلى المسجد وصعد على كرسيٍّ وخطب الناسَ، وقال في كلامه: مَنْ عرفني فقد عرفني، ومَنْ لا يعرفني، فإني فلان ابن فلان، وقد كنت على عقيدة كذا، ثم خلع ثوبه، وقال: أخرُجُ مِنَ الاعتزال كما أخرُج مِنْ ثوبي هذا[1]. وأصبح حرباً على المعتزلة يردُّ عليهم، ويُبطِلُ شُبَهَهم وأدلَّتهم.

ولكنه في هذه المرحلة، وجد أن ابن كُلَّاب له ردود كثيرة على المعتزلة. وابن كلاب ردَّ على المعتزلة، ولكن ليس عنده خبرةٌ قويةٌ بقواعد أهل السُّنّة في الاستدلال والردِّ، ولهذا مَرَّ معنا أن ابن كلاب وقع في إنكار طائفة كبيرةٍ مِنْ صفات الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأن شبهة

---

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن كثير (١/٢٠٨).

المعتزلة دخلت عليه أثناء مناظرته لهم، فألزموه إلزاماتٍ، فكان على إثرها أن قرَّر جملةً مِنَ البدع والأقوال الخاطئة في صفات الله ﷻ؛ فالذي حصل أن أبا الحسن الأشعري لَمَّا تاب مِنَ الاعتزال تحوَّل إلى عقيدة ابنِ كُلاب، ونصر عقيدتَه.

وما يَرِدُ عن أهل العلم رحمهم الله مِنْ ذم أبي الحسن الأشعري وذمِّ عقيدته يتعلَّق بهذه المرحلة الثانية مِنْ مراحل حياته التي أظهر فيها ما توصل إليه ابنُ كُلَّاب في ردوده على المعتزلة، وكان ابنُ كُلَّاب يُثبت بعضَ الصفات، وينفي صفات الأفعال عن الله ﷻ مِنَ الرضا، والغضب، والسخط، ونحو هذه الصفات، فسار أبو الحسن الأشعري في هذا الطريق، وهي المرحلة الثانية مِنْ حياته، وهي المرحلة التي ينتسب إليه فيها الأشاعرة.

ثم إن أبا الحسن الأشعري له مرحلة ثالثة وأخيرة في حياته؛ وهي مرحلة الرجوع إلى عقيدة السلف؛ وألَّف فيها عدداً مِنَ الكتب؛ بل قال في كتابه «الإبانة»[1] ـ وهو أحد هذه الكتب ـ: «وبما كان يقولُ به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته، قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدَّم، وجليل معظَّم، وكبير مفخَّم، وعلى جميع أئمة المسلمين».

---

(١) ص(٤٣).

فهذه هي المرحلة الأخيرة؛ فالذمُّ الذي يَرِدُ هنا مِنَ الزنجاني كَلَّلهُ له، وكذلك مِنْ غيره مِنْ أهل العلم، كلُّه يتعلق بهذه المرحلة الوسطى مِنْ حياته، أما المرحلة الأخيرة مِنْ حياته، فكانت بالرجوع إلى عقيدة أهل السُّنَّة.

ولهذا قال ابنُ كثيرٍ كَلَّلهُ: «ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالةَ.

والحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبعة؛ وهي الحياة والعلم القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وتأويله الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك.

والحال الثالث: إثبات ذلك كلِّه مِنْ غير تكييف ولا تشبيه جرياً على منوال السلف، وهي طريقتُه في الإبانة التي صنَّفها آخراً»[١].

وقال أيضاً: «إن الأشعري كان معتزلياً، فتاب منه بالبصرة فوق المنبر، ثم أظهر فضائح المعتزلة وقبائحهم»[٢].

وكذلك الذهبي في «السير» عندما ترجم لأبي الحسن الأشعري قال: «رأيت لأبي الحسن أربعةَ تواليفَ في الأصول، يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات، وقال فيها: تُمَرُّ كما جاءت، ثم قال: وبذلك أقول، وبه أدين، ولا تُؤَوَّلُ»[٣].

---

(١) طبقات الشافعية لابن كثير (١/ ٢١٠) وانظر أيضاً: إتحاف السادة المتقين للزبيدي (٢/ ٣).

(٢) البداية والنهاية (١١/ ١٨٧).

(٣) السير (١٥/ ٨٦).

هذه الكتب الأربعة التي يشير إليها الذهبي رحمه الله وهي تحكي المرحلة الأخيرة مِنْ حياة الأشعري ذكرها ابنُ القيم مجتمعةً في بيت واحدٍ من النونية[1]، فقال:

وكذا عليّ الأشعري فإنَّه في كُتْبِه قد جاءَ بالتبيانِ
مِنْ موجزٍ وإبانَةٍ ومقالَةٍ ورسائِلٍ للثَّغْرِ ذاتِ بيانِ

فهذه الكتب الأربعة قرر فيها الأشعري عقيدةَ أهل السُّنّة والجماعة.

ويقول الذهبي في كتابه «العلو للعلي الغفار»[2]: «كان أبو الحسن الأشعري أولاً معتزلياً، أخذ من أبي علي الجبائي، ثم نابذه وردَّ عليه، وصار متكلماً للسنة، ووافق أئمة الحديث، فلو انتهى أصحابُنا المتكلمون إلى مقالة أبي الحسن ولزموها لأحسنوا، ولكنهم خاضوا كخوض حكماءِ الأوائل في الأشياء، ومشَوْا خلف المنطق، فلا قوةَ إلا بالله».

ولذا قرر شيخ الإسلام في بعض كتبه: أنَّ مَنِ انتسب إلى أبي الحسن في مرحلته الأخيرة، فهو مِنْ أهل السُّنّة، ولكن الانتساب نفسه لا يصحُّ.

وعامَّةُ الأشاعرة ينتسبون إلى أبي الحسن في مرحلته الثانية، وهي مرحلةٌ تاب منها ورجع إلى عقيدة أهل السُّنّة والجماعة، فجمعوا بين خطئين:

---

(١) القصيدة النونية ص(٨٧).
(٢) ص(٢٢١).

ـ خطأ الانتساب إلى رجل في قولٍ تاب منه.

ـ وخطأ الاعتقاد الذي هم عليه.

فهم ليسوا أتباعاً له؛ لأن هذا الذي يدَّعون أنهم أتباعُه فيه قد تاب منه، ورجع عنه إلى عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة.

بل قد حاول بعضُهم التشكيكَ في كتبه الأخيرة، وبعضُهم يزعُم أنه أُدْخِلَ فيها ما ليس منها، وأشياء مِنْ هذا القبيل؛ لأنهم وجدوها تُصادِمُهم مصادمةً تامَّةً فيما يعتقدونه، منتسبين فيه إلى أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

قول الناظم: **(وسقَّفَ هذا الأشعريُّ كلامَه)**؛ سقَّف، يعني: وضع سقفاً، والسقف يأتي في عالي البناء، ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ﴾ [الطور: ٥] ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾ [الزخرف: ٣٣] فالسقف معروف.

وهنا كأن الناظم يشير إلى أنّ هؤلاء كأنهم وضعوا بناءً للبدعة، وجاء الأشعريُّ ووضع لهذا البناءِ سقفاً، وأربى عليه، وجاء بأشياءَ جديدةٍ.

(أربى على مَنْ قبله مِنْ ذوي الدَّبَرْ). يقولون في كتب اللغة: دَبَرَ القومُ يُدبرون دباراً؛ هلكوا، وأدبروا: إذا ولَّى أمرُهم إلى آخرهم.

---

(١) وانظر في تفنيد دعواهم هذه رسالةَ «أبو الحسن الأشعري» للشيخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

فقوله: (ذوي الدَّبَر) يعني: أصحاب الآراء المدبرة، والآراء الفاسدة، والآراء الخاطئة. وهذا وصفٌ لعلماء الكلام ولأهل البدع، وصَفَهم الناظم به.

ثم قال: **(فما قاله)** أي: أبو الحسن، **(قد بان للحقِّ ظاهراً)** أي: بان فساده وخطأه ومجانبتُه للحق والصواب؛ لأنّ الحقَّ ظاهرٌ.

(وما في الهُدى عمداً لِمَنْ مازَ وادَّكَرْ). الحق والهدى ظاهر بيِّنٌ لمن مازَ؛ أي: ميَّز بين الأمور، يقولون: ماز الشيء مَيْزاً ومِيزَةً، فصَل بعضَه عن بعض. وادَّكر؛ أي: اعتبر ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥] أي: متَّعظ ومعتبِر.

فمن مازَ بين الأمور وفرَّق بين المختلفات وميزَ بينها عرف الحق مِنَ الضلال؛ أي: إنَّ مَنْ ينظرُ إلى أقوال أبي الحسن الأشعري تلك التي تاب منها ورجع عنها، ونظر إلى المعتقد الذي عليه أهل السُّنّة، المبني على الوحي، وقارن بينها وبين ما عليه أهلُ الكلام الباطل يجد فرقاً واضحاً، وهذا لا يتحقَّقُ لكل أحد، وإنما يتحقَّقُ لمن ماز وادّكَر.

قال الزنجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [.. الملحد[1] وأصحابه وهم عشرة، ضرب أعناقهم في يوم واحد، وهكذا في كل زمان نَبَغَ فيه نابغةٌ تريد تفريق الكلمة وتشتيت أمر الدين؛ كالرَّوَندي وأضرابه إلى وقت

(١) هنا نهاية الخرم الذي وقع في الأصل، وأثبت النص مِنْ حيث ما وجدت منه.

المقتدر، وما أحلَّه بالحلاج[١] وعمله بالشلمغاني[٢] وغيرهم، وأقاضيهم مشهورة، وفي كتب التواريخ مسطورة، شهدها الخاصُّ والعامُّ، وكلٌّ واحد عنادُه في مسألة أو مسألتين، فقُصف ومُحِيَ أثرُه، وقد يتفق في هذا الوقت مَنْ يَفُوه بأكبر مِمَّا فاهوا به، ويجمع أكبر ما أُخِذُوا وصُلِبُوا عليه، ولكن لَمَّا اشتغل السلاطين بملاهيهم عن حفظ الدين ورعايته، ووقع الإهمال بينهم، والإنكارُ مِنَ العلماء، وإقبالُ الكلِّ على الدنيا يتكالبون عليها، ويهرعون إليها ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ [الروم: ٤١] ولله أمرٌ هو بالغُه، ولو شاء لهداكم أجمعين، وقد قال ابن المعتز[٣] في آدابه:

الدين بالملك يقْوَى والملك بالدين يَبْقَى]

---

(١) قال الذهبي في ترجمته: تبرَّأ منه سائرُ الصوفية والمشايخ والعلماء لِمَا سترى مِنْ سوء سيرته ومروقه، وقال: وفي سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة أُدخل الحلاجُ بغدادَ مشهوراً على جمل، قُبِضَ عليه بالسُّوس، وحُمِلَ إلى الرائشي، فبعث به إلى بغداد، فصُلِبَ حياً، ونُودي عليه: هذا أحدُ دعاة القرامطة فاعرفوه، وذكروا في ترجمته: أنه كان يُظهرُ مخاريقَ يستغوي بها ضَعَفَة الناس. انظر: السير (١٤/٣١٣).

(٢) قال عنه الذهبي: الزنديق المعثَّر الرافضي، وذكر شيئاً مِنْ عقائده، قال: واتَّبعه الوزير حسين ابن الوزير وزير المقتدر، وسجنه، وأفتى العلماء بإباحة دمه، ثم قُتل وصُلب. انظر: السير (١٤/٥٦٦).

(٣) هو الأمير ابن المعتز عبد الله بن محمد أبو العباس ابن المعتز ابن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد، الشاعر الأديب، وتنظر ترجمته وجملة من كلامه في الآداب والمواعظ والحكم في الوافي في الوفيات (٥/٤٦٤)، ومنها هذا البيت الذي أورده الشارح.

ثم أورد الناظمُ ها هنا بياناً لحال هؤلاء في تراميهم بالكفر، وتكفيرِ بعضهم بعضاً، وأنهم أهلُ مسارعةٍ إلى التكفير، فمَنْ خالفهم كفَّروه، الأخ يكفِّرُ أخاه، والابن يكفِّر أباه، ويشيع فيهم التكفيرُ شيوعاً واسعاً، وهو على ألسنتهم يجري سريعاً فقال:

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٧ ـ يُكَفِّرُ هَـذَا ذَاكَ فيـما يقولُـهُ ويذكُرُ ذَا عنه الذي عندَه ذُكِرْ

أي: إن كلٍّ واحدٍ منهم يرمي الآخرَ بما رماه به، فهذا يقول للآخر: أنت كافر، والثاني يقول له: أنت كافر، ويترامَوْن بالكفر، يعني ليس سعيُهم في الإصلاح، وإنما سعيُهم في نشر الباطل، ومَنْ خالفهم في باطلهم كفَّروه ورموْه بالكفر.

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللهُ: [أخبر الله سبحانه عن إبراهيم الخليل أنه قال لقومه فيما أنذرهم به: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٥][(١)]، يريد: إن استمررتم على ضلالتكم في عبادة الأوثان وطاعة الأزلام، وتولِّي الشيطان، كان رضاكُم بها، ومَيْلُكم إليها مدةَ كونكم في الدنيا، فإذا كان يوم القيامة تبرأتم منها، وبان لكم اختيارُكم، فصارت مودتُكم في الدنيا عداوةً في الآخرة، ورضاكم بها هناك سخطاً، وتلاعَنْتم فيما كان منكم، وهذه الطوائفُ لم يرضَوْا بما يُحدِثُ الله لهم في الآخرة مِنَ التباغُض والتلاعُن والتنافُر، فاستعجلوه في الدنيا قبل الآخرة، فصار يكفِّرُ هذا ذاك

(١) ومثلها قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: ٣٨].

ويلعنه الآخرُ، ويرمي بعضُهم بعضاً بالبَهت والعُدوان، وينسُب إليه ما يتحقَّق أنه لا يعتقده ولا يقول به، تنفيراً عن صُحبته، وتقبيحاً لصورته، ولا يتحاشى مِنْ إطلاق ذاك جُرأةً على الله ورضي بالزور فيما يعلم خلافه. نسأل الله العافية].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٨ ـ وبالعَقْل فيمَا يَزْعُمُونَ تَبَايَنُوا وكلُّهمُ قد فارَقَ العَقْلَ لَوْ شَعَرْ

يقول في وصف هؤلاء: إن كلاً منهم يدَّعي أنه تميَّز عن الآخر بالعقل، وأن ما عنده مِنْ عقائدَ وأقوالٍ مبنيةٌ على عقل تميَّز به عن غيره، فاستحقَّ بلوغَ الصواب بما أُوتِيَ مِنْ عقل يزعُمه لنفسه، وأن مُخالِفَه لا عقل عنده ولا فهم ولا تصوُّرَ صحيحاً، والآخر يجد في نفسه الشعور نفسه.

فهم فيما يزعُمون تباينوا بالعقل؛ أي: كلٌّ واحد تميَّز عن غيره بالعقل، وأن المعتقَد الذي يدعو إليه، والقولَ الذي ينصُره تميز به عن الآخرين بالعقل، والآخر كذلك يدَّعي هذه الدعوى، والثالث أيضاً وهكذا، فكلٌّ يدعي أن عقلَه أرجحُ؛ وعليه فمعتقدُه أصحُّ وأقوى، لكن الحقيقة ما هي؟ يجيب عن هذا الناظم بقوله: (**وكلهم قد فارق العقل لو شَعَرْ**) أي: لو كان القومُ يشعرون ولو كانوا يعقِلون، لعرفوا أنهم بهذا الأمر قد فارقوا العقل وباينوه؛ إذ إن العقل لو كان سليماً لم يعارِض النقل، وهم قد جاؤوا بعقائدَ باطلةٍ معارضةٍ للنقل، معارضةٍ لكلام الله، ولكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، فما جاؤوا به مِنَ اعتقادٍ خالفوا به الكتابَ والسُّنَّةَ، هو

دليلٌ واضحٌ على فساد عقولهم؛ لأنّ العقول لو كانت سليمةً لتلقَّت ما جاء في النصوص بالقَبول والتسليم، لا بالاعتراض والنقد وعدم القَبول.

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: [متى فاتَحْتَ بعضَ هذه الفرق بالخطاب، وسألته عمَّا قاده إلى خلاف الصواب، ادَّعى أنّ العقل حداه إليه، ودلّه إلى اختيار ما تمسَّك به، ورفض غيرَه، ولم يَدْر أنّ العقل نوعان: عقل مُعَانٌ بالتوفيق، وعقل مُكادٌ بالهوى والخذلانِ.

فالعقل المُعان: يدعو صاحبَه إلى موافقةِ أَمْرِ الآمر المفترَض الطاعة، والانقيادِ لحكمه، والتسليمِ لِمَا جاء عنه، وتركِ الالتفات إلى ما خالف أمرَه أو وافق نهْيَه، غير طالب لذلك عِلَّةً غيرَ ثبوت الأمر والنهي، فيسعد باتِّباعه الأمرَ واجتنابه النهيَ، ويخرج مِنْ جملة المتكلِّفين الذين ركبوا الطريق الأوعر لتكلُّفهم ما كُفُوا، وخالفوا الأمر فيما ألزمهم، ثم لم يصِلُوا إلى بَرْدِ اليقين.

والعقل المُكادُ: بتعمُّقه للوصول إلى علم ما استأثر الله تعالى بعلمه، وحجب أسرارَ الخَلْق عن فهمِهِ، حكمةً منه بالغة؛ ليعرفوا عجزهم عن دَرْكِ غيْبِه، ويسلِّموا لأمره طائعين، ويقولوا كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]، فتفرقت بهم[(١)] السُّبُلُ والأهواء، وتشعَّبت منهم الفِكَرُ والآراء، وتلاعب بهم الشيطان بتسويلِه الباطلَ، فزيَّنه لقلوبهم، وغلبت عليها الحيْرة،

(١) في الحجة للتيمي: «فتفرقت بهؤلاء القوم الذين ادعوا أن العقل يهديهم إلى الصواب السبل...».

وقادها حيرتها عن الحق إلى الضلال المبين والعذاب الأليم][(١)].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩ ـ فَدَعْ عنكَ ما قد أبدَعُوا وتنطَّعُوا وَلَازِمْ طريقَ الحقِّ والنَّصِّ واصْطَبِرْ

لمَّا كشف عن حال أولئك، وأشار إلى سوء مقالهم وفِعالِهم، عقد هذا البيت محذِّراً منهم.

(فَدَعْ) أي: اتركْ ما أبدع هؤلاء، فهؤلاء جمعوا بين الإحداث في الدين ما لم يأذَنْ به اللهُ، والتنطُّع والتكلُّف والخوْض فيما لا علم لهم به، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «**هلك المتنطِّعون**»[(٢)] قالها ثلاثاً. يقول: فدعك عنهم، واحذرْهم، واجتنب مقالتَهم.

(ولازم طريق الحق والنص) واعتصِمْ به. يشير هنا أن للحق علامةً، وهي دلالة النص عليه، ثم **(اصطبر)** أي: اصبر على هذه الطريق، وإياك أن تأخذَ ذاتَ اليمين أو الشمال، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وهو كتابه وسنةُ نبيه ﷺ، وفي الحديث: «**إني قد تركتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض**»[(٣)].

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: [إذا تأملتَ تعمُّقَهم في التأويلات المخالفة

---

(١) هذا النص نقله التيمي في الحجة (٢/ ٢٩٥) بتصرف يسير وعزاه إلى بعض علماء السنة ولم يسمه.

(٢) تقدم تخريجه ص(٩١).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٩٣) من حديث أبي هريرة ونحوه من حديث ابن عباس، وانظر: صحيح الجامع رقم (٢٩٣٤).

لظاهر الكتاب والسُّنّة، وعُدولَهم عنها إلى زُخرف القول والغرور لتقوية باطلهم وتفويتها إلى القلوب الضعيفة، فلا تلتفِتْ إلى ما أسَّسوه، ولا تُبالِ بما زخرفوه، والزَمْ نصَّ الكتاب وظاهرَ الحديث الصحيح، اللذيْنِ هما أصول الشرعيَّات، واصبر على أذى المخالفين لك فيما لاح لك حقُّه، وبانَ صِدْقُه، تقف بذلك على الهدى المستقيم، وينجيك اتِّباعُك الحقَّ مِنَ العذاب الأليم][1].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠ ـ وخُذْ مُقتضَى الآثارِ والوحيِ في الذي تنازَعَ فيه الناسُ مِنْ هذه الفِقَرْ

ثم أكَّد المعنى المتقدم، وهو لزوم النص، قال: **(وخذ)** أي: يا صاحبَ الحق، ويا مَنْ يريد لنفسه النجاةَ والسلامةَ مِنْ هَلَكات أهل الباطل ودَرَكات أهلِ الضَّلال.

(خُذْ مُقتَضَى الآثارِ والوحي) يعني: خذ ما دلَّ عليه الوحي والآثار. الوحي: الكتاب والسُّنّة، والآثار: ما جاء عن الصحابة ومَنْ بعدَهم، وهي في فقه النص وفهمه.

أي: فليكن سبيلُك في هذا الباب الأخذ بالوحي على مقتضى الآثار المروية عن السلف الصالح. فهذا هو سبيل النَّجاة، إذ لا نجاة إلا بلزوم الكتاب والسُّنّة على ضَوْءِ فهم سلف الأمة. ولا تكون الملازمةُ للوحي حقيقةَ الملازمة إلا إذا كان على نهج الصحابة ومَنِ اتَّبعهم بإحسان. والله يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ

---

(١) وهذا المعنى مقرر في سورة العصر.

ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

ويقول تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فما تنازع فيه هؤلاء مِنْ هذه الموضوعات والمسائل، فكلٌّ أبدى رأياً وقرَّر قولاً، كلُّ هذه اطَّرِحْها ودعك عنها، ورُدَّ ما تنازع فيه الناس إلى الوحي على ضوء فهم السلف الصالح، وما سوى ذلك، فدعه واحذر منه غايةَ الحذر.

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: [إذا اختلف الناس في شيءٍ مِنَ الأصول، ففتشْ أنت عن الكتاب والسنن وطريق السلف، فمتى وجدت فيها ما يوافق اختيارَك ويصحّح، وعدمت ذلك في اختيار غيرك وتأويله، فشُدَّ يداً بما اخترتَ، ولا تُبالِ إذا اعتمدتَ أحدَ الأصول الثلاثة خلافَ من خالفك فيه، وتمسَّك بذلك تمسُّكَ الضَّنين بدَيْنِه[1] يَرِدْ بك ـ بعون الله ـ على الفوز والنجاة].

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤١ ـ فَما لذَوِي التَّحصيلِ عذرٌ بتَرْكِ مَا ... أتاهُ به جِبْريلُ في منزلِ السُّوَرْ

٤٢ ـ وبيَّنَ فحواهُ النبيُّ بشَرْحِهِ ... وأَدَّى إلى الأصحابِ مَا عنه قَدْ سُطِرْ

أي: ليس لذوي تحصيل الحق والراغبين في الخير والهدى

---

(١) أي: الذي لا يمكن أن يفرِّط في دَيْنِه.

والفوز والنجاة عذرٌ بتركِ ما نَزَلَ به جبريلُ على النبيِّ الكريم ﷺ من الوحي المبين والذكر الحكيم (في منزل السور)؛ أي: سور القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٤] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٤] وقد أنزل الله سورَ القرآنِ هدى للعالمين وتبصرةً للمتقين ومحجةً للسالكين، مشتملةً على ما فيه هدايةُ الناس وصلاحُهم وفلاحُهم وسعادتُهم في الدنيا والآخرة، بها تزكو نفوسُهم وتستقيم أحوالُهم ويحصل لهم الكمال المتنوع من كلٍّ وجه، وفيها الإرشادُ إلى أقوم السبل وأنفعها في كلِّ مجالٍ في العقائد والعبادات والأخلاق، فمن تمسك بما في هذه السور هُدي، ومن سار على ضوئها غنم، تزول بها الضلالات المتفرقة والجهالات المتنوعة.

فليس لأحد عذرٌ في ترك ما جاء في سور القرآن الكريم مهما كان التبرير، سواءً بنى تركه لما جاء في القرآن على التصورات والآراء، أو التجارب والخبرات، أو العوائد والتقاليد، أو الأذواق والمواجيد، أو غير ذلك.

وقوله ﷺ: (في منزل السور) فيه لفتةٌ عظيمةٌ لبيان طريقة إبطالِ العقائد الفاسدةِ، بأنَّ أفضلَ طريقةٍ لذلك هي بيانُ أنَّ تلك العقائد لم ينزل فيهما وحيٌ من الله، وقد سلك الأنبياءُ ﷺ هذه الطريقة في ردِّ عقائد المبطلين، ففي قصة يوسف ﷺ قال تعالى: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٣٩ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠] وقال تعالى:

﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ۝٢١ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ١٩ ـ ٢٣].

وعلى ضوء هذا يمكن أن تقسم العقائد إلى قسمين: عقائد نازلة، وعقائد نابتة، والعقيدةُ النازلةُ هي التي نزل بها من اللهِ سلطانٌ وهي العقيدة الصحيحة، بل لا تكون العقيدة صحيحة إلا إذا نزل بها وحيٌ من الله ﷻ؛ لأنَّ الدينَ لله وهو ما رضيه لعباده ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] ومن لم يرتضه وجاء بغيره لم يقبل منه ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، والعقيدةُ النابتةُ هي التي نبتت في الأرض، أنشأها الناسُ واخترعوها من نسجِ خيالهم ووساوسِ صدورهم وحصادِ تجاربهم، وكلُّ عقيدة نبتت في الأرض أيًّا كانت طريقة نباتها فهي باطلة، إذ لا تكون العقيدةُ صحيحةً إلا إذا قام عليها الدليلُ البيّنُ في منزل السور.

وقوله ﵀: (وبيّن فحواه النبي)؛ أي: أوضح فحواه، والضمير هنا عائد إلى قوله: (ما أتاه به جبريل) أي: أنّ النبي ﷺ قد أوضح في أحاديثه الشريفةِ وسننه القويمةِ ما أتى به جبريل وهو القرآن الكريم، وفي هذا بيانٌ أنَّ السنة شارحة للقرآن الكريم ومفسرة له ومبينة له، ولذا قال: (بشرحه) أي: بشرح النبي ﷺ وبيانه وتوضيحه للقرآن الكريم، من رام فهم القرآن بمعزلٍ عن السنة وتعطيلٍ لها زلَّ وضلَّ، إذ كيف تقام الصلاة المأمور بها في القرآن الكريم بشروطها وواجباتها وأركانها بدون السنة، وكيف تخرج الزكاة

وتعرف أنصبتها بدون السنة، وكيف يؤدي الحج وتعرف تفاصيل الأحكام بدون السنة.

ولا يكون المرء من أهل القرآن حتى يكون من أهل السنة، ففي القرآن ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وقوله: **(وأدى إلى الأصحاب)** أي أنّ النبي ﷺ قد أدى إلى أصحابه الكرام دين الله وشرعه، فبلغ البلاغ المبين، ما ترك خيراً إلا دلَّهم عليه، ولا شراً إلا حذَّرهم منه، وقوله: **(ما عنه قد سُطِرَ)** يشير فيه إلى دواوين السنةِ التي جمعتْ أحاديثَهُ الشريفة وسنته العطرة وهديه القويم، في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء بالأسانيد الصحيحة الثابتة إليه صلوات الله وسلامه عليه.

وكما أنّه عليه الصلاة والسلام أدى إلى الأصحابِ ما أنزله الله إليه وأمره بإبلاغه، فإنّ الأصحاب كذلك قد أدوا ما بلَّغهم نبيّهم عليه الصلاة والسلام إلى التابعين لهم بإحسان، ولسانُ حالهم يقول: هذا ما أداه إلينا نبينا ﷺ ونحن نؤديه إليكم كما أداه إلينا، وهكذا حال التابعين ومن تبعهم بإحسان، ولذا كان الإسناد من الدين، وكان من خاصية هذه الأمة أمةِ محمد ﷺ، يحمل هذا الدين من كلِّ خلف عدولُهُ، وقد حملوه بأمانة ودقة وإتقان ومحافظة ووفاء وصدق، فكان لهم أوفر نصيب من دعوة النبي ﷺ المباركةِ الميمونة حيث قال: «**نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها**»[1] وكفى بهذا دلالة على شرف قدرهم وعظيم مكانتهم.

---

(١) حديث متواتر؛ أخرجه الترمذي رقم (٢٦٥٨)، وابن ماجه رقم (٢٣٢)، والإمام أحمد (١/٤٣٦)، وابن حبان رقم (٦٦) وغيرهم.

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللهُ: [إذا ناصح المرءُ نفسَهُ وأرادَ اللهُ سبحانه رشدَهُ رأى الحظَّ في دينه ودنياه في اتباعِ ما أنزل الله على رسوله في كتابه، وبيّن النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم مقتضى ما نزل به الكتاب في أخباره، فأداه إلى أصحابهِ الذين يحصونه، فحفظوه من لفظه، وأدوه إلى من بعدهم من أهل العدالة والثبت والثقة، وأدوا أولئك إلى من بعدهم من أشكالهم، حتى تسلسل، وقفل إلينا في وقتنا على هذا الشرط، فلم يعذر العاقل نفسه في العدول عما هذا سبيله من الجلاء والظهور التي تبالج الآراء وتنبه الخواطر، بل يحمدُ الله سبحانه على تأييده بتبيين ذلك له، وتزيينهِ في قلبه، ويرجو أن يكون ممن قال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] وممن قال ﷻ: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ [البقرة: ٢٦٩] قيل في التفسير: هو التهدي بكلام الحق، وما يذكر إلا أولوا الألباب].

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٣ ـ فبالله تَوفِيقي وآمُلُ عَفْوَهُ   وأَسأَله حِفْظاً يقيني مِنَ الغِيَرْ

٤٤ ـ لأسعدَ بالفَوْزِ المُبينِ مُسابقاً   إلى جَنَّةِ الفردوسِ في صالحِ الزُّمَرْ

خَتَمَ الناظمُ هذه المنظومة بهذين البيتين، وفيهما التوجهُ إلى الله ﷻ بالدعاء والاستعانة وطلب التوفيق ورجاء العفو، وسؤال الحفظ والوقاية من التغيير.

(فبالله توفيقي) أي: إصابتي للحق وبلوغي إياه غيرُ متحقق إلا

بمدِّ الله وعونه وتوفيقه ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [هود: ٨٨] فهو وحده الموفق والمعين والهادي إلى سواء السبيل، (وآمل عفوه) أي: أرجو الله ﷻ أن يعفو عني، والعفو هو غاية المطالب، فمن عفا اللهُ عنه فاز بخيري الدنيا والآخرة.

(وأسأله حفظاً) أي: أطلب منه سبحانه أن يكتب لي حفظاً في عقلي وديني وعبادتي.

(يقيني من الغير) أي: من التغيير، والمراد تغير الحال من الاستقامة إلى ضدها، ففيه الدعاءُ بالثبات على الدين والسلامةِ من الزيغ والضلال والانحراف، ثم يذكر ثمرةَ التوفيقِ والعفو والحفظ والسلامة من التغير بقوله: (لأسعد بالفوز المبين) أي: لأكون سعيداً بنيل الفوز المبين، وهو البيّن الواضح الظاهر بالنجاة من النار ودخول الجنة يوم القيامة.

قال تعالى: ﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الأنعام: ١٦]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِى رَحْمَتِهِۦۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الجاثية: ٣٠] وفي الآيتين دليل على أنَّ الفوز المبين لا يكون إلا بالنجاة من النار ودخول الجنة، كما يجمع ذلك قوله سبحانه: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقوله: (مسابقاً إلى جنة الفردوس) فيه إشارة إلى أنَّ نيل الفوز المبين يتطلب من العبد مسابقة وجِداً واجتهاداً وذلك بصلاح الاعتقاد وحسن العمل ليفوز فوزاً مبيناً وليكون من أهل جنة الفردوس (في

صالح الزمر) أي: فيمن يساقون إلى الجنة أفواجاً أفواجاً، كما قال الله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] ونسأل الله أن يكرمنا وإياه بذلك بمنه وكرمه.

قال الزنجاني ﵀ في تعليقه على هذين البيتين: [وأخبرنا عبد الوهاب بن عبد الله بن عمر المُرّيُّ بدمشق، قال أخبرنا القاضي أبو سليمان محمد بن عبد الله بن زَبْرٍ الحافظ، قال أخبرنا أحمد بن عمر بن يوسف بن جوصا الحافظ، قال: حدثنا نُعيم بن حماد المروزي، قال أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال سمعتُ سفيانَ الثوري يقول: سمعتُ منصور بن المعتمر السُّلَميَّ يقول: كان بيني وبين عليٍّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﵃ إخاءٌ ومودَّةٌ واجتماع في طلب العلم ومذاكرته وقتَ كنَّا شباباً بالكوفة، فلمَّا جرى عليهم مِنْ قدر الله ما جرى، ورجعوا إلى المدينة، وأَتأسَّفُ على فِراقِهِ، ولا طريق إلى قصده للفتن المشتبكة، فلمَّا كان سنة تسعين مِنَ الهجرة، سنحت لي نيةٌ في الحجِّ، فتجهزت وخرجت في القافلة، ووصلنا إلى عرفةَ مُراهِقين(١)، وأخذنا في أمر الحج حتى فرغنا مِنْ نُسُكِنا، وقضينا تَفَثَنا، وانحدرنا إلى مكةَ، وليس لي همٌّ إلا السؤالُ عن علي بن الحسين، والطريق إلى رؤيته، فقيل لي: إنه حاجٌّ، فانسدلْتُ إلى منزلِه، فدُلِلْتُ عليه، واستأذنتُ فأُذن لي،

---

(١) قال في القاموس: «ودخل مكة مراهقاً: مقارباً لآخر الوقت حتى كاد يفوته التعريف».

فدخلت، فإذا ابنه أبو جعفر محمد بن علي قاعدٌ في جماعة يذاكرهم، فقام إليَّ، واستقبلني بالرَّحب، وأقعدني إلى جنبه، وفاوضني الحديثَ، والشيخ في صُفَّة[1] يصلِّي في مصلًّى له، فتذاكرنا، إلى أن أفضى بنا الحديثُ إلى أن انتسبتُ له، وذكرت ما كان بيني وبين والده من الأُنس، فزاد في إكرامي، وقال: أما إنَّه كثيرُ الذكر لك، وقام إليه في الفور، فعرَّفه بمقدمي، فانفتل مِنْ صلاته، وقمنا كلُّنا إليه، فبكى وتذكر الأيام التي سلفت لنا، وجعل يسألُني ويُحفي في السؤال عن أحوالي وأحوال مَنْ كان يجتمع معنا، وطال ذلك، ورأيت أنَّ همَّه في الصلاة، فقلت: يرجع سيدُنا إلى ما هو فيه، وأنا أُذاكِرُ هذا السيدَ، فقمنا مِنْ عنده، ورجعنا إلى الصُّفَّةِ التي كنا فيها حتى دخل خادمٌ له، فلمَّا رآه أغلظ له في القول، وقال: كم أقولُ لك: إذا استعنتُك في حاجةٍ، فلا تُعَرِّجْ على شيءٍ غيرِها؛ فإنني متعلِّقُ القلب بك[2]، فقال: يا سيدي، جزت في المسجد الحرام على مجلس عطاء بن أبي رباح، فإذا بقومٍ مِنْ أهل العراق يحاجُّون أصحابنا الحجازيين في مسألة الإرجاء، وقد عَلَتْ أصواتُهم، فوقفت عليهم أنظر ما يكونُ منهم، فلمَّا سمع أبو جعفر ذاك، وَجِمَ لذلك، وتغيَّر لونُه، وقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، مراتٍ، فقلت: يا سيدي، نحن بالعراق أكثرُ أوقاتنا في هذا الحال، وأراك قد عَظُمَ عليك، فقال: إنَّما عَظُمَ علي لحديثٍ حدَّثني به هذا

---

(١) أي: غرفة.

(٢) أي: مشغول البال عليك.

المصلِّي، وأشار إلى أبيه، قال: حدثني أبي الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ قال: اجتمعنا عند أميرِ المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب ﷺ أولاده وأولاد أخيه جعفر، وكان طيِّبَ النفس، فحدَّثنا ببدء الخلق، وأنَّ أولَ ما خَلَقَ اللهُ القلمَ، فأجراه في اللوح بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، ثم خلق العرش، وأقامه على الماء، وبعدها خلق السماوات والأرضين حتى انتهى إلى خلق آدم ﷺ، فأنزلَ إلى الأرض، فجعله خليفتَه فيها، وجعل له نسلاً؛ وهو سكانُ الأرض، وأرسل في كلِّ عصر رسلاً مبشرين ومنذرين ليدْعُوا الناسَ إلى التوحيد، ويقيموهم على سبيل الأمر والنهي، فأجابه منهم مَنْ أراد الله سعادتَه، فلم تزل كلُّ أمةٍ على بصيرةٍ مِنْ دينها، وبيِّنَةٍ مِنْ أمرها ما دامت متمسِّكةً بعهد نبيها، مقيمةً على ما فارَقَتْه عليه، حتى إذا أراد الله إهلاكَها، نبغ فيهم الأرائيون شياطينُ الإنس، فاستزلُّوهم عن نهج أنبيائهم، وزخرفوا لهم باطلاً دعوْهُم إليه، فلم يكن لله فيهم حاجةٌ، فأهلكهم الله سبحانه، وجدَّد للناس دينَهم بنبيٍّ آخرَ. وإني خشيت أن يكون قد سارع إلى هذه الأمة هؤلاء الشياطين، واسترجاعي، وما أنكرتُه لذلك.

قال عبد الله بن المبارك ﷺ: فتأملتُ ما قاله أميرُ المؤمنين عليُّ بن أبي طالب ﷺ فوجدته مبيِّناً في القرآن. قيل له: في أيِّ موضع؟ قال في سورة الأنعام، قال الله تعالى وتقدَّس: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢] فسمَّى اللهُ ﷻ الفلاسفة والمتكلمين في هذه الآية بخمسة أسماء:

ـ سماهم أعداء النُّبوَّات.

ـ وسمَّاهم شياطينَ الإنس، وقد قال في هذه السورة: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ﴾ [الأنعام: ١٢١] يعني: شياطين الجن يوحون إلى أوليائهم مِنْ شياطين الإنس ليجادلوكم.

ـ وسمَّى قولهم زُخرفاً، وهو الذي يَرُوقُ ظاهره، وليس تحتَه معنى يتحصَّل.

ـ وسماه غروراً، وهو كالسراب، يحسَبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجدْه شيئاً.

ـ وسماه افتراءً؛ لأنه قال: ﴿فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢] أي: يكذبون.

ثم قال: ﴿وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الأنعام: ١١٣]، تصغى بمعنى تميل؛ أي: يميل إلى زخارفهم مَنْ لا يؤمن بالله واليوم الآخر، ثم قال: ﴿وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ مَا هُم مُّقۡتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٣] وهذه اللام تُسَمَّى لامَ التَّهديد؛ كما يقول الرجل لصاحبه: ليفعل ما يشاء، فإني مِنْ وراءِ مجازاته، ثم قال: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٤] أي: مبيناً بما إليه الحاجة ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤] أي: مِنَ الشَّاكِّين في كونه منزلاً مِنْ عند الله، ثم قال: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَاتُ[1] رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ

---

(١) قرأ الكوفيون (عاصم، حمزة، خلف، الكسائي) بالإفراد، وقرأ الباقون بالجمع (كما هنا).

﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥] فمَنْ شُهد له بالتمام والصدق والعدل، أيُّ حاجةٍ به إلى تأويل المتأولين وتحريف الغالين، ثم قال: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦] دلَّ بذلك أن الكثرة والانتشار في أهل الباطل، وأنَّ الحقَّ عند اقتراب الساعة إلى ضَعْفٍ ودُثور.

وحُكِيَ عن إسحاقَ بن إبراهيم الحنظلي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه سُئِلَ عن قول النبي ﷺ: «**لا تزال من أمتي طائفةٌ قائمةً بالحقِّ ظاهرين على مَنْ سواهم إلى يوم القيامة**»[1]، فقال: الطائفة دون الألْفِ].

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: [صحَّ عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**لَمْ يَبْقَ في هذه الأمة إلا المبشِّراتُ قيل؛ وما المبشرات؟ قال: الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو تُرى له**»[2]. وقيل في قوله سبحانه: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤] أنَّ التي في الدنيا الرؤيةُ الصالحةُ[3][4].

وقد حدثني أبو الحسن معدُّ بن سعيد التميمي، قال: حدثني أبو سعيد أحمد بن محمد بن الفضل الكرابيسي، قال: حدثني الشيخ أبو زيد محمد بن أحمد الفقيه المروزي، وكان أوحدَ وقتِه، قال: لمَّا فرغت مِنْ درسي على أبي إسحاقَ إبراهيم بن أحمد المروزي،

---

(١) أخرج نحوه البخاري رقم (٣٦٤٠)، ومسلم رقم (١٩٢١) من حديث المغيرة رضي الله عنه، والبخاري رقم (٣١١٦)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٢) أخرج نحوه البخاري (٦٩٩٠) من حديث أبي هريرة.

(٣) انظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٢/ ٢١٥) وما بعدها.

(٤) ساق المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا رؤيا، تمنيت أنَّه أنهى الكتاب دون أن يذكرها، ولو أنه ذكر بدلها بعضَ ما يعرفه عن عقائد أبي الحسن، لكان أوْلى وأنفع.

وأردت الرجوعَ إلى أهلي قال لي الشيخ أبو إسحاق: إنك ترجِعُ إلى مروز وقد يُحْدِقُ بك الناس للتفقُّه فيُشغلوك، وما حجَجْتَ حَجَّةَ الإسلام، ونفسُك تطالبك بذلك، فتحتاج إلى أن تُنشئَ لها سفرةً أخرى، ويتشعَّبُ لها أمرُك، فإن كانت بَقِيَتْ معك بقيةٌ مِنَ النفقة، فقَدِّمِ الحجَّ حتى تنصرفَ إلى أهلك بقلب فارغٍ، وإن ضاقت بك، فعرِّفني حتى أدبِّرَ لك. فقلت: بقيَ معي ما أرجو أن يقومَ بي، فاكترى لي في وسط السَّنَةِ وأوصاهم بي، وخرجنا قاصدين إلى المدينة، فوصلنا لأيام مضَيْن مِنْ رجب، وأقمنا بالمدينة بقيةَ رجب وإلى النصف من شعبانَ، وتَهنَّينَا بالزيارات التي بها، على ما في النفس، ثم خرجنا مِنَ المدينة، وأتينا مكةَ لأربعٍ بقينَ مِنْ شعبان، فصُمنا بها رمضانَ، وقضينا نُهمَتنا مِنَ الاعتمارِ، وأقمنا إلى وقتِ الحجِّ، وسهَّلَ الله تعالى لنا الحجَّ، فحين فرغْنا منه أشار عليَّ أصحابي بالخروج على طريق البصرة، فإنَّها أخفُّ في المَؤونة وأقربُ إلى خُراسان، فاكتريت وهيَّأتُ أشغالي، وخرجت في البصريِّين، حتى إذا استثبتَ بنا السيرُ، وإذا في القطار الذي أنا فيه رجلٌ مِنْ فقهاء البصرة ومياسيرها وأماثِلِهَا، وإذا القطار بأسره له والمُكَارُون خَدَمُه، فكنا ننزلُ أوقاتَ الصلاة وأوقات الرواح، ونستأنس ونتذاكر حتى تأكَّد بيني وبينه الأُنْس، فأمر جَمَّالي أن يقطُرَ جملي إلى جملِهِ، فتذهب أوقاتنا في المذاكرة، حتى إذا قَرُبنا مِنَ البصرة، قال لي: أيُّها الفقيهُ، أنت على جناح السفر، ولستَ تنوي الإقامةَ في البصرة، وإنَّما مكثك فيها قدْرَ ما تُصْلِحُ مِنْ شؤونك، وإني أحبُّ أن تنزِلَ عندي أيامَ مُكثك بالبصرة، فلا تحتاج إلى إصلاحِ منزلٍ، فأجبتُه إلى

ذلك لِمَا صار بيننا مِنَ الانبساط، وقدِمْنا البصرةَ سالمين، وإذا الرجلُ مِنْ جِلَّةِ أهل البصرة، ينتابه الناس مِنْ كل جانب على طبقاتهم لتهنئتِه والسلامِ عليه، وأنزلني حُجرةً مِنْ داره، فكان كلَّ يوم يجيء ويصبحني ويذهب إلى بَهْوٍ لَهُ يقعد لسلام الناس، حتى إذا انقطع الرِّجْلُ عنه عاد إلى عندي، فكلُّ مَنْ جاءه مِنْ أهل العلم يُنوِّه بي عندهم، فإذا انصرفوا مِنْ عنده دخلوا إليَّ فهنؤوني، وربما ذاكروني، حتى كان بعدَ أيام دخل عليه شخص[1]، ثم انصرف مِنْ عنده، ودخل عليَّ ومعه نفرٌ، فألقى إنسانٌ منهم مسألةً مِنَ الكلام، فاعتذرت واستعفيتُ، وقلت: [ليس][2] هذا من عِلمي، وإنما كان كدْحي في الفقه، وما أريدُ الخوضَ فيما ليس لي به دُرْبَةٌ فذنَّبَ بعضُ الحاضرين وكلَّمه فيها، فوجدته باقعةً حَسَنَ التصرُّف في الكلام والاحتيال في دفع مقالةِ الخصم، فأعجبني حُسْنُ تصرُّفه، وزهزهت له، فقام وخرج، فلمَّا كان بعد ساعة جاء الشيخُ، فذكرت له ما أعجبني مِنْ كلام مَنْ تكلَّم وحلاوتِه بقلبي، فقال: هذا الرجل كان مِنْ أهل الاعتزال، فارَقَ أصحابَه وعاد إلينا، وصار يرُدُّ عليهم بعد طول صُحبَتِه لهم، يقال له: علي بن إسماعيل الأشعري، فلمَّا أمسينا تلك الليلة، قمتُ في الليل لورْدِ لي، ثم أغفيتُ بعد ذلك مِنْ آخرِ الليل، فرأيتُ في المنام كأني أتيتُ المدينةَ في رَكْبٍ مِنَ الناس زائرين، ولم يكن في القوم مَنْ زار غيري، وكنت قريبَ عهدٍ

---

(١) وهذا سبب سوْقه القصة.

(٢) زيادة من الحجة للتيمي.

بالزيارة، فأمرتهم فاغتسلوا ولبسوا أحسنَ ما عندهم، وتقدَّمتُهم لأزورَ بهم، فجئت إلى الباب الذي كنت أدخل منه، فإذا هو مُصمَتٌ لا خَرْقَ فيه، فجئت إلى بابٍ آخرَ، فإذا هو كذلك، حتى دُرْتُ حول المسجد على سائرِ الأبواب، فوجدتُها مسدودةً، وانفتلت، فإذا بأصحابي لم أرَ منهم أحداً فانتبهتُ مرعوباً، فلمَّا أصبحنا، جاءني الشيخُ على عادته يصبحني، فقلت: هل هنا عابرٌ يُعتمَدُ قولُه، فقد رأيتُ رؤيا شغل قلبي، فقال: نعم ها هنا رجلٌ وليٌّ لله صاحب كرامات[1] يُقْرئُ في بني حرامٍ، كأنّه يُوحى إليه هذا العلمُ[2]، ولكن الموضع بعيد، فاكتُبِ الرؤيا في رقعة حتى نرسلَها إليه مَعَ بعض غلماننا ممن يقرأ ويكتب يقرأها عليه، ويكتب جوابها عن لسانه، فقلت: لا ينفعُني[3] ذلك، أريد مشافهتَه بها، قال: فاصبِرْ حتى أفرغ مِنْ شغل الناس، ثم رجع إليَّ وأمر ببغلةٍ فأُسرجت، ووجَّه معي بعضَ غِلمانه، فجئنا بني حرامٍ وقد أُقيمت[4] صلاةُ الظهر، فدخلتُ المسجدَ، وصليت حتى أقيمَتِ الصلاةُ، وتقدَّم الشيخُ، وصلى بنا، ثم قمتُ إليه، وإذا كأنّه قطعةٌ مِنْ نور، عليه أثر عبادة، فتقدمت إليه، وقلت: أنا رسولٌ لبعض مَنْ رأى رؤيا واستنابني في عرضها على الشيخ، فقال: هاتِ، فقصصت عليه الرؤيا من أوَّلها إلى آخرها حتى

(١) الجزم بأن شخصاً ما من الأولياء هذا لا يمكن، وإنما يقال: نحسبه، أو لعله، أو نرجو وهكذا.

(٢) هذه مبالغة.

(٣) في الحجة للتيمي: لا يقنعني ذلك.

(٤) في الحجة للتيمي: وقد أذن لصلاة الظهر.

فهِمَها وتأمَّلها، فقال لي: قل لصاحب هذه الرؤيا. اتَّقِ اللهَ وراجع الحقَّ[١]؛ فإنّ هذا الرجل كان على الهدى المستقيم، فقرع سمعَه شيءٌ مِنَ الباطل، فأدّاه إلى قلبه واستحلاه وتشوَّشت عقيدتُه، فقل له: راجعِ الحقَّ، فإنّ الله يقبَلُك، فإنّ الأبوابَ المسدودةَ هي كانت الطريقَ إلى رسول الله ﷺ والطريقُ إليه الطريقُ إلى سنته، فلما استحلى الباطلَ سُدَّت الطريقُ بينه وبينه. فعَظُم في عيني، وقبَّلتُ رأسَه وخرجت، فلمَّا رجعتُ إلى المنزل قال لي الشيخ: ما كان منك؟ فقصصت عليه القصةَ، وقلت له: إنّه لكما قلت وحيٌ يُوحَى إليه[٢] فوجم الشيخ، وقال: لعلَّ هذا الرجلَ أحبَّ الشهرة، ولم يرجِع حقيقة عمَّا كان عليه، وكأنّه حكى الحكايةَ لغيره فشاعت، وبلغتِ الأشعري، فجاءني بعدَ ثالثةٍ، وقال لي: اعلم أنّ الأصل ما بنينا عليه مذهبنا في الجدل أنّه فتل الخصم عن قوله بِشُبهة أو حجة[٣]، والمعتقداتُ بين العبد وبين الله تعالى، وليس كلُّ ما نَفُوه به عند المناظرة مما نعتقده، وقد بلغني رؤياك وبيننا حُرمةُ الأنس فأحبُّ ألّا تحكِيَها للناس، فقلت: أمّا بالبصرة فلا أحكيها، فطابت نفسُه وخرج][٤].

قال الزنجاني رحمه الله: [وحضر ها هنا بمكة سنة نيف وثلاثين

---

(١) يعني: إعجابه بطريقة أبي الحسن وطريقة المتكلمين وميله إليها.

(٢) وهذه مبالغة كسابقتها.

(٣) قال البغوي: «والجدال شدة المخاصمة من الجدل وهو شدة الفتل فهو يريد فتل الخصم عن مذهبه بطريق الحجاج». معالم التنزيل (٢/ ٢٨٥).

(٤) أورد هذه الرؤيا التيمي في الحجة (٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٧).

شيخٌ مِنْ أماثل أهل تِنِّيس والمشهورين فيهم باليَسار والديانة، واسمه سليمان بن الحسن، وكان مِنْ وُكلاء التجار بتِنِّيس، موَثَّقاً فيهم، فتاب مِنَ التجارة، فزهَد وترك الدنيا على أهلها، وأقام هناك في بعض المحارس يتعبَّد، ثم حجَّ إلى ههنا، وأقام سنين، فكان كثيرَ العبادة، لا يفترُ، فحكى إليَّ عنه بعضُ شيوخي أنّه صاحبَه في طريق العمرة، فحكى له أنّه رأى فيما يرى النائم أنّ الناس يهرعون إلى المسجد الحرام، فسألت: ما لهؤلاء، فقالوا: إنّ النبيَّ ﷺ في الطواف، فأسرعت معهم، وإذا هو ﷺ قد فرغ مِنَ الطواف وقعد على ضِفَّةِ زمزم، والناس يأتونه أرسالاً فيسلِّمون عليه، ويأخذون بيده، فجئت أنا في غِمارهم، وسلَّمت عليه وانصرفت عنه عن يمين زمزم والناس وقوف، وإذا كهل عاري من جنس الثياب لا يواريه شيءٌ يجيء إلى كلِّ واحد مِمَّن يحضره يقول: أعِرْني ثوبَك أسلِّمْ على النبي ﷺ، ولا يجيبُه أحدٌ إلى ذلك، وإذا بالنبي ﷺ قد التفت إلى جهته، ثم قال: لا تُعيروه ولا كرامةَ، رجل أفنى أيامَه في نقض ما جئتُ به مِنَ الحقِّ يريد أن يشبِّهَ على الناس بسلامِه عليَّ، فطرده الناسُ، فقلتُ: من هذا؟ فقال الناس: هذا أبو الحسن الأشعري].

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: [فلمَّا سمعتُ هذه الرؤيا مِمَّن حكاها لي جئت عشيةَ ذلك اليوم على عادتي إلى الطواف، وإذا بهذا الشيخ في الطواف[1] فسألته عمَّا حُكِيَ لي، فصدَّق الحاكيَ، فأشار لي إلى زمزم، وقال لي: اقعُدْ هناك حيث قعدَ النبيُّ ﷺ حتى أخرج إليك،

---

(١) يعني: صاحب الرؤيا.

فخرج إلي فحكاها لي كما حكاها الحاكي، وكانت المغاربةُ والتجارُ مِمَّنْ قد عرف هذا الرجل في بلده يتمسَّحون به، ويُظهرون تبرُّكاً عظيماً، ويقولون: هذا المتحقِّق بالزهد[1]، ترك الدنيا عن مقدرة، واختار ظَلف العيش، حتى فشت عنه هذه الرؤيا، فانقلبوا عليه، فقالوا: قد خَسف دماغُه؛ لأنه يُلزم نفسَه بما لم يُلْزِمْه الله تعالى، وجاء ولده في ذلك الموسم وحمله إلى المدينة، وذكر لي أنه مات ببدرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ].

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: [فأردتُ أن أختِمَ هذا الكتابَ بأبيات أنشدنيها أبو سعيد أحمد بن محمد بن حفص الأديب بإسنادٍ ذكره إلى الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

ذهبتْ دولةُ أصحابِ البِدَعْ ... ووهَى حبلُهم ثمَّ انقطَعْ

وتداعى بانْصِداعٍ جمْعُهم ... حِزْبُ إبليسَ الذي كان جمعْ

هل لكم بالله في بِدْعَتِكم ... مِنْ فقيهٍ أو إمامٍ يُتَّبَعْ

مثلُ سفيان أخي الثوري الذي ... عَلَّمَ الناسَ خَفِيَّاتِ الوَرَعْ

أو فقيه الحرمين مالك ذلك ... البحر الذي لا يُنْتَزعْ

أو إمام الشام أوزعيها ذاك ... لو قارعه القرى قرعْ

أو سليمان أخي التَّيْمِ الذي ... هجر النومَ لهَوْلِ المُطَّلَعْ[2]

---

(١) سبقت الإشارة إلى مسألة التمسُّح في أول الكتاب في ترجمة الزنجاني، وهي مما لا يجوز فعله.

(٢) أوردها الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص(١٨٤)، وعزاها إلى جعفر الخواص، وهنا نسبها إلى الشافعي، وأوردها ابن قدامة المقدسي في «تحريم النظر في كتب الكلام» ص(٤٠) دون نسبة.

من هنا أصل ابن الطباخ:

والإمام القُرَشِيُّ الشَّافعي ناصرُ السُّنّة كالشمس طَلَعْ

ألحقَ هذا البيت بعضُ أهلِ العلم المتأخِّرين، والبيتان في ذكر أحمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

أو فَتَى الإسلامِ أعني أحمَدا ذاك حِصْنُ الدِّين إنْ حصن منعْ

لم يَخَفْ سوطَهم إذ خوّفوا لا ولا سيفَهم حين لَمَعْ

وهذا البيتان في ذكر أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

تمت القصيدةُ بشرحها، ونسألُ اللهَ تعالى أن يختِمَ لنا بما ختم به للمستبصرين مِنَ المتَّبعين، الذين لم تزِلَّ بهم الأهواء، ولم تفتِنْهُم الدنيا، وأن يقيمَنا على الدين القويم والمنهج المستقيم، الذي درج عليه أئمة المسلمين، وأن يحشرنا في زمرتهم، وينفعنا بمحبتهم، إنَّه لا ضَيْعَة على مَنْ حفظه، ولا تَوَى[1] على مَنْ والاه، وهو أرحمُ الراحمين، والحمد لله رب العالمين. وكان الفراغ مِن نسخه في الثامن عشر مِنْ صفرَ سنة ست وسبعين وخمسمائة، نفع الله به صاحبَه وكاتبَه والناظرَ فيه، آمين آمين، ربَّ العالمين.

❑ ❑ ❑

(١) أي: لا خسارةَ ولا هلاك، من التَّوَى، وهو الهلاك، ومنه قول أبي بكر رضي الله عنه: «ذاك الذي لا تَوَى عليه» رواه البخاري (٢٦٨٦)، ومسلم (٢٤٢٠).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة